قسم: السياسات العامة والنظم المقارنة

الأمن الغذائي بين الأولويات الوطنية والتحديات الجيوسياسية في الجزائر (2019-2024)

مذكرة تخرج مُقدَّمة ضمن متطلّبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسات العامة

إعداد الطالبة:

بن بريكة ندى

إشراف الأستاذة:

اخلف صارة

لجنة المُناقشة:

اِسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الإنتساب	الصفة
فاتح خننو	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيساً
صارة اخلف	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفاً
غنية لعجاني	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضواً مناقشاً

الجامعية: 2026/2025

بِسْمِ الله الرَّحْمَانِ الرَّحِيم

﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ۝ وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَىٰ ﴾

[سورة النجم، الآيتان 39-40]

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

الى أستاذتي المشرفة **اخلف صارة** أتقدم اليك بخالص الشكر وعظيم الامتنان على ما قدمته لي من توجيهات علمية قيمة، ونصائح سديدة ومتابعة مستمرة طوال مراحل انجاز هذه المذكرة مع التأطير والدعم، جزاك الله عني خير جزاء.

الى المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، إدارةً وأساتذة واطارات على ما وفرته من بيئة علمية وتكوينية متميزة ومعارف وتوجيهات، وكانت خير معين لي في انجاز هذا العمل الفني.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة لتفضلهم بقبول قراءة هذه المذكرة وتقييمها وإثرائها بملاحظاتهم العلمية القيمة.

وأخيرًا، أتوجه بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، ولو بكلمة تشجيع أو نصيحة صادقة.

والحمد لله أولًا وآخرًا.

إهداء

إلى من كانا سندي ونور طريقي، إلى من غرسا في نفسي قيم الاجتهاد والصبر، وأحاطاني بحبهما ودعمهما في كل مراحل حياتي، أبي العزيز وأمي الغالية، أهديكما ثمرة هذا الجهد المتواضع، عرفانًا بجميلكما الذي لا يُوفى.

إلى أخي العزيز الذي كان خير معين وسند، وإلى أختي الغالية التي شاركتني لحظات التعب والأمل، وأمدتني بالدعم والتشجيع، أهديكما هذا العمل بكل محبة وتقدير.

إلى والد زوجي الفاضل، بكل مشاعر التقدير والامتنان، أهديه هذا العمل، اعترافا بفضله ومكانته، راجية من الله أن يديم عليه نعمة الصحة والعافية، وأن يبارك له في حياته.

إلى زوجي، الذي كان مصدرا للدعم والصبر والتشجيع طوال فترة انجاز هذا البحث، ورافقني في هذه الرحلة بكل تفهم ومساندة، أهديك هذا الإنجاز تقديرًا لوقوفك إلى جانبي.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
البسملة.....	–
شكر وعرفان.....	–
إهداء.....	–
فهرس المحتويات.....	–
قائمة الجداول.....	–
قائمة الأشكال.....	–
ملخص.....	–
مقدمة.....	**1**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن الغذائي	
مقدمة الفصل الأول	11
المبحث الأول: المبحث الأول: الاسس المفاهيمية للأمن الغذائي.....	12
المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي.....	12
المطلب الثاني: مؤشرات ومرتكزات الأمن الغذائي (الإتاحة، الوصول، الاستقرار، الاستخدام).....	21
المطلب الثالث: أبعاد الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه.....	25
المبحث الثاني: الأمن الغذائي ضمن السياسات العمومية.....	32
المطلب الأول: الأمن الغذائي كأولوية وطنية.....	32
المطلب الثاني: دور الدولة في تحقيق الأمن الغذائي.....	34
ملخص الفصل الأول.....	40
الفصل الثاني: التحديات الجيوسياسية المؤثرة على الأمن الغذائي في الجزائر (2019–2024)	
مقدمة الفصل الثاني.....	42

المبحث الأول: التحديات الجيوسياسية الدولية.....	43
المطلب الأول: الأزمات العالمية وسلاسل التوريد.....	43
المطلب الثاني: النزاعات الدولية وتأثيرها.....	51
المبحث الثاني: التحديات الإقليمية والداخلية.....	67
المطلب الأول: التغيرات المناخية والبيئية.....	67
المطلب الثاني: تحديات وعراقيل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.....	73
ملخص الفصل الثاني.....	79
الفصل الثالث: السياسات الوطنية وتقييم فعاليتها (2019–2024)	
مقدمة الفصل الثالث.....	81
المبحث الأول: الاستراتيجيات الوطنية والإطار المؤسسي للأمن الغذائي.....	82
المطلب الأول: السياسات الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي.....	82
المطلب الثاني: الحوكمة والتنسيق المؤسسي بين الفواعل.....	90
المبحث الثاني: الواقع التطبيقي وتقييم السياسات (2019–2024).....	94
المطلب الأول: واقع الأمن الغذائي في الجزائر.....	94
المطلب الثاني: تقييم السياسات الوطنية وآفاق تعزيز الأمن الغذائي.....	98
ملخص الفصل الثالث.....	101
الخاتمة.....	103
قائمة المراجع والمصادر.....	106
قائمة الملاحق.....	114

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تطور كميات صادرات روسيا من بعض المحاصيل الزراعية الاستراتيجية خلال فترة 2019– 2023 بوحدة الطن	55
2	تطور كميات صادرات أوكرانيا من بعض المحاصيل الزراعية الاستراتيجية خلال فترة 2019– 2023 بوحدة الطن	57
3	تطور كمية الإنتاج الروسي لبعض المحاصيل الزراعية خلال فترة 2019–2023 بوحدة الطن	59
4	تطور كمية واردات الجزائر في بعض المحاصيل الزراعية من سنة 2019 الى سنة 2023 بوحدة الطن	62
5	تطور الفجوة الغذائية في الجزائر خلال فترة 2019–2022(ألف دولار)	63
6	مرتبة الجزائر عالميا وافريقيا بين أكبر 10 دول مستوردة للقمح في العالم خلال فترة 2019–2023	65
7	قيمة الواردات الغذائية في الجزائر خلال فترة 2019–2024 (ألف دولار)	74
8	كمية الإنتاج الزراعي في الحبوب في بعض ولايات الجنوب خلال فترة 2019–2023 بالقنطار	84

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	رسم بياني لمعدل النمو السكاني في الجزائر خلال فترة 2019-2023	33
2	مخطط بياني لتطور كميات صادرات روسيا من بعض المحاصيل الزراعية الاستراتيجية خلال فترة 2019-2023 بوحدة الطن	54
3	مخطط بياني تطور كميات صادرات أوكرانيا من بعض المحاصيل الزراعية الاستراتيجية خلال فترة 2019-2023 بوحدة الطن	56
4	تطور كمية واردات الجزائر في بعض المحاصيل الزراعية من سنة 2019 الى سنة 2023 بوحدة الطن	62

الملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2019–2024)، من خلال دراسة واقع الأمن الغذائي وتحليل السياسات الوطنية المعتمدة لتعزيزه في ظل التحديات الجيوسياسية الراهنة. وتهدف الدراسة إلى إبراز أثر المتغيرات الدولية والإقليمية، ولاسيما الأزمات العالمية والنزاعات الدولية، على الأمن الغذائي في الجزائر، مع تسليط الضوء على أهم التحديات الداخلية المرتبطة بالموارد المائية والتغيرات المناخية، إضافة إلى تحليل جهود الدولة في دعم القطاع الفلاحي وتعزيز السيادة الغذائية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الاستناد إلى مختلف النصوص القانونية والوثائق الرسمية والإحصائيات والتقارير ذات الصلة بموضوع الدراسة.

الكلمات المفتاحية: **الأمن الغذائي، السيادة الغذائية، التحديات الجيوسياسية، السياسات الوطنية، الاكتفاء الذاتي**

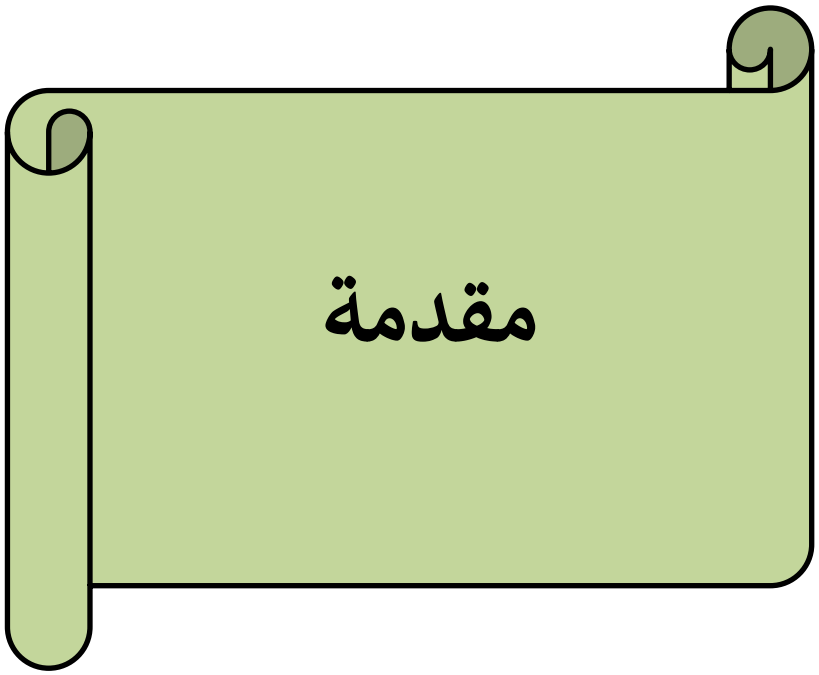
مقدمة

مقدمة:

يعد الأمن الغذائي من القضايا الاستراتيجية التي حظيت باهتمام متزايد على المستويين الوطني والدولي خاصة في ظل والتحولات التي يشهدها العالم، نظرا لارتباطه الوثيق بالاستقرار والاجتماعي والسياسي للدول، على غرار كونه احد المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز السيادة الوطنية. ولم يعد مفهوم الأمن الغذائي يقتصر فقط على توفير الغذاء بالكميات الكافية فحسب بل أصبح يشمل ضمان استمرارية توفره، وسهولة الحصول عليه وجودته وسلامته، وقدرة الأفراد على الوصول اليه في مختلف الظروف والأزمات.

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تحولات عميقة وتحديات متزايدة أثرت بشكل مباشر على المنظومات الغذائية العالمية، من بينها جائحة كوفيد-19 والاضطرابات التي مست سلاسل الإمداد والتوريد، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة، الى جانب تداعيات النزاعات الدولية خاصة الحرب الروسية الأوكرانية، وما نتج عنها من اختلالات في أسواق الحبوب والأسمدة. كما زادت التغيرات المناخية من حدة هذه التحديات من خلال تأثيرها على الموارد الطبيعية والإنتاج الزراعي، مما جعل الأمن الغذائي أحد أبرز رهانات الأمن القومي والتنمية في مختلف دول العالم.

في هذا السياق، أولت الجزائر أهمية متزايدة لقضية الأمن الغذائي باعتبارها أولوية وطنية وركيزة أساسية لتحقيق السيادة الوطنية وتقليص التبعية الغذائية للخارج. وقد تجسد ذلك من خلال تبني العديد من السياسات والاستراتيجيات الرامية الى تطوير القطاع الفلاحي، وتعزيز الإنتاج الوطني وتوسيع المساحات الزراعية والمسقية، ودعم الشعب الاستراتيجية وتشجيع الاستثمار الفلاحي والزراعة الصحراوية, إضافة الى تعزيز قدرات التخزين وتحسين آليات الحوكمة والتنسيق بين مختلف الفاعلين. غير أن تحقيق هذه

الأهداف ظل يواجه جملة من التحديات الجيوسياسية والاقتصادية والبيئية التي فرضت نفسها على الواقع الوطني خلال الفترة الممتدة بين 2019 و2024.

وعليه تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2019-2024 في ظل التفاعل بين الأولويات الوطنية والتحديات الجيوسياسية، من خلال تحليل مختلف السياسات والاستراتيجيات الوطنية المعتمدة لتعزيزه، وتحديد أبرز التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة عليه، وصولا الى تقييم فعالية هذه السياسات وآفاق تعزيز الأمن الغذائي والسيادة الغذائية في الجزائر.

✓ **الإشكالية:**

انطلاقا من الأهمية المتزايدة التي يكتسيها الأمن الغذائي في ظل المتغيرات الوطنية والدولية الراهنة، تبرز الحاجة الى دراسة واقع هذا الملف في الجزائر وتحليل مختلف العوامل المؤثرة فيه، سواء من خلال السياسات الوطنية المعتمدة أو من خلال التحديات الجيوسياسية التي تواجه تحقيقه.

وعليه، تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي المتمثل في:

"كيف انعكست التحديات الجيوسياسية الدولية والوطنية على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2019-2024) في ظل السياسات الوطنية المعتمدة لتعزيزه؟"

✓ **التساؤلات الفرعية:**

تتفرع الإشكالية الى مجموعة من التساؤلات الفراعية:

- ما هي أبرز التحديات الجيوسياسية الدولية والإقليمية التي أثرت على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2019-2024؟
- ما طبيعة السياسات الوطنية المعتمدة لتعزيز الأمن الغذائي 2019-2024؟

✓ **فرضيات الدراسة:**

انطلاقا من الإشكالية الأساسية والتساؤلات الفرعية المطروحة، تتطلب الدراسة مجموعة من الفرضيات تمثلت في :

- ساهمت برامج دعم الإنتاج الفلاحي في تحسين بعض مؤشرات الأمن الغذائي، لكنها لم تحقق اكتفاءً ذاتيا كاملا.
- يشكل ضعف الموارد المائية والتغير المناخي تحديا هيكليا أمام تحقيق أمن غذائي مستدام.
- كلما تحسن التنسيق المؤسسي والحوكمة القطاعية، زادت فعالية تنفيذ سياسات الأمن الغذائي.

✓ **مجالات الدراسة:**

تنقسم الدراسة الى:

- المجال الزماني: تغطي الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2019 الى سنة 2024، وهي مرحلة تميزت بتحولات بارزة على الصعيدين الوطني والدولي، من بينها تداعيات جائحة كوفيد-19، وارتفاع أسعار المواد الغذائية عالميا إضافة الى التوترات الجيوسياسية التي أثرت على سلاسل الإمداد، وعلى المستوى الداخلي شهدت الجزائر جملة من التحولات السياسية والاقتصادية التي انعكست بشكل مباشر على طبيعة السياسات العامة، وكل هذا جعل قضية الأمن الغذائي تحتل مكانة متقدمة ضمن أولويات السياسات الوطنية.
- المجال المكاني: تتمحور الدراسة في الجزائر، باعتبارها دولة تسعى الى تحقيق الأمن الغذائي في ظل تحديات داخلية وخارجية متشابكة.

- المجال الموضوعي: تركز الدراسة على تحليل موضوع الأمن الغذائي في الجزائر من منظور السياسات العامة، من خلال البحث عن موقعه ضمن الأولويات الوطنية، ودراسة مختلف التحديات الداخلية والخارجية التي تؤثر عليه، كما تهدف الى تقييم السياسات الوطنية المعتمدة من 2019-2024 في تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي.

✓ **أهمية الدراسة:**

- الأهمية العلمية:

- إثراء الأدبيات المتعلقة بالأمن الغذائي في السياق الجزائري.
- الربط بين البعد الجيوسياسي والسياسات العمومية في تحليل الأمن الغذائي.

- الأهمية العملية:

- تقديم تقييم موضوعي للسياسات المعتمدة خلال فترة حساسة عالميا.
- دعم صناع القرار بتوصيات لتعزيز الأمن الغذائي وتقليص التبعية الخارجية.

✓ **أهداف الدراسة:**

- تأصيل الإطار المفاهيمي والنظري لمفهوم الأمن الغذائي.
- تحليل أبرز التحديات الجيوسياسية المؤثرة على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2019-2024.
- دراسة السياسات الوطنية المعتمدة لتعزيز الأمن الغذائي.
- تقييم هذه السياسات في مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية.

✓ **أسباب اختيار الموضوع :**

- الأسباب الذاتية:

- الرغبة في فهم تأثير الأزمات العالمية على توفر الغذاء واستقراره خاصة في الجزائر.
- تنمية المهارات البحثية والتحليلية من خلال دراسة موضوع معاصر ومتشعب.

- الرغبة في فهم موقع الأمن الغذائي ضمن أولويات الأجندة السياسية للجزائر.

- الأسباب الموضوعية :

- تزايد أهمية الأمن الغذائي كأولوية وطنية مرتبطة بالأمن القومي والاستقرار الاجتماعي.
- تصاعد التحديات الجيوسياسية (النزاعات، الأزمات العالمية) وتأثيرها على الامدادات الغذائية.
- الحاجة الى تحليل السياسية الزراعية المعتمدة لتحقيق الأمن الغذائي.

✓ **الإطار المنهجي للدراسة:**

- مناهج الدراسة:

- المنهج الوصفي: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي لدراسة تطور مفهوم الأمن الغذائي وتحليل مؤشراته وسياساته ووصفه وصفا دقيقا، للحصول على نتائج علمية بطريقة موضوعية، معتمدا على وصف واقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال فترة الدراسة ودراسة سياساتها الزراعية المعتمدة وتقييم فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي
- منهج دراسة حالة: من خلال التركيز على الجزائر كحالة للدراسة، بهدف فهم خصوصيتها الغذائية، تحليل التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها في الصعيد الداخلي والخارجي، مع ابراز خصائصها في هذا المجال.

- اقترابات الدراسة:

- الاقتراب الأمني: اعتمدت الدراسة على الاقتراب الأمني، الذي ينظر إلى الأمن الغذائي باعتباره أحد مكونات الأمن القومي، حيث لم يعد تأمين الاحتياجات الغذائية

يقتصر على الجانب الاقتصادي، بل أصبح مرتبطا بالحفاظ على الاستقرار والسيادة الوطنية والحد من التبعية الخارجية.

- الاقتراب المؤسسي: دراسة دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالأمن الغذائي في الجزائر، ومدى استجابتها للتحديات الداخلية والخارجية.
- الاقتراب الجيوسياسي: يركز على تأثير التفاعلات الدولية والتوترات الجيوسياسية على الأمن الغذائي، مثل الأزمات العالمية و توتر سلاسل الامداد، وانعكاس ذلك على الجزائر.
- اقتراب السياسة العامة: كونه مناسب لتحليل دور الدولة في معالجة القضايا العمومية، حيث يساعد هذا الاقتراب على فهم وتقييم السياسات المعتمدة في الجزائر خلال الفترة 2019-2024، لمواجهة التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي.

✓ **أدوات جمع البيانات:**

من أهم أدوات البحث العلمي المستعملة خلال هذه الفترة الوجيزة:

- الاحصائيات
- التقارير الرسمية من المنظمات الدولية
- المقابلة وذلك من خلال إجراء مقابلة رسمية مباشرة مع:
  - السيد تواتي صابر المدير الفرعي لمديرية الاحصائيات والرقمنة والاستشراف في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

✓ **صعوبات الدراسة:**

- صعوبة الحصول على معطيات واحصائيات حديثة حول الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال فترة الدراسة خاصة تأثرها بالتحديات الجيوسياسية في تلك الفترة.

- قلة الدراسات والأبحاث الميدانية المحلية التي تربط بين السياسات العامة والأمن الغذائي بطريقة مباشرة.
- صعوبة في تحديد العناوين نظرا للاختلاف بين مضمون المراجع.

✓ **الدراسات السابقة:**

- دراسة: رادية بوشيش، بعنوان: استراتيجية الجزائر لتحقيق الامن الغذائي افاق 2030، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: 2024/2023)، تناولت هذه الدراسة دراسة وتحليل واقع الأمن الغذائي في الجزائر من خلال عدة جوانب، مع إبراز التعراقيل التي واجهتها والجهود المبذولة لمواجهتها، مع دراسة الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي آفاق 2030، وذا ما تختلف فيه مع هذه الدراسة وهو حدود آفاق 2030.
- دراسة: فاطمة الزهراء عكاشة، بعنوان: دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر (2019-2021)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلاوم السياسية (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: 2023/2022)، انطلقت هذه الدراسة من إشكالية رئيسية تتمثل في: "الى أي مدى ساهمت السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر في الفترة ما بين 2019-2021؟" وتهدف الى دراسة تاريخ وواقع القطاع الفلاحي في الجزائر مع إبراز دور وأهمية القطاع وأهم التحديات التي تواجهه، الا أنها تركز أكثر على السياسات ودورها مقارنة بالتحديات الجيوسياسية العالمية في تلك الفترة وهذا ما تختلف فيه عن هذه الدراسة.

- دراسة: ابراهيم الخليل طاهر حسان، بعنوان: السياسات الزراعية في الجزائر وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي: تحديات ورهانات، مذكرة لنيل شهادة ماستر (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: 2024/2025)، تمس إشكالية هذه الدراسة السياسات العمومية في القطاع الزراعي في الجزائر، وكيفية توجيهها في ظل التحولات الداخلية والعالمية، مع التركيز على رهانات التحول الى نماذج زراعية جديدة كالزراعة الذكية ضمن رؤية استشرافية، وهذا ما اختلفت فيه عن هذه الدراسة.

تختلف هذه الدراسة في كيفية تناول متغير الأمن الغذائي في ظل التحولات الداخلية والدولية التي مست كل دول العالم، بما فيه الجزائر سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال إبراز مفهوم الأمن الغذائي وأهميته التي أصبحت تمس كل الجوانب وليس فقط الاقتصادي بل أصبحت تمثل نقطة ضعف أو قوة لجميع الدول. وهذا ما جاءت به من إضافة عن بقية الدراسات السابقة بإبراز العلاقة بين الأمن الغذائي والسيادة الوطنية من منظور العلوم السياسية، وكيف يكون الغذاء ورقة ضغط سياسية، وليس فقط الجانب الاقتصادي.

وتتفق هذه الدراسة مع بقية الدراسات الأخرى في أن الجزائر أصبحت تولي الأمن الغذائي والقطاع الفلاحي أهمية بالغة وأولوية وطنية بهدف تعزيزه وتنويع المداخيل الاقتصادية، أين يصبح القطاع الفلاحي يحظى بنسبة أكبر من التمويل والمشاركة في رفع الاقتصاد الوطني للقضاء على التبعية الخارجية والاعتماد المفرط على قطاع المحروقات، إضافة الى السعي لضمان الأمن الغذائي المستدام للبلاد.

✓ **هيكلة الدراسة:**

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، قسمنا خطة البحث الى ثلاث فصول، يكون في مستهل البحث مقدمة واخره خاتمة متضمنة نتائج الدراسة والاستنتاجات. وقد تطرقنا في هذه الفصول الى :

- الفصل الأول الذي هو بعنوان الإطار المفاهيمي والنظري للأمن الغذائي، يتكون من مبحثين، المبحث الأول الأسس المفاهيمية للأمن الغذائي يتناول مفهوم الأمن الغذائي، مؤشرات ومرتكزات الأمن الغذائي، أبعاد الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه. أما المبحث الثاني الأمن الغذائي ضمن السياسات العمومية سنتطرق فيه الى الأمن الغذائي كأولوية وطنية، و دور الدولة في تحقيق الأمن الغذائي.
- الفصل الثاني تحت عنوان التحديات الجيوسياسية المؤثرة على الأمن الغذائي في الجزائر (2019–2024)، يتكون أيضا من مبحثين يسعى الى تحليل أهم التحديات الجيوسياسية التي أثرت على الأمن الغذائي في الجزائر، من خلال التمييز بين التحديات الجيوسياسية الدولية في المبحث الأول، الأزمات العالمية وسلاسل التوريد، النزاعات الدولية وتأثيرها على أسعار الغذاء، والتحديات الإقليمية والداخلية في المبحث الثاني من جهة أخرى، الذي تناول التغيرات المناخية والموارد المائية، تحديات وعراقيل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.
- الفصل الثالث بعنوان السياسات الوطنية وتقييم فعاليتها (2019–2024)، يركز على السياسات الوطنية التي اعتمدتها الدولة خلال الفترة من 2019 إلى 2024، والكيفية التي تم بها ترجمة هذه السياسات إلى استراتيجيات عملية تهدف إلى ضمان توفر الغذاء واستقراره للمجتمع، وينقسم الى مبحثين، الأول الاستراتيجيات الوطنية والإطار المؤسسي للأمن الغذائي، والثاني الواقع التطبيقي وتقييم السياسات (2019–2024).

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للأمن الغذائي

مقدمة الفصل الأول:

يعد الأمن الغذائي من أبرز القضايا التي حظيت باهتمام متزايد في الفكر الاقتصادي والسياسي المعاصر، نظرا لارتباطه المباشر بحياة الأفراد واستقرار المجتمعات، وكذا بعلاقته الوثيقة بالتنمية المستدامة والسياسات العامة. ولم يعد هذا المفهوم يقتصر على مجرد توفر الغذاء، بل أصبح يشمل أبعادا متعددة تتعلق بإمكانية الوصول إليه، وجودته، واستقراره، فضلا عن ارتباطه بعوامل اقتصادية واجتماعية وبيئية وجيوسياسية متداخلة.

وفي ظل التحولات العالمية الراهنة، وما يشهده العالم من أزمات غذائية وتغيرات مناخية وتوترات دولية، برزت أهمية تأطير هذا المفهوم ضمن إطار نظري ومفاهيمي واضح، يسمح بفهم أبعاده المختلفة وتحليل العوامل المؤثرة فيه. كما تزايد الاهتمام بدراسة الأمن الغذائي في سياق السياسات العامة، باعتباره أحد أهم أولويات الدول، خاصة النامية منها، التي تسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل تبعيتها للأسواق الخارجية.

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى تقديم أرضية نظرية ومفاهيمية شاملة لموضوع الأمن الغذائي، من خلال تحديد أهم المفاهيم المرتبطة به، واستعراض أبعاده ومؤشراته، والمرتكزات القائم عليها.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن الغذائي

المبحث الأول: الأسس المفاهيمية للأمن الغذائي

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي

التطور التاريخي لمفهوم الأمن الغذائي (من الاكتفاء الذاتي إلى المفهوم الشامل)

كان ولا يزال تحقيق الأمن الغذائي يشكل هدفا محوريا تسعى اليه الأمم، اذ أدركت الدول منذ وقت مبكر أهمية ضمان توفير إمدادات كافية وآمنة لسكانها. ومنذ ذلك الحين، شهد مفهوم الأمن الغذائي تطورا مستمرا وتغيرا في مضمونه، كما سنوضحه فيما يلي:[1]

- **سنوات الخمسينات من القرن العشرين:** تعد هذه المرحلة من الفترات البارزة في تطور مفهوم الأمن الغذائي، حيث شهدت انعقاد المؤتمر التاريخي للأغذية والزراعة عام 1943، والذي مثل نقطة تحول في اهتمام المجتمع الدولي بقضايا الغذاء، وقد تم فيه تبني فكرة أساسية تتمثل في "الغذاء الصحي والمغذي والكافي للجميع" باعتبار ذلك حقا اساسيا من حقوق الانسان وركيزة لتحقيق الاستقرار والتنمية.[2]
- **سنوات الستينات من القرن العشرين:** خلال هذه الفترة، برز وعي متزايد لدى المجتمع الدولي بأن الاعتماد المفرط على المعونات الغذائية يمكن أن يشكل عائق أمام مستقبل الاكتفاء الذاتي للدول الفقيرة، حينها تم إدخال مفهوم الغذاء من أجل التنمية ما يهدف الى دعم الانتاج المحلي وتحسين الأوضاع الاقتصادية، وتم إضفاء الطابع المؤسسي عليه من خلال إنشاء برنامج الغذاء العالمي سنة 1963.[3]
- **سنوات السبعينات من القرن العشرين:** شهدت هذه المرحلة تحولا مهما في مسار الأمن الغذائي، مع بروز أزمة الغذاء في 1974/1972 التي مثلت نقطة تحول بارزة، حيث انتقل العالم من مرحلة وفرة نسبية في انتاج الغذاء إلى حالة من التراجع

[1] رادية بوشيش، استراتيجية الجزائر لتحقيق الامن الغذائي افاق 2030، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: 2024/2023)، ص. 17

[2] المرجع نفسه

[3] المرجع نفسه

الحاد، وأمام هذه التحديات كانت النتيجة تطوير خطط الأمن الغذائي التي تضمن الحصول المادي للغذاء على المستوى الدولي وتم اقتراح تحسين الأمن الغذائي من خلال التنسيق بين الوكالات والمنظمات المانحة ورصد توافر الغذاء في البلدان المستفيدة.[1]

- **سنوات الثمانينات من القرن العشرين:** بعد زيادة إنتاج الغذاء، وجد أن حالات الطوارئ الغذائية والمجاعة في العالم لم تكن بسبب نقص الغذاء فقط وإنما بسبب الانخفاض الحاد في القوة الشرائية أيضا، ومن ثم تم توسيع مفهوم الأمن الغذائي ليشمل الحصول المادي والاقتصادي للغذاء، كما تم التركيز على الحد من الفقر والعمل على تطوير دور المرأة في تحقيق التنمية.[2]
- **سنوات التسعينات من القرن العشرين:** شهدت هذه المرحلة اهتماما متزايدا بقضايا الجوع وسوء التغذية، حيث تم وضع أهداف محددة تهدف للقضاء عليهما أو الحد من انتشارهما، كما جدد المجتمع الدولي تأكيده على الحق في الحصول على غذاء كاف والتغذية السليمة، وفي هذا الإطار تم التأكيد على ضرورة اضطلاع الحكومات الوطنية بدور أكثر فعالية قصد تحسين الوضع الغذائي.[3]
- **الألفية الجديدة:** في إطار التوجهات العالمية للتنمية، شهدت هذه المرحلة تركيزا اضافيا على مكافحة الفقر والحد منه الى جانب الحد من الجوع وسوء التغذية، أين أدرك المجتمع الدولي أنه لا يمكنه تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال ضمان توفر غذاء صحي وكاف لجميع الأفراد.[4]

<u>التعريف من الناحية اللغوية</u>:

- الأمن: في اللغة هو الطمأنينة وانعدام الخوف مهما كان مصدره.[5]

---

[1] مرجع سابق، رادية بوشيش، استراتيجية الجزائر لتحقيق الامن الغذائي افاق 2030، ص. 17

[2] المرجع نفسه

[3] المرجع نفسه

[4] المرجع نفسه، ص. 18

[5] جمال مقراني، الأمن الغذائي الجزائري بين تحدي الوفرة واشكالية الجودة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: 2025/2024)، ص .15

- الغذاء: ما يكون به نماء الجسم وقوامه من الاكل والشراب، ويجمع كل العناصر الضرورية لبنية جسم الانسان.[1]

التعريف من الناحية الفقهية:

- الأمن يمثل حالة من الاستقرار النفسي والمجتمعي التي تتحقق بعيدا عن التهديدات والمخاطر[2]
- الغذاء هو كل مادة صالحة للاستهلاك، يتناوله الانسان لتلبية حاجاته الحيوية من الطاقة والعناصر الغذائية الضرورية للجسم، بما يساهم في النمو السليم للجسم والمحافظة على الصحة بشكل طبيعي [3].
- يوجد الأمن الغذائي عندما يكون لدى جميع الأفراد القدرة على الحصول على كميات كافية من الغذاء الآمن والمغذي بما يضمن نموا طبيعيا وتطورا صحيا، والحفاظ على حياة نشطة وصحية.[4]

- قدرة الدولة على توفير حاجيات التغذية الاساسية للمجتمع وضمان الحد الادنى من تلك الاحتياجات بشكل منتظم[5]." ***تبعا لهذا التعريف يمكننا التمييز بين مستويين للأمن الغذائي: أحدهما مطلق، والاخر نسبي. فالأمن الغذائي المطلق يعني انتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل. [...] أما الأمن الغذائي النسبي، فيعني قدرة الدولة على توفير السلع والموارد الغذائية كليا أو جزئيا، وضمان الحد الأدنى من تلك***

---

[1] رميساء بوخامة، خلود عبداوي، استراتيجية الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي والتحديات التي تواجهها، مذكرة لنيل شهادة الماستر (جامعة 8 ماي 1945: كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2021-2022)، ص. 7

[2] مرجع سابق، جمال مقراني، الأمن الغذائي الجزائري بين تحدي الوفرة واشكالية الجودة، ص. 15

[3] المرجع نفسه، ص. 16

[4] الأمن الغذائي – ما يعنيه ولماذا هو مهم، شرح موجز لمفهوم "الأمن الغذائي" ودوره في توجيه عمل برنامج الأغذية العالمي، 26 مارس 2025, https://ar.wfp.org/stories/food-security-what-it-means-and-why-it-matters (تاريخ الإطلاع يوم 15 مارس 2026، على الساعة 15:20)

[5] مرجع سابق، رميساء بوخامة، خلود عبداوي، استراتيجية الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي والتحديات التي تواجهها، ص. 7

الاحتياجات بانتظام، [...]، لا يعني بالضرورة انتاج كل الاحتياجات الغذائية الاساسية، بل يقصد به اساسا توفير المواد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات من خلال منتجات اخرى يتمتع فيها البلد المعنى بميزة نسبية تؤهله لتأمين الغذاء بالتعاون أو التبادل مع دول أخرى، وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الاخرين."[1]

- قدرة الدولة على توفير المستوى الكافي من الغذاء لأفرادها في حدود دخولهم المتاحة، مع ضمان مستوى الكفاف من الغذاء للفئات التي تعجز عن الحصول عليه بدخلهم المتاح سواء تم ذلك من خلال الانتاج المحلي او الاستيراد اعتمادا على الموارد الذاتية.[2]

- هو القدرة على تلبية الاحتياجات الضرورية الغذائية للمجتمع وضمان الاحتياجات الأساسية بصورة مستمرة مع ضمان تأمينها من مصدرين اساسين اثنين هما الانتاج الوطني والاستيراد من الخارج، اذ يصعب لأي بلد ان يحقق كامل احتياجاته وطنيا.[3]

- تعريف البنك الدولي للأمن الغذائي هو "***حصول كل الناس في كل الاوقات على غذاء كاف لحياة نشيطة وسليمة، عناصره الاساسية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله، يتضمن هذا المفهوم لثلاثة مبادئ هي توافر الامدادات الغذائية واستمرارها وامكانية الحصول عليها ومن ثم فإن اللاأمن الغذائي هو الافتقار الى القدرة على تحصيل الغذاء.***"[4]

---

[1] فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، 2010)، ص. 53

[2] المرجع نفسه

[3] مبروك قويسي، كمال بن موسى، تحديات الأمن الغذائي في الجزائر وسبل تحقيقه، مجلة اقتصاد المال والاعمال، م 7، ع 2 (جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي: سبتمبر 2022)، ص. 431

[4] المرجع نفسه

- حسب منظمة الاغذية والزراعة الدولية "FAO" لسنة 1996 هو" ***توفير الغذاء لجميع افراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مثمرة من اجل حياة صحية ونشطة.***" [1]

- تعريف المشرع الجزائري خلال المادة 03 من القانون 08-16 هو "***حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة الى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة.***" [2]

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن مفهوم الأمن الغذائي قد تطور من مجرد التركيز على توفير الغذاء الى مفهوم أكثر شمولا يربط بين توافر الغذاء وإمكانية الحصول عليه واستمرارية توفيره وجودته وسلامته. كما أن الأمن الغذائي لا يقتصر على الإنتاج المحلي فقط، وإنما يشمل أيضا قدرة الدولة على تأمين احتياجاتها الغذائية من خلال الاستيراد أو التبادل التجاري عند الضرورة.

<u>علاقة الامن الغذائي بالمصطلحات ذات الصلة</u>:

- الاكتفاء الذاتي: قدرة المجتمع على الاعتماد الكلي على الموارد والامكانيات الذاتية في انتاج كل احتياجاته الغذائية محليا [3]

- التبعية الغذائية: هو عجز الاقتصاد المحلي على تلبية احتياجات افراد المجتمع من المواد الاستهلاكية الأساسية، مما يجعل اللجوء الى الاستيراد عملية ملحة لا مفر

[1] مرجع سابق، مبروك قويسي، كمال بن موسى، تحديات الأمن الغذائي في الجزائر وسبل تحقيقه، مجلة اقتصاد المال والاعمال، ص. 431

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون 08-16، العدد 46، المادة 3، أوت 2008، ص. 6

[3] زين الدين بن نورين، بوعبد الله ودان، الأمن الغذائي المستدام وسبل تحقيقه في الجزائر، مجلة دفاتر بوادكس، م 10، ع 2 (2021)، ص. 210

منها [1]، كما أن أي اختلال أو ندرة قد يؤدي الى نقص في التغذية وبالتالي انتشار الأمراض أو المجاعة.[2]

- الفجوة الغذائية: تعني فرق الحجم بين ما يمكن انتاجه من السلع والمواد الغذائية، وبين ما يلبي الاحتياجات الاساسية لتوفير الغذاء لمجموع السكان، وغالبا ما تتسم الفجوة الغذائية بالتذبذب من سنة لأخرى لتأثرها بتغير في الانتاج الزراعي النباتي والحيواني، وحجم الاستهلاك وتقلبات الاسعار العالمية للسلع الغذائية.[3]

لفهم الفجوة الغذائية بشكل دقيق يجب التمييز بين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، فالأمن الغذائي الذي يتمثل في قدرة المجتمع على تأمين احتياجاته الاستهلاكية من السلع الغذائية الأساسية بإنتاجها محليا أو استيرادها من الخارج، ليس هو تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي الذي غالبا ما يعني الاعتماد الكامل على الانتاج المحلي لتغطية الاحتياجات الغذائية الأساسية محليا.[4]

- السياسة الاقتصادية الزراعية: عبارة عن فرع أساسي للسياسة الاقتصادية العامة يتم رسمها واعدادها وتطبيقها ضمن القطاع الزراعي، مع العمل على تحقيق التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى قصد تحقيق أهدافها المرجوة.[5]
- أمان الغذاء: يقصد به مجموع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات انتاج، تصنيع، تخزين، توزيع واعداد الغذاء اللازم بهدف ضمان ان يكون الغذاء امنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك البشري. اي توفير جميع الشروط الضرورية الكفيلة بجعله غذاءا امنا وصحيا.[6]

---

[1] مرجع سابق، زين الدين بن نورين، بوعبد الله ودان، الأمن الغذائي المستدام وسبل تحقيقه في الجزائر، ص. 210

[2] مرجع سابق، فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، ص. 54

[3] مرجع سابق، زين الدين بن نورين، بوعبد الله ودان، الأمن الغذائي المستدام وسبل تحقيقه في الجزائر، ص. 211

[4] المرجع نفسه

[5] مرجع سابق، فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، ص. 57

[6] مرجع سابق، رادية بوشيش، استراتيجية الجزائر لتحقيق الامن الغذائي افاق 2030، ص. 19

- انعدام الغذاء: هو حالة التي يفتقر فيها الأشخاص الحصول على كميات كافية من الغذاء الصحي والمغذي بما يضمن لهم نموا طبيعيا، وتطورا صحيا وحياة نشطة وصحية.[1]
- التنمية المستدامة: تعني التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة عل تلبية احتياجاتها الخاصة، والتنمية المستدامة ليست حالة ثابتة من الانسجام وانما هي عملية تغيير، وتلك التغييرات والتحولات المؤسسية تتماشى مع الاحتياجات المستقبلية فضلا عن الاحتياجات الحالية.[2]

العلاقة بين الأمن الغذائي والتنمية المستدامة:

توجد علاقة ترابطية بين الأمن الغذائي والتنمية المستدامة تتمثل في علاقة تأثير وتأثر بشكل متبادل بينهما، حيث أن التنمية المستدامة بما تتضمنه من أبعاد اجتماعية اقتصادية وبيئية، تلعب دورا مهما في تعزيز الأمن الغذائي أو التأثير عليه، كما أن مستوى توفر الغذاء واستقراره ينعكس بدوره على مسار التنمية المستدامة واستمراريتها.[3]

يختلف هذا التأثير بين الإيجاب والسلب حسب وضعية كل طرف، فإذا كانت مؤشرات التنمية المستدامة في وضعية جيدة فإن ذلك يساهم في تحسين الأمن الغذائي ودعمه، أما في حال تدهور هذه المؤشرات فإن الأمن الغذائي يتأثر سلبا. بالمقابل فإن ضعف مؤشرات

[1] مرجع سابق، رميساء بوخامة، خلود عبداوي، استراتيجية الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي والتحديات التي تواجهها، ص. 11

[2] حورية ساري، سارة حدة بودربالة، العلاقة بين الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة: قراءة تحليلية لتقرير منظمة FAO لعام 2021، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، م 06، ع 01 (2022)، ص. 167

[3] شوقي حفياني، دور الأمن الغذائي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، م 23، ع 01 (جوان 2022)، ص. 669

الأمن الغذائي أو تراجعه يؤدي بدوره الى التأثير السلبي على تحقيق اهداف التنمية المستدامة.[1]

في هذا الإطار يبرز الأمن الغذائي كعنصر أساسي لتحقيق خطة التنمية المستدامة لسنة 2030، بما تشمله من سبعة عشر هدفا والتي واقف العالم على تحقيقها بحلول عام 2030، ونجاح تحقيقه لا يقتصر على الحد من الفقر والقضاء على الجوع فقط، بل يمتد ليشمل تحسين الصحة العامة وتعزيز المساواة بين الجنسين ودعم النمو الاقتصادي، فضلا عن الاسهام في حماية البيئة وضمان استدامة الموارد، ومن ثم فأن الأمن الغذائي قضية متعددة الأبعاد ويتقاطع مع جميع أهداف التنمية المستدامة.[2]

العلاقة بين الأمن الغذائي والتحديات الجيوسياسية:

تسهم مجموعة من العوامل الخارجية مثل النزاعات والصدمات المناخية، الى جانب عوامل داخلية مثل انخفاض الإنتاجية وعدم كفاءة سلاسل الإمداد الغذائي في التأثير سلبيا على النظم الغذائية حيث تؤدي الى رفع تكلفة الأغذية ذات القيمة الغذائية ويتزامن ذلك مع انخفاض مستويات الدخل، مما يفاقم من صعوبة تحمل تكاليف الأنماط الغذائية الصحية لدى فئات واسعة من السكان.[3]

خلال العشر سنوات الأخيرة، لوحظ تصاعد ملحوظ في وتيرة النزاعات وشدتها، الى جانب تزايد تغيرات المناخ والظواهر الجوية المتطرفة، فضلا عن حالات التباطؤ والانكماش الاقتصاديين. قد أدى تزايد حدوث هذه العوامل، التي تفاقمت بشكل أكبر مع انتشار جائحة

[1] مرجع سابق، شوقي حفياني، دور الأمن الغذائي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، ص. 669

[2] مرجع سابق، حورية ساري، سارة حدة بودربالة، العلاقة بين الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة: قراءة تحليلية لتقرير منظمة FAO لعام 2021، ص. 170

[3] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، الصندوق الوطني للتنمية الزراعية، 2021، ص. 51

كوفيد-19، إلى ارتفاع معدلات الجوع، واعاقة الجهود المبتذلة للحد من مختلف أشكال سوء التغذية، لاسيما في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط.[1]

رغم أن لكل هذه العوامل خصائصها المستقلة، فإنها وبوصفها عوامل خارجية بالنسبة إلى النظم الغذائية، لا تعمل بمعزل عن بعضها، بل تتفاعل فيما بينها لتحدث تأثيرات متداخلة ومضاعفة داخل هذه النظم الغذائية وهو ما ينعكس في النهاية سلبا على مستويات الأمن الغذائي والتغذية.[2]

[1] مرجع سابق، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الوطني للتنمية الزراعية، 2021، ص. 51

[2] المرجع نفسه

المطلب الثاني: مؤشرات ومرتكزات الأمن الغذائي (الإتاحة، الوصول، الاستقرار، الاستخدام)

أولا: مؤشرات الأمن الغذائي

تستخدم مؤشرات الأمن الغذائي لقياس مدى تحقق هذا المفهوم وتقييم وضعه داخل المجتمع، وتعد هذه المؤشرات أدوات أساسية تساعد صناع القرار في تشخيص الوضع الغذائي واتخاذ السياسات المناسبة، يمكن ان تتمثل هذه المؤشرات في:

1. مؤشر الناتج المحلي الاجمالي:

يعد من المؤشرات الأساسية التي تعكس الأداء الاقتصادي للدولة، حيث يمثل هذا المؤشر القيمة الاجمالية لما تنتجه الدولة من سلع وخدمات خلال السنة، أي تغيير في هذا الناتج يؤثر بشكل مباشر على مستويات دخل المواطنين، وبالتالي على قدرتهم على الحصول على الغذاء واستهلاكه. فارتفاع الناتج المحلي الإجمالي غالبا ما يرتبط بتحسن القرة الشرائية، وتعزيز الطلب على المواد الغذائية، في حين أن تراجعه يؤدي الى انخفاض الدخل العام وبالتالي تراجع في الطلب الكلي، مما قد ينعكس سلبا على الوضع الغذائي العام.[1]

2. مؤشر الناتج المحلي الزراعي (الاكتفاء الذاتي):

يستخدم كمؤشر لقياس مدى اعتماد الدولة على انتاجها المحلي في تلبية احتياجاتها الغذائية، اذ يعكس حجم مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني، ويبين قدرة الدولة على تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي. في حالة تراجع هذا الناتج، خاصة مع تزايد حجم الطلب على الغذاء والاستهلاك، دلالة على وجود عجز غذائي يستوجب تغطيته بالاستيراد مما قد يزيد درجة التبعية للأسواق الخارجية. تختلف طرق احتساب هذا الناتج، لكنه يقاس غالبا بالقيمة الاجمالية للإنتاج الزراعي خلال سنة معينة، ومقارنته مع مؤشرات الاستهلاك المحلي.[2]

[1] ابراهيم الخليل طاهر حسان، السياسات الزراعية في الجزائر وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي: تحديات ورهانات، مذكرة لنيل شهادة ماستر (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: 2025/2024)، ص. 32

[2] المرجع نفسه، ص. 33

3. مؤشر متوسط استهلاك الفرد من الغذاء:

يحسب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية:

$$\textbf{متوسط نصيب الفرد من استهلاك الغذاء} = \frac{\text{اجمالي الاستهلاك الغذائي}}{\text{عدد السكان}} \ 1$$

يظهر هذا الحساب المعدل العام لاستهلاك الغذاء، لكنه لا يعكس بالضرورة التفاوتات في التوزيع بين الأفراد، ولا يأخذ بعين الاعتبار مدى الوصول الفعلي للغذاء للفئات الفقيرة، خصوصا في الدول التي تقدم دعما غذائيا لا يوزع بشكل عادل (اللاعدالة التوزيعية).[2]

4. مؤشر مرونة الطلب السعرية:

تعرف على أنها درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغييرات التي تطرأ على سعرها، تعكس درجة تأثر الطلب بارتفاع وانخفاض الأسعار. وتقاس بالعلاقة التالية: [3]

$$\textbf{التغيير النسبي في الكمية المطلوبة / التغيير النسبي في سعر السلعة}^4$$

فإذا كانت:

- النسبة أقل من الواحد فإن الطلب غير مرن، أي أن الزيادة في الكمية المطلوبة أقل من الزيادة في السعر.[5]

[1] مرجع سابق، ابراهيم الخليل طاهر حسان، السياسات الزراعية في الجزائر وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي: تحديات ورهانات، ص. 33

[2] المرجع نفسه

[3] مصطفى بوعموش، الصناعات الغذائية لمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: 2023/2022)، ص. 24

[4] المرجع نفسه

[5] المرجع نفسه

- النسبة أكبر من واحد فإن الطلب مرن، أي أن الزيادة في الكمية المطلوبة أكبر من الزيادة في السعر.[1]
- النسبة تساوي الواحد فإن الزيادة في الكمية المطلوبة تساوي الزيادة في السعر ويسمى الطلب متكافئ.[2]

5. مؤشر رصيد الميزان التجاري الغذائي:

يستعمل هذا المؤشر لقياس حجم الفجوة الغذائية، وتحديد الوضع الفعلي للأمن الغذائي من الناحية المطلقة والنسبية، ويتم قياس حجم الفجوة الغذائية الفعلية من الناحية المطلقة بحساب الفرق بين الصادرات الغذائية وقيمة الواردات الغذائية (رصيد الميزان التجاري الغذائي)، فإذا كان الرصيد موجبا أو معدوما فهذا يعني عدم وجود فجوة الأمن الغذائي أي قدرة الدولة على تغطية احتياجاتها الغذائية، ويظهر وجود الفجوة الغذائية التي تستدعي الاعتماد على الاستيراد إذا ما كان الرصيد سالبا.[3]

ثانيا: مرتكزات الأمن الغذائي (الإتاحة، الوصول، الاستقرار، الاستخدام)

1. الاتاحة: يقصد به جانب العرض في الأمن الغذائي، أي كل ما يتعلق بتوفر المواد الغذائية وتشير الى وجود كميات كافية ومستقرة من الغذاء بجودة مناسبة، ويرتبط تحقيق الاتاحة بإمدادات الغذاء سواء عن طريق الانتاج لمحلي أو الاستيراد، أو حتى المساعدات الغذائية أي عبر سلسلة الانتاج والتوزيع والتبادل.[4]
2. الوصول : أي القدرة المادية والاقتصادية للأفراد على الحصول على الغذاء، أي امكانية وصولهم الى الموارد الغذائية بشكل مناسب ومستمر، وتتأثر هذه القدرة في الحصول على الغذاء بعوامل مختلفة كالدخل، ونمط الانفاق والأسواق، وأسعار الغذاء إضافة الى امكانية الحصول على الدعم الاجتماعي أو وجود موارد أخرى تضمن

[1] مرجع سابق، مصطفى بوعموش، الصناعات الغذائية لمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، ص. 24

[2] المرجع نفسه

[3] المرجع نفسه، ص. 25

[4] عبد الحكيم حجاج، اشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر – قراءة في المؤشرات العالمية للأمن الغذائي –، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، م 10، ع 1 (2025)، ص .68

تأمين الغذاء.[1] لم يعد الاهتمام منصبا فقط على مدى كفاية العرض من الغذاء بل أصبح يشمل أيضا مدى القدرة على تلبية الطلب على مختلف المستويات من المستوى الوطني، الجهوي والأسري والفردي كذلك، وقد برز هذا التحول بعد المجاعات التي شهدتها بعض مناطق افريقيا واسيا على الرغم من توفر الغذاء بكميات كافية الا أنه لم تصل الى جميع الفئات لبعض الأسباب، ما جعل الأمن الغذائي ينتقل من المستوى الكلي الى المستوى الجزئي.[2]

3. الاستقرار: يقصد به ضرورة توفر الغذاء بشكل كاف ومستمر عبر الزمن، بحيث لا يتعرض للانقطاع أو النقص حتى في ظل الظروف الاستثنائية كالطوارئ، أو نتيجة الأحوال السيئة سواء كانت سياسية، اجتماعية، اقتصادية أو غيرها من العوامل الأخرى.[3] وبذلك فان مفهوم الاستقرار يضم كل من مرتكز الاتاحة ومرتكز الوصول الى الغذاء.[4]
4. الاستخدام: يشير الى كيفية اعداد الغذاء والاستفادة منه بالشكل الذي يحقق التغذية المثلى والامنة تلبية لاحتياجات الأفراد، أي الطريقة التي تمكن الجسم من الاستفادة القصوى من العناصر الغذائية المختلفة المتوفرة المواد الغذائية، وأن تتضمن هذه الطريقة جل العمليات المرتبطة باستخدام هذه الأغذية والتي تشمل التخزين، الرعاية، النقل، الطهي، التجهيز وغيرها.[5]

[1] مرجع سابق، عبد الحكيم حجاج، اشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر – قراءة في المؤشرات العالمية للأمن الغذائي –، ص. 68

[2] مرجع سابق، مبروك قويسي، كمال بن موسى، تحديات الأمن الغذائي في الجزائر وسبل تحقيقه، ص. 433

[3] مرجع سابق، عبد الحكيم حجاج، اشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر – قراءة في المؤشرات العالمية للأمن الغذائي –، ص. 69

[4] محمد طير، سايح بوزيد، علي هواري، تأثير التغير المناخي على الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، م 10، ع 1 (2024)، ص. 30

[5] مرجع سابق، عبد الحكيم حجاج، اشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر – قراءة في المؤشرات العالمية للأمن الغذائي –، ص. 68

تجدر الاشارة الى أن هناك خبراء من لجنة الأمن الغذائي العالمي قد أضافوا مرتكزين اخرين للأمن الغذائي الا أن منظمة الأغذية والزراعة لم تصادق ولم تعترف بهما بشكل رسمي على الرغم من أهميتهما، ويتمثلان في:[1]

- صفة الفاعل: وهي التمتع الأفراد والمجتمعات بحرية الاختيار والتصرف واتخاذ القرار فيما يتعلق بالغذاء سواء من حيث ما يتم انتاجه أو استهلاكه من الأغذية وأيضا ما تعلق بكيفية انتاج هذه الأغذية وتجهيزها وتوزيعها.[2]
- الاستدامة: وهي قدرة النظم الغذائية على تحقيق الأمن الغذائي وتوفير تغذية كافية في الحاضر من دون أن يلحق ذلك ضرر يمس بالأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما يضمن حق الأجيال القادمة في تحقيق أمنها الغذائي.[3]

المطلب الثالث: ابعاد الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه

أولا: ابعاد الأمن الغذائي

لفهم الأمن الغذائي وجب تحديد أهم أبعاد المفهوم بكامل جوانبه الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وغيرها...

1. البعد الاقتصادي:

يتناول هذا البعد بصورة شاملة ومحددة مختلف الجوانب المرتبطة بتوفير الامدادات الغذاء وضمان استدامتها وتأمينها للمجتمع.[4] يعكس مدى قدرة الاقتصاد الوطني على انتاج الغذاء محليا الى جانب تأمين الموارد المالية اللازمة لتغطية الواردات عند الحاجة. ويبرز ذلك في

[1] مرجع سابق، عبد الحكيم حجاج، اشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر – قراءة في المؤشرات العالمية للأمن الغذائي –، ص. 69

[2] المرجع نفسه

[3] المرجع نفسه

[4] نريمان فاطمة بولبينة، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر (الصناعات التحويلية الغذائية)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: 2024/2023)، ص. 31

قدرة الدولة على تحقيق اتوازن فعال بين الانتاج المحلي والاستيراد مع ضمان استمرارية الامدادات الغذائية.[1]

في المقابل، وقوع بعض الدول النامية في الاعتماد المفرط على الاستيراد نتيجة قصور سياساتها الاقتصادية والزراعية يؤدي بها الى حتمية التبعية الغذائية اللازمة من تداعياتها تدهور قيمة العملة المحلية نتيجة ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية ما يخلق الى عجز في ميزان المدفوعات.[2] كما يساهم هذا الاعتماد في استنزاف احتياطات النقد الأجنبي ورفع مستويات المديونية الخارجية وبالتالي انعكاس سلبي على الاستقرار المالي والاقتصادي والتنمية الشاملة.[3] توفر الغذاء وحده لا يكفي لضمان الأمن الغذائي بل القدرة الشرائية للمواطن هي التي تمكنه من الحصول على الغذاء وفي هذا السياق تبرز أهمية التوظيف والاستثمار باعتبارهما من اهم محركات النمو الاقتصادي ورفع مستويات الدخل.[4] فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية يساهم في تعزيز القدرات الانتاجية وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، وهو ما يدعم الأمن الغذائي على المدى الطويل اضافة الى أن توفر كميات كافية من الغذاء ذات جودة عالية يعزز الاستقرار الداخلي لأفراد المجتمع ويكرس شعورهم بالأمان الغذائي.[5] تتجلى العلاقة بين الأمن الغذائي والعنصر الاقتصادي من خلال تكثيف الانتاج الفلاحي المحلي حيث ترتبط كفاءة السياسات الزراعية بمدى القدرة على تطوير الانتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال الاستغلال الأمثل للعناصر العملية من رأس المال واليد العاملة والاراضي الصالحة للزراعة اضافة الى الدور المحوري للعنصر

[1] مرجع سابق، جمال مقراني، الأمن الغذائي الجزائري بين تحدي الوفرة واشكالية الجودة، ص. 27

[2] مرجع سابق، رادية بوشيش، استراتيجية الجزائر لتحقيق الامن الغذائي افاق 2030، ص. 30

[3] مرجع سابق، جمال مقراني، الأمن الغذائي الجزائري بين تحدي الوفرة واشكالية الجودة، ص. 28

[4] مرجع سابق، ابراهيم الخليل طاهر حسان، السياسات الزراعية في الجزائر وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي: تحديات ورهانات، ص. 31

[5] مرجع سابق، نريمان فاطمة بولبينة، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر (الصناعات التحويلية الغذائية)، ص ص. 31,32

البشري في تنظيم هذه العناصر للحصول على انتاج وفير وجودة غذائية وهذا ما يعرف في استراتيجيات الدولة بالسياسة العامة الناجعة.[1]

2. البعد السياسي:

تعد الدولة الإطار المنظم للقطاع الزراعي والمسؤولة عن توجيه نشاطاته، حيث تضطلع بدور أساسي في ضمان توفير الغذاء لكافة فئات المجتمع وتأمين وصوله، وذلك من خلال مجموعة من القرارات والسياسات الصادرة عنها. كما تمارس الدولة دورا داعما للنشاط الزراعي بما يسهم في تطويره لا مقيدة له.[2] من جهة أخرى يمكن أن يتحول الغذاء الى أداة ضغط سياسي (كقوة ناعمة)، خاصة بالنسبة للدول التي تعاني من عجز دائم في تلبية احتياجاتها الغذائية وتعتمد بشكل كبير على الاستيراد، الأمر الذي يجعلها عرضة للتبعية الاقتصادية.[3]

في هذا السياق تبرز أهمية تحقيق التكامل بين ما تملكه الدولة من موارد بشرية ومادية، وبين السياسات الرشيدة التي تعتمدها بما يضمن حسن استغلال هذه الموارد في إطار الحوكمة، وتحقيق الأمن الغذائي في إطار تنمية زراعية مستدامة.[4]

3. البعد الاجتماعي:

يعد البعد الاجتماعي أحد الركائز الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي، وهو من الحقوق الإنسانية اذ لا يقتصر هذا الأخير على مجرد توفر الغذاء، بل يشمل كذلك قدرة مختلف

[1] فاطمة الزهراء عكاشة، دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر (2019-2021)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلاوم السياسية (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: 2023/2022)، ص. 31

[2] مرجع سابق، ابراهيم الخليل طاهر حسان، السياسات الزراعية في الجزائر وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي: تحديات ورهانات، ص. 32

[3] مرجع سابق، مصطفى بوعموش، الصناعات الغذائية لمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، ص. 17

[4] محمد عبد السلام بن أحمد، تحديات الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: 2022/2021)، ص ص. 21-22

فئات المجتمع على الوصول اليه بشكل مستقر، كما أن الدعم الذي تقدمه الحكومة للمواد الغذائية الأساسية كالقمح، الحليب، الزيت يعتبر الية لتحقيق العدالة الغذائية.[1]

4. البعد البيئي:

تتمثل أهمية البعد البيئي في تعزيز العلاقة بين استدامة الموارد الطبيعية وضمان قدرتها على التجدد، والحفاظ على التنوع البيولوجي وبين القدرة الإنتاجية للنظام الغذائي بالاعتماد على سياسات زراعية صديقة للبيئة.[2] إضافة الى تفعيل دور الجمعيات التعاونية في نشر الوعي البيئي لتحقيق تنمية زراعية وبيئية مستدامة.[3]

5. البعد الديموغرافي:

يعتبر هذ البعد من العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي اذ يرتبط بحجم السكان، ومعدلات نموهم كون الانسان هو الفاعل والمستفيد في الإنتاج الزراعي، كما ان زيادة عدد السكان المتسارع تعتبر مصدر ضغط على الموارد الغذائية نتيجة لتزايد الطلب ما قد تؤدي الى ندرة في الموارد.[4]

كما أن النزوح الريفي نحو المدينة بحثا عن العمل وتحسين ظروف المعيشة ينعكس سلبا على الأراضي الزراعية والإنتاجية نتيجة اهمال القطاع الزراعي هناك وعدم استغلاله استغلالا منطقيا بسبب اللاعدالة التوزيعية للسكان.[5]

[1] مرجع سابق، جمال مقراني، الأمن الغذائي الجزائري بين تحدي الوفرة واشكالية الجودة، ص ص. 27,28

[2] المرجع نفسه، ص. 29

[3] مرجع سابق، ابراهيم الخليل طاهر حسان، السياسات الزراعية في الجزائر وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي: تحديات ورهانات، ص. 32

[4] مرجع سابق، ابراهيم الخليل طاهر حسان، السياسات الزراعية في الجزائر وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي: تحديات ورهانات، ص ص. 31،32

[5] مرجع سابق، محمد عبد السلام بن أحمد، تحديات الأمن الغذائي في الجزائر، ص. 25

ثانيا: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي

يتأثر الأمن الغذائي بمجموعة من العوامل نذكر منها:

1. العوامل الطبيعية والتغيرات المناخية:

يعتمد الإنتاج الزراعي على الظروف الجوية المحلية والإقليمية بشكل كبير واي تغير في المناخ يمكن أن يؤثر سلبا على الإنتاجية واستقرار الامدادات. تتأثر المحاصيل الزراعية بالتغيرات الجوية كالأعاصير وفترات الجفاف المتزايدة ما يؤدي الى تراجع الإنتاج العالمي للمواد الغذائية.

تظهر الحاجة الى اعتماد استراتيجيات شاملة تتناسب مع التحديات المناخية والبيئية للحد من تأثيراتها السلبية على الأمن الغذائي الوطني والدولي بما في ذلك تعرض توازن العرض والطلب للسلع الغذائية للخطر، كما يتعين العمل على تطوير محاصيل مقاومة للظروف الجوية القاسية وتحسين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية سعيا لتحقيق تنمية بيئية مستدامة.[1]

2. العوامل التكنولوجية:

يقصد بها التكنولوجيا الحديثة التي تعزز استخدام المياه وتساعد في تحسين جودة الأراضي والتربة الزراعية، للمساهمة في رفع الإنتاجية الزراعية وتحسين جودة المحاصيل مما يزيد من القدرة على تلبية الطلب المتزايد على الغذاء.[2]

ومع ذلك، تواجه الدول التي تعاني من عجز في تحقيق الأمن الغذائي تحديات في تنفيذ التكنولوجيا الزراعية الحديثة بشكل فعال، لهذا يجب على هذه الدول أن تبذل قصارى

[1] مرجع سابق، نريمان فاطمة بولبينة، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر (الصناعات التحويلية الغذائية)، ص ص. 44،45

[2] المرجع نفسه، ص ص. 42،43

جهدها لتقديم الدعم الضروري وتطوير البنية التحتية لضمان استدامة الإنتاج الزراعي وضمان الأمن الغذائي للجميع.[1]

3. صناعة الوقود الحيوي:

لقد هيمنت الطاقة الأحفورية التقليدية المستخرجة من النفط والفحم والغاز، على مصادر الطاقة في العالم لعدة عقود، ومع ذلك فإن عوامل متعددة مثل ارتفاع أسعار النفط والانبعاثات الضارة من الوقود الأحفوري على البيئة والمناخ التي دفعت الى البحث عن بدائل أخرى، وتتمثل هذه البدائل في الطاقة الحيوية التي تعتمد في انتاجها على المواد الزراعية، لكن توجيه المزيد من الموارد الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي قد يؤدي الى انخفاض المعروض منها للاحتياجات الغذائية، وهو ما يؤدي الى رفع أسعارها في السوق العالمية، وكذلك نقص الغذاء للعديد من الأفراد ذوي الدخل المنخفض بحيث يمثل الإنفاق على الغذاء النسبة الأكبر من دخولهم.[2]

4. العوامل الديموغرافية:

يلعب العامل الديموغرافي دورا محوريا في التأثير على الأمن الغذاء واستقرار الغذاء، حيث تؤدي التزايد الكبير في النمو السكاني الى رفع الطلب على الموارد الطبيعية مما يضغط على الأنظمة البيئية والموارد الغذائية، ينعكس هذا الضغط بشكل سلبي لتقع الدولة في مشكلة الندرة نتيجة أيضا لاختلال في التوازن بين النمو السكاني والموارد الطبيعية، وهنا تبرز الحاجة الى زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين جودة المحاصيل والاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية في الزراعة ومكافحة النزوح العمراني.[3]

5. العوامل السياسية:

[1] مرجع سابق، نريمان فاطمة بولبينة، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر (الصناعات التحويلية الغذائية)، ص ص. 42،43

[2] مرجع سابق، فاطمة الزهراء عكاشة، دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر (2019-2021)، ص ص. 35،36

[3] مرجع سابق، نريمان فاطمة بولبينة، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر (الصناعات التحويلية الغذائية)، ص. 42

يرتبط الاستقرار السياسي ارتباطا وثيقا بالأمن الغذائي، اذ يوفر هذا الأخير الظروف المناسبة للدولة لتوفير الغذاء وضمان وصوله الى كل الفئات، ويساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الزراعية واستدامتها، وتحقيق التوازن بين الاستهلاك البشري والإنتاج الزراعي من خلال توفير كل الاليات اللازمة لتطوير القطاع وتحسين جودة المحاصيل.[1]

يعد عدم الاستقرار السياسي من اهم التحديات التي تواجهها الدول التي تعاني من عجز في تحقيق الأمن الغذائي، خاصة في ظل الأحداث والأزمات العالمية الأخيرة، فالصراعات السياسية تؤثر بشكل مباشر على استقرار الوضع الغذائي لهذه الدول.[2]

6. العوامل المادية والمالية:

تعد العوامل المادية من العوامل المؤثرة بشكل مباشر على تحقيق الأمن الغذائي، اذ ترتبط عملية الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي بتوفر الموارد المادية والمالية لدعم الإنتاج وضمان استمراريته خاصة محليا، نظرا للأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع تسعى الدولة لتوفير التمويل اللازم وامكانيات مادية هائلة لتطوير الإنتاج الزراعي، تهيئة الأراضي، وتوفير الغذاء بشكل دائم، في حين ندرة هذه الموارد أو سوء ادارتها ينعكس سلبا على القدرة الانتاجية.[3]

[1] صفاء مدحي، مشكلة الأمن الغذائي في ظل الاقتصاد الريعي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: 2024/2023)، ص. 94

[2] المرجع نفسه

[3] مرجع سابق، نريمان فاطمة بولبينة، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر (الصناعات التحويلية الغذائية)، ص. 45

المبحث الثاني: الأمن الغذائي ضمن السياسات العمومية

المطلب الأول: الأمن الغذائي كأولوية وطنية

تواجه الجزائر جملة من التحديات الطبيعية والاقتصادية والسياسية، خاصة فيما يتعلق بالأمنين الغذائي والمائي، في ظل موقعها الجغرافي ضمن منطقة شمال افريقيا المصنفة من بين المناطق المعرضة للجفاف ونقص الموارد المائية خلال العقود القادمة وفق العديد من الدراسات العلمية. وهنا دقت هذه المؤشرات ناقوس الخطر اين قررت الدولة القيام بالدراسات واخذ الاحتياطات اللازمة لتامين البلاد في مجال الامن المائي وهو عنصر اساسي للاهتمام بالزراعة كونه المحرك الرئيسي لاستدامة النشاط الزراعي ولإنشاء مشاريع تخص الامن الغذائي. تبنت الجزائر هذا الجانب كأولوية وطنية لتوفير ما يلزم من موارد مائية تساعد على تحقيق تنمية زراعية وفلاحية شاملة، نظرا للعلاقة الترابطية بين توفر الماء وتطور الإنتاج الفلاحي، وشرعت الجزائر مؤخرا في انشاء مشاريع تنموية تخص في الاهتمام وحماية المصادر المائية من خلال تهيئة الابار والسدود، الاهتمام بالمياه الجوفية في الصحراء، مشاريع تحلية المياه في المدن الساحلية. هذا البرنامج الوطني الذي يخص كما أسلفنا الذكر الامن الغذائي سيعطي دفعة قوية وشاملة للفلاحة الزراعة وتربية المواشي في الجزائر، والجزائر بأراضيها الشاسعة وسهولها ستكون مصرحا لنهضة امنية غذائية بمعنى الكلمة. وعليه برزت ضرورة تبني رؤية استراتيجية تجعل من الأمن الغذائي والمائي أولوية وطنية في ظل التحولات الدولية الراهنة.

هذه الاولوية للأمن الغذائي والمائي لها علاقة وطيدة بالسيادة الوطنية والامن القومي بما يجعل الجزائر بملء عن اي ضغوط داخلية او خارجية، وتكون للبلاد الحرية في اخذ قراراتها السياسية، الثقافية، الاقتصادية، العسكرية بما يتناسب مع روح الدساتير الجزائرية المنبثقة من مبادئ نوفمبر 1954.

أسباب ترسيخ الأمن الغذائي كأولوية وطنية:

في ظل التحديات العالمية والإقليمية المتزايدة يبرز الأمن الغذائي كقضية استراتيجية حيوية للجزائر، حيث تواجه تحديات متعددة تجعل من الاستقلال الغذائي هدفا حيويا لضمان

الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، وترجع أهمية جعل الأمن الغذائي في رأس أولوية الحكومة إلى عدة أسباب داخلية وخارجية لعل أهمها: [1]

- النمو السكاني في الجزائر: اذ يبلغ عدد سكان الجزائر في سنة 2025 حوالي 47.4 مليون نسمة ومن المتوقع أن يبلغ 50 مليون نسمة بحلول سنة 2030، ومع زيادة عدد السكان تحتاج الدولة الى توفير متطلباتهم المختلفة، والتي من أهمها الغذاء. [2]

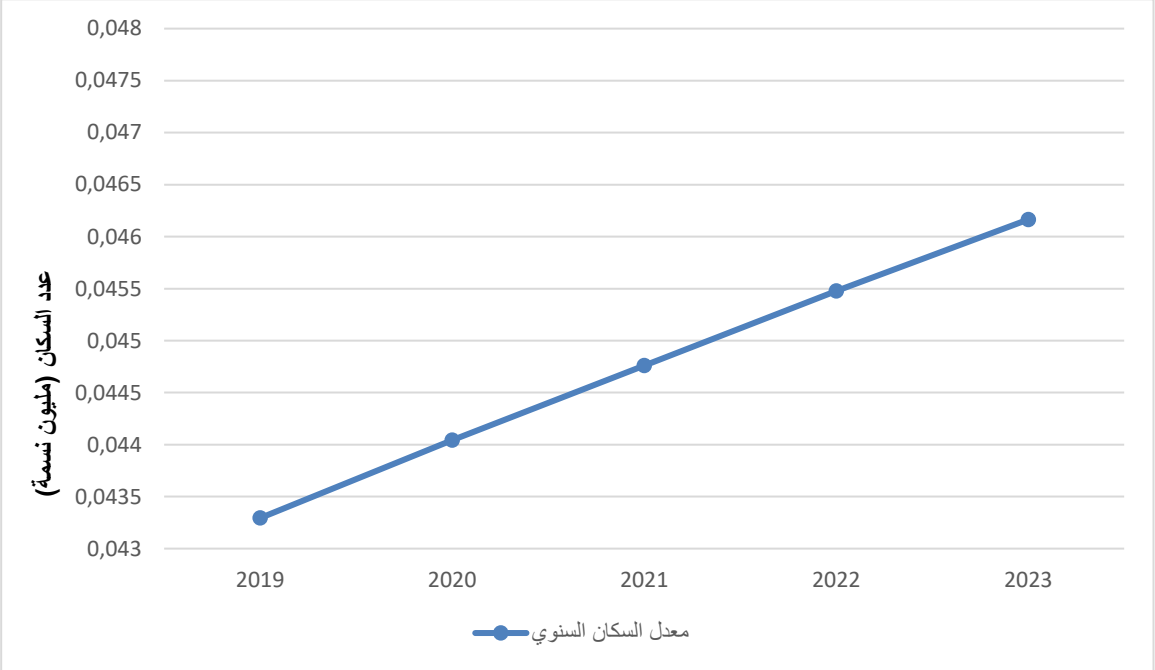

الشكل 1: رسم بياني لمعدل النمو السكاني في الجزائر خلال فترة 2019-2023

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات واحصائيات مجموعة البنك الدولي

يبين المخطط البياني أن معدل النمو الديموغرافي في الجزائر في تزايد حسب فترة الدراسة من سنة 2019 الى سنة 2023، وهذا ما يشير الى تزايد متوازن مع متطلبات واحتياجات السكان مما قد يشكل ندرة للموارد في حالة عدم وجود توازن بينها وبين التزايد السريع في النمو السكاني.

[1] بوبكر الصديق دغمان، الملتقى الوطني حول: ثقافة ريادة الأعمال لدى الشباب ومساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي من الفكرة إلى المائدة: ريادة الأعمال كقوة فاعلة لاستدامة الأمن الغذائي (جامعة باتنة 1: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع والديموغرافيا: نوفمبر 2025)، ص. 5

[2] المرجع نفسه

- المحيط السياسي المعقد للجزائر: تعيش الجزائر في محيط سياسي متقلب ومغلق نوعا ما، حيث أنه من الغرب تحدها المغرب التي هي في قطيعة على كل المستويات معها مما يجعل من غير الممكن الاستفادة منها في التبادل الزراعي، كذلك له مشاكل سياسية مع دول الساحل، كما أن الدولة التي لها حدود معها من الشرق –ليبيا– غير مستقر سياسيا ولديها انقسامات سياسية ومناوشات عسكرية.[1]
- التغير المناخي العالمي: يشكل التغير المناخي تهديدا متصاعدا طويل الأمد للأمن الغذائي عالميا، حيث يؤثر على جميع مرتكزات الأمن الغذائي الأربعة: التوافر، الوصول، الاستخدام، والاستقرار، إن ارتفاع درجات الحرارة وتغير أنماطا الأمطار وتكرار الكوارث المناخية مثل الجفاف والفيضانات يؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي وانخفاض إنتاجية الثروة الحيوانية، وتضرر مصائد الأسماك، وتؤدي هذه التغيرات البيئية إلى تقويض مرونة الأنظمة الزراعية لا سيما في المناطق المعرضة أصلا لانعدام الأمن الغذائي.[2]

المطلب الثاني: دور الدولة في تحقيق الأمن الغذائي

1. الآليات القانونية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:

قامت الدولة الجزائرية بدورها في تنظيم الإطار القانوني للأمن الغذائي وتحقيقه بوضع الاليات القانونية التي تشكل ملامح السياسية العامة في هذا المجال. يعتبر التحكم في الأسعار وتسقيفها امر يندرج ضمن صميم الصلاحيات التقنية للوزارات التابع لها المنتج أو الوزارة المعنية بالنشاط الخدماتي.[3]

يمكن للدولة الاعتماد على جملة من السياسات للحد من ارتفاع أسعار السلع الأساسية، من بينها تخفيف العبء الضريبي على المنتجات الضرورية أو إعفائها من

[1] مرجع سابق، بوبكر الصديق دغمان، الملتقى الوطني حول: ثقافة ريادة الأعمال لدى الشباب ومساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي من الفكرة إلى المائدة: ريادة الأعمال كقوة فاعلة لاستدامة الأمن الغذائي

[2] المرجع نفسه

[3] حسين ربيعي، واقع الأمن الغذائي في الجزائر في ظل الاستراتيجيات والاليات القانونية المستحدثة، مجلة جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية، م 36، ع 3 (2022)، ص. 269

الرسوم الجمركية. كما يشمل التدخل المباشر آلية الحد أي تحديد سعر معين لبعض المنتجات والإلزام بالالتزام به، إلى جانب اعتماد آلية التسقيف السعري مما يعني وضع أقصى حد للسعر عند البيع للمستهلك وتحديد حد أقصى لهوامش الربح في عمليات الإنتاج والاستيراد والتوزيع بالجملة والتجزئة، وفي هذا الإطار تكون الدولة مسؤولة عن تعويض الفارق بين الأسعار الفعلية والأسعار المسقفة، بما يضمن استقرار السوق وحماية القدرة الشرائية للمواطن.[1]

وضع المشرع الجزائري لتحقيق ذلك مجموعة من النصوص القانونية في مجال تحديد وتسقيف الأسعار للمواد الغذائية واسعة الاستهلاك مثل: [2]

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 16-87 مؤرخ في أول مارس سنة 2016، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 11-108 المؤرخ في 6 مارس سنة 2011: الذي يحدد السعر الأقصى عند الاستهلاك وهوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة لمادتي الزيت الغذائي والسكر الأبيض.
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 20-242 المؤرخ في 31 أوت 2020: المتعلق بتحديد أسعار سميد القمح الصلب في مختلف مراحل توزيعه.
- ✓ مرسوم تنفيذي رقم 20-241 مؤرخ في 31 أوت 2020: يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-132 المؤرخ في 13 أفريل سنة 1996 والمتضمن تحديد أسعار الدقيق والخبز في مختلف مراحل التوزيع.
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 16-65 المؤرخ في 16 فيفري 2016: المتعلق بتحديد السعر الأقصى عند الاستهلاك وهوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة للحليب المبستر والموضب في الأكياس.

[1] مرجع سابق، رادية بوشيش، استراتيجية الجزائر لتحقيق الامن الغذائي افاق 2030، ص. 67

[2] المرجع نفسه، ص. 68

- **دور القانون رقم 21-15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة في حماية الأمن الغذائي:**

عرف المشرع الجزائري المضاربة غير المشروعة على أنها جريمة في المادة 02 من القانون 21-15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة وذلك بأنها: ***" كل تخزين أو إخفاء للسلع والبضائع بهدف إحداث ندرة في السوق واضطراب في التموين وكل رفع أو خفض مصطنع في أسعار السلع والبضائع أو الأوراق المالية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو عن طريق وسيط أو استعمال الوسائل الإلكترونية أو أي طريق أو وسائل احتيالية أخرى."*** [1]

شهدت جريمة المضاربة غير المشروعة في الجزائر منحى تصاعدي غير مسبوق، خاصة بعد انتشار فيروس كورونا وهو ما انعكس سلبا على استقرار الأسواق وأثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي. وقد سعى المشرع الجزائري ضمن الفصول الخمس لقانون 21-15 إلى وضع تصور قانوني يحاكي من خلاله واقع هذه الجريمة ويتضمن مجموعة من الأحكام الرامية الى مكافحتها والحد منها، وبرزت الإرادة الواضحة للدولة في القضاء على هذه الظاهرة المجرمة من خلال العقوبات المقررة التي يصل حدها الأقصى إلى 30 سنة سجنا لا سيما عند ارتكابها ضمن الحالات الاستثنائية والكوارث الطبيعية والأزمات الصحية وحالات انتشار الوباء كوفيد-19.[2]

تتولى الدولة إعداد استراتيجية وطنية لضمان التوازن على مستوى السوق، بالعمل على استقرار الأسعار والحد من المضاربة غير المشروعة قصد الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين ومنع استغلال الظروف بغرض الرفع غير المبرر في الأسعار، ولا سيما منها

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 21-15، مكافحة المضاربة غير المشروعة، ديسمبر 2021، عدد 99، الفصل الأول، المادة 1 و2، ص. 7

[2] مرجع سابق، رادية بوشيش، استراتيجية الجزائر لتحقيق الامن الغذائي افاق 2030، ص. 69

المواد الضرورية أو المواد ذات الاستهلاك الواسع.[1] تضمن هذا القانون آليات مستحدثة لضمان تطبيقه بالشكل اللازم والفعال تمثلت في ضمان توفير السلع والبضائع الضرورية في الأسواق مع تشجيع الاستهلاك العقلاني، اعتماد آليات اليقظة لاتخاذ الإجراءات الملائمة قصد الحد من آثار الندرة ومنع أي تخزين أو سحب غير مبرر للسلع والبضائع بغرض رفع الأسعار، اتخاذ الإجراءات اللازمة لدحض تفشي أي إشاعات يتم ترويجها بغرض إحداث اضطراب في السوق والرفع في الأسعار بطريقة عشوائية ومباغتة.[2] كما خصص هذا القانون توجها لإشراك الجماعات المحلية في ضبط الأسواق من خلال آليات وقائية وتنظيمية، حيث تتولى توفير نقاط بيع المواد الأساسية بأسعار مناسبة خاصة في الفترات التي تشهد ارتفاعا في الطلب، الى جانب الرصد المبكر لحالات الندرة ومتابعة وضعية السوق وتحليل الأسعار، هذا الدور يدعم بشكل مباشر تعزيز الأمن الغذائي.[3]

العقوبات المقررة حسب هذا القانون: [4]

- يعاقب على المضاربة غير المشروعة بالحبس من ثلاث (3) سنوات إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 1.000.000 دج إلى 2.000.000 دج.[5]
- إذا وقعت الجريمة على الحبوب ومشتقاتها أو البقول الجافة أو الحليب أو الخضر أو الفواكه أو الزيت أو السكر أو مواد الوقود أو المواد الصيدلانية، فإن العقوبة تكون الحبس من 10 إلى 20 سنة وغرامة 2.000.000 دج إلى 10.000.000 دج.[6]
- إذا ارتكبت هذه الأفعال خلال الحالات الاستثنائية أو ظهور أزمة صحية أو تفشي وباء أو وقوع كارثة، تكون العقوبة السجن من 20 إلى 30 سنة وغرامة من

[1] مرجع سابق، القانون رقم 21-15 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة، الفصل الثاني، المادة 3، ص. 7

[2] المرجع نفسه، المادة 4، ص. 7

[3] المرجع نفسه، المادة 5، ص. 7

[4] المرجع نفسه، الفصل الرابع، المادة 12، ص. 8

[5] المرجع نفسه

[6] المرجع نفسه، المادة 13، ص. 8

10.000.000 دج إلى 20.000.000 دج،[1] وإذا ارتكبت من قبل جماعة إجرامية منظمة فالعقوبة تكون السجن المؤبد.[2]

2. دور السياسات الحكومية في تطوير القطاع الفلاحي والبحري في الجزائر: (برنامج عمل الحكومة 2021)

يتضمن برنامج الحكومة 2021 فيما يخص الامن الغذائي والقطاع الفلاحي في الجزائر على عدة اهداف منها ضمان استمرارية سيرورة الانتاج وتكثيفه من خلال تشجيع العرض المحلي عن طريق مساعدة الفلاحين والهيئات المسيرة له، التي تساعد على ترقية الاستثمار الخاص في مجال الفلاحة خاصة في الجانب الإداري، مع تعزيز التأمين الفلاحي والحماية الاجتماعية حتى تكون هناك ثقة بين القطاع الخاص والعام، من اهدافها المعلنة كذلك توسيع رقعة الأراضي الزراعية واستصلاحها في كل نواحي البلاد لتصبح نهضة زراعية شاملة. القيام بدراسة تقنية موسعة لدراسة طبيعة الاراضي الجزائرية وملائمة البذور والشتلات التي تتناسب لكل ارض على حذا نسبة للمناخ الملائم معها وهذا يساعد كل منطقة للتخصص في الانواع الملائمة للاستثمار فبها للحصول على النتيجة المرغوبة، يمكن على سبيل المثال الاعتماد على مقاربة تقنية قائمة على تكييف الإنتاج الزراعي مع الخصائص الطبيعية لكل منطقة، حيث يتم تخصيص المناطق الساحلية لزراعة الحبوب والخضر والحمضيات نظرا لملائمة مناخها المتوسطي، في حين توجه الهضاب العليا لإنتاج القمح الصلب والشعير، بينما تستغل المناطق الصحراوية في زراعة التمور والخضر تحت أنظمة الري الحديث، إضافة الى توجيه المناطق الجبلية نحو الأشجار المثمرة، وهو ما يعزز التخصص الجهوي ويرفع من مردودية الإنتاج الزراعي، وهو ما يندرج ضمن أهداف تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.

[1] مرجع سابق، القانون رقم 21-15 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة، الفصل الثاني، المادة 14، ص. 8

[2] المرجع نفسه، المادة 15، ص. 8

للوصول الى هذه الاهداف وتفعيلها يتطلب كما تخطط الدولة لتهيئة المناخ المناسب للتطبيق، تهيئة المجال التقني مثل الاهتمام بالرقابة الصحية البيطرية والصحة النباتية، وتكوين للإطارات التي تكون هي الهيئة الاساسية لتسيير الانتاج وتأطيره فنيا وتقنيا وعلميا وتسييرا ميدانيا واداريا. كل هذه المجهودات تصل بالإنتاج الفلاحي الى التطوير الفعال للزراعة والصناعات التحويلية، هذا يساعد على تفعيل نهضة تساهم بتنويع المنتجات الزراعية مما تعزز تصدير الدولة لمنتوجاتها. حيث تهدف الجزائر من خلال هذه الاهداف التنموية الى الدخول في قائمة الدول الناشئة التي تعتمد على تنويع الاقتصاد حتى يشمل كل القطاعات وليس فقط قطاع المحروقات.

اهتمت الجزائر بتعزيز دور قطاع الصيد البحري والموارد الصيادية كونه يكتسي طابعا استراتيجيا يساهم في تحسين الأمن الغذائي في البلاد، حيث انطلقت بجملة من الأهداف الرامية الى تطويره، بداية بتهيئة الموانئ الصغيرة والمتوسطة على طول الساحل الجزائري الذي يبلغ 1200 كلم حتى تكون صالحة للصيد البحري، كما سعت الى تطوير الصيد في أعالي البحار عبر دعم إنشاء وتوسيع أسطول متخصص بما يسمح باستغلال مناطق صيد جديدة ورفع الإنتاج الوطني. من جانب آخر أولى البرنامج أهمية لتطوير صناعة مراكب جديدة بالاعتماد على القدرات الوطنية وانشاء مراكز تكوين لإصلاح المراكب المستعملة من خلال وضع إطار تنظيمي ملائم لممارسة هذا النشاط وتعزيز قدرات الورشات الموجودة ومرافقة إنجاز مشاريع جديدة مع تطوير قدرات مهني الصيد البحري وتربية المائيات والبحارين، إضافة الى تعزيز المنظومة الإحصائية ورقمنة القطاع.[1]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2021، https://premier-ministre.gov.dz، ص ص. 37-40

ملخص الفصل الأول:

تناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي والنظري للأمن الغذائي من خلال التطرق الى أهم المفاهيم والأسس المرتبطة به، باعتباره من القضايا الاستراتيجية التي تحظى باهتمام متزايد على المستويين الوطني والدولي. وقد تم في البداية توضيح مفهوم الأمن الغذائي وبيان تطوره، مع إبراز الفرق بينه وبين بعض المفاهيم المرتبطة به، ثم التطرق الى مؤشرات ومرتكزات الأمن الغذائي المتمثلة في الإتاحة، إمكانية الوصول، الاستقرار والاستخدام بإعتبارها عناصر أساسية لضمان توفير الغذاء بشكل كاف وآمن ومستدام.

كما تم التطرق الى أبعاد الأمن الغذائي والعوامل المؤثره فيه، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو طبيعية، مع إبراز تأثير الأزمات الدولية والتغيرات المناخية والنمو السكاني على استقرار المنظومة الغذائية. وفي الجانب المتعلق بالسياسات العمومية، تم إبراز المكانة التي يحتلها الأمن الغذائي ضمن أولويات الدولة الجزائرية، من خلال ربطه بالأمن القومي والسيادة الوطنية، إضافة الى عرض دور الدولة في تحقيقه عبر دعم القطاع الفلاحي، وتطوير الموارد المائية، وتش جيع الاستثمار، وتنظيم الأسواق ومكافحة المضاربة، الى جانب تطوير قطاع الصيد البحري والتخزين الاستراتيجي.

ومن خلال دراسة الفصل الأول يتضح أن تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر يتطلب تبني سياسات شاملة ومتكاملة تقوم على تعزيز الإنتاج الوطني وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد، بما يساهم في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الثانى:

التحديات الجيوسياسية المؤثرة على الأمن الغذائي في الجزائر 2019-2024

مقدمة الفصل الثاني:

يشهد العالم في السنوات الأخيرة تحولات جيوسياسية متسارعة ألقت بظلالها على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمتها الأمن الغذائي الذي أصبح من أكثر القضايا تأثرا بالأزمات الدولية والإقليمية. فقد كشفت الأزمات العالمية، على غرار جائحة كوفيد-19 والحرب الروسية الأوكرانية، هشاشة سلاسل التوريد العالمية ومدى ارتباط الأمن الغذائي بالتوازنات السياسية والاقتصادية الدولية، خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على الاستيراد لتغطية جزء من احتياجاتها الغذائية.

وفي هذا السياق، تأثرت الجزائر بجملة من التحديات الخارجية والداخلية التي انعكست على استقرار منظومتها الغذائية، سواء من خلال اضطراب الأسواق العالمية وارتفاع أسعار المواد الأساسية، أو بفعل التغيرات المناخية وتراجع الموارد المائية، إضافة الى بعض العراقيل الهيكلية المرتبطة بالإنتاج والتخزين والتوزيع.

وعليه، يهدف هذا الفصل الى دراسة أبرز التحديات الجيوسياسية المؤثرة على الأمن الغذائي في الجزائر خلال فترة 2019-2024، وذلك من خلال التطرق الى التحديات الدولية المرتبطة بالأزمات العالمية والنزاعات الدولية، ثم إبراز التحديات الإقليمية والداخلية خاصة ما يتعلق بالتغيرات المناخية والموارد المائية الى جانب مختلف العراقيل التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

الفصل الثاني: التحديات الجيوسياسية المؤثرة على الأمن الغذائي في الجزائر (2019-2023)

المبحث الأول: التحديات الجيوسياسية الدولية

المطلب الأول: الأزمات العالمية وسلاسل التوريد

1. جائحة كوفيد-19 وانتشارها العالمي:

شهد العالم مع نهاية سنة 2019 وبداية سنة 2020 ظهور أزمة صحية عالمية غير مسبوقة تمثلت في انتشار جائحة كوفيد-19، التي سرعان ما تحولت من أزمة صحية محلية الى أزمة عالمية متعددة الأبعاد مست مختلف القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. وقد فرض الانتشار السريع للجائحة على معظم الدول اتخاذ إجراءات استثنائية، كغلق الحدود وفرض الحجر الصحي وتعليق حركة النقل والتبادل التجاري، الأمر الذي الى اضطرابات حادة في الاقتصاد العالمي وسلاسل التوريد والإمداد، خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية والمنتجات الأساسية.

جائحة فيروس كورونا والمعروفة أيضا بإسم جائحة كوفيد-19، هي جائحة عالمية مستمرة حاليا لمرض فيروس كورونا، هي أزمة صحية عالمية نتيجة لمرض فيروس كورونا المستجد المرتبط بمتلازمة التنفس الحادة الشديدة. تفشي المرض لأول مرة في مدينة ووهان الصينية في بداية شهر ديسمبر عام 2019. في 30 جانفي أعلنت منظمة الصحة العالمية بشكل رسمي أن انتشار الفيروس يشكل حالة طوارئ صحية عامة تثير القلق العالمي، وأكدت على تحول هذا الانتشار إلى جائحة يوم 11 مارس. تم تسجيل أكثر من 517 مليون

إصابة بكوفيد-19 في أكثر من 188 دولة ومنطقة حتى تاريخ 8 ماس 2022، تتضمن أكثر من 25 مليون حالة وفاة، بالإضافة إلى تعافي أكثر من مليون مصاب.[1]

شكل انتشار فيروس كورونا تحديا غير مسبوق للنظام الصحي والاقتصادي العالمي، حيث أغلقت الدول حدودها وأوقفت بلدان عديدة تصدير المواد الأساسية الغذائية، وفرضت قيود على تصدير السلع الغذائية ما سبب ارتفاع الأسعار بشكل عام.[2]

لقد تزايد مستوى الجوع في العالم في 2020 في ظل تفشي جائحة كوفيد 19 وبعد أن بقي معدل انتشار النقص التغذوي، من دون تغيير يذكر لمدة خمس سنوات، ارتفع بنسبة 1.5 نقاط مئوية في غضون سنة واحدة فقط ليبلغ حوالي 9.9 في المائة، مم يزيد من صعوبة تحدي تحقيق مقصد القضاء التام على الجوع بحلول عام 2030. عانى حوالي 12% من سكان العالم من انعدام الأمن الغذائي الشديد في 2020، ما يمثل حوالي 928 مليون شخص. [3]

2. تداعيات جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي العالمي وسلاسل الإمداد العالمية:

كان لجائحة كوفيد-19 والتدابير المصاحبة لها ضربة قوية للأمن الغذائي والتغذية في العالم، وكانت لها آثار متعددة على النظم الغذائية والانماط الغذائية، بما في ذلك القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية، النظم الداعمة لإنتاج الأغذية، سلاسل إمدادات

[1] إدريس معزوزي، واقع وتحديات الأمن الغذائي ظل جائحة COVID-19 دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجا، الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية السياسية والإقتصادية، برلين، ص. 132

[2] ايمان قنفود، محمد حمو، تحديات الأمن الغذائي العالمي متطلبات استدامته في ظل تداعيات الأزمات العالمية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، م 11، ع 1 (جانفي 2025) ، ص. 108

[3] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية2021، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم2021، تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذايئي وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة للجميع، روما، ص. 13

الأغذية، بيئات الأغذية، وسلوك المستهلك. فلقد ازداد عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع المزمن في العالم، مقاسا بمعدل انتشار النقص التغذوي، بما يصل إلى 161 مليون شخص في عام 2020، وهذه اكبر زيادة مسجلة في سنة واحدة منذ عقود. في نهاية 2020 عانى ما لا يقل عن 155 مليون شخص من انعدام الامن الغذائي الحاد. كانت الصدمات الاقتصادية دافعا رئيسيا له في 17 بلدا من البلدان التي تمر بأزمات غذائية، مما أثر على 40 مليون شخص يعيشون أزمة أو ما هو أسوأ منها. تتبع التأثيرات الاشد تدميرا لجائحة كوفيد-19 في الانكماش الاقتصادي الذي تسببت فيه تدابير احتواء الجائحة وركود الاقتصاديات العالمية. ويعكس هذا الارتفاع في معدلات الجوع هشاشة سلاسل التوريد العالمية ومدى تأثرها بالأزمات الصحية والعالمية.[1]

شهدت جميع البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تقريبا في سنة 2020، انكماشا اقتصاديا ناجما عن الجائحة، وكانت الزيادة في عدد الذين يعانون من النقص التغذوي فيها أعلى بمقدار خمسة أضعاف من أعلى زيادة سجلها معدل النقص التغذوي خلال العقدين الأخيرين. البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط المتأثرة بجائحة كوفيد-19، وبالكوارث المرتبطة بالمناخ أو النزاعات أو مزيج من الاثنين معا، سجلت الزيادة الأكبر في النقص التغذوي، خاصة في افريقيا وآسيا.[2]

تؤدي الدوافع الخارجية مثل النزاعات أو الصدمات المناخية، والداخلية مثل انخفاض الإنتاجية وعدم كفاءة سلاسل الإمدادات الغذائية بالنسبة الى النظم الغذائية الى رفع كلفة الأغذية المغذية، الأمر الذي يسفر بالإقتران مع تدني المداخيل عن زيادة عدم القدرة على تحمل كلفة أنماط غذائية صحية. وفي عام 2019، كانت نسبة السكان العاجزين عن

[1] مرجع سابق، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية 2021، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2021، ص. 14

[2] المرجع نفسه

تحمل كلفة نمط غذائي صحي في البلدان المتأثرة بدوافع عديدة 39 و66 في المائة أعلى على التوالي منها في البلدان المتأثرة بدافع واحد أو غير المتأثرة بأي دافع على الإطلاق. وترتبط الزيادات في عدم القدرة على تحمل كلفة نمط غذائي صحي بارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي لا سيام في البلدان المتوسطة الدخل من الرشيحة الدنيا، وقد كشفت الجائحة عن محدودية قدرة العديد من الدول على ضمان الأمن الغذائي في ظل اعتمادها الكبير على الأسواق الخارجية.[1]

3. تأثير الجائحة على الأمن الغذائي في الجزائر:

لم تكن جائحة كوفيد-19 مجرد أزمة صحية عالمية، بل امتدت آثارها لتشمل مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، خاصة ما يتعلق بالأمن الغذائي. وقد تأثرت الجزائر بدورها بهذه التداعيات نتيجة اضطراب سلاسل التوريد العالمية وارتفاع أسعار المواد الغذائية وتقييد حركة التجارة الدولية، الأمر الذي كشف حجم التحديات المرتبطة بتأمين الاحتياجات الغذائية واستقرار الأسواق المحلية. وفي هذا السياق، برزت أهمية تعزيز الإنتاج الوطني وتقوية آليات التخزين والتموين لمواجهة آثار الأزمات العالمية وضمان الأمن الغذائي للبلاد.

أعلنت الجزائر عن أول حالة مؤكدة للإصابة بكوفيد-19 في 25 فيفري 2020، فيما تم تسجيل أول وفاة بالداء في 12 مارس 2020 حسب وكالة الأنباء الجزائرية، ومنذ ذلك الحين سجلت الجزائر ما يزيد عن 271 ألف حالة أودت بحياة 6881 شخص حسب الأرقام الرسمية لوزارة الصحة.

أثرت جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري، وقد تجلى ذلك بانخفاض معدل النمو الاقتصادي حيث تراجع الناتج الداخلي الخام سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 (نسبة نمو

[1] مرجع سابق، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية2021، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم2021، ص. 14

سالبة مقدرة ب 6.4-)، كما سجل الميزان التجاري ارتفاعا في العجز يقدر ب 73%، وشهد معدل التضخم ارتفاعا محسوسا على امتداد سنة 2020، وكان للجائحة تأثير على سوق العمل حيث تم فقدان ما يقارب 210 ألف وظيفة بسبب عمليات الاغلاق وتوقف النشاط الاقتصادي، كما ساهمت الإجراءات المتبعة في التخفيف من آثار الجائحة اقتصاديا واجتماعيا في زيادة عجز الميزانية[1].

وفي الشق المتعلق بالأمن الغذائي، فقد انعكست الأزمة سلبيا على هذا المجال من خلال تأثر العديد من العوامل بالواقع الذي فرضته الجائحة، وفي مقدمتها عنصري التوفر والاستهلاك حيث شهد التموين بعدد من المواد الأساسية اضطرابات في بداية أزمة كوفيد-19 ومن بينها القمح الصلب بسبب اختلال شبكة التوزيع وبروز ظواهر وسلوكيات تجارية سيئة مثل المضاربة، الى جانب انتشار الاشاعات والاخبار الزائفة التي من شأنها التأثير على السلوكيات الاستهلاكية والتسبب في أزمة على صعيد التموين[2].

لتباشر بعدها السلطات العليا اتخاذ جملة من الإجراءات الاستباقية للحد من انتشار الوباء وقد شملت هذه التدابير تفعيل أنظمة الرصد والمراقبة الصحية وتعزيز التدابير الوقائية، الى جانب اعتماد آليات قانونية وتنظيمية تمثلت في اصدار عدة مراسيم تنفيذية وتنظيمات خاصة بتسيير الأزمة الصحية، بما يعكس لجوء الدولة الى المقاربة القانونية كآلية أساسية لتنظيم الاستجابة للجائحة وضمان احترام التدابير الوقائية وحماية الصحة العامة. ومن أهم هذه المراسيم نذكر:[3]

[1] سليم عبد الله الحاج، تأثير أزمة جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، م 08، ع 01 (جامعة الجزائر 3 : جوان 2024) ، ص. 901

[2] المرجع نفسه

[3] المرجع نفسه، ص. 898

- المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020: ويتعلق بتدابير الوقاية من انتشاء وباء فيروس كورونا ومكافحته، ويعتبر هذا المرسوم اول الخطوات في معالجة وإدارة الأزمة على المستوى المحلي، حيث نص المرسوم التنفيذي على جملة من المواد القانونية التي توضح الخطة الشاملة لإدارة الأزمة.
- المرسوم التنفيذي رقم 20-70 المؤرخ في 24 مارس 2020: تضمن هذا المرسوم تدابير تكميلية للوقاية من انتشار الفيروس، حيث أكد على الإجراءات الوقائية وإلزام الأشخاص بالحجر الصحي، كما وضع الأطر المؤسساتية لتنسيق جهود مكافحة الأزمة ومن بينها اللجنة الولائية.
- المتابعة القانونية الدورية: اعتمدت السلطات الجزائرية سياسة التكيف مع تطورات الأزمة حيث أصدرت العديد من المراسيم التنفيذية المتتابعة التي تعمل اما على تشديد او تخفيق نظام الوقاية من الوباء حسب تطورات الوضعية الوبائية، حيث أصدرت العديد من المراسيم التنفيذية في الفترة ما بين 21 مارس 2020 و10 فيفري 2022 وهو تاريخ اخر مرسوم تنفيذي متضمن تمديد تدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته.[1]

فقد تبنت الجزائر على غرار بقية الدول مجموعة من السياسات المتكاملة بهدف التصدي لجائحة كوفيد-19 ومعالجة الآثار السلبية المترتبة عن الأزمة، وقد برزت أهمية الأمن الغذائي كأولوية وطنية حيث تضمن المخطط الوطني لإعادة الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 عناصر التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني في الفترة الزمنية المعينة، ومن بينها تحقيق الاكتفاء الذاتي لضمان الأمن الغذائي، كم تضمن مخطط عمل الحكومة لسنتي

[1] مرجع سابق، سليم عبد الله الحاج، تأثير أزمة جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي في الجزائر، ص ص. 898،899

2021 و2022 العناوين الكبرى للإجراءات المتبعة بغية تجسيد الأهداف المسطرة في مجال الأمن الغذائي.[1]

تضمنت السياسة المتبعة للحفاظ على استقرار الأمن الغذائي في ظل تحديات الجائحة عدد من الإجراءات ضمن المحاور الأساسية التي تشكل مقومات الأمن الغذائي، ويمكن تلخيصها في:

- توفر المواد الغذائية: عملت السلطات العامة على الحفاظ على ضمان استمرار إمدادات المنتجات الغذائية من خلال استثناء جميع الأنشطة المتعلقة بتوفير الاحتياجات الأساسية من التدابير الوقائية كالاغلاق التام وتضييق الحركة، ويتضح ذلك جليا في المراسيم التنفيذية المنظمة لعمليات الاستجابة للأزمة، كما سعت الدولة الى ضمان السير الطبيعي لشبكات التوزيع للمواد المدعمة عبر أدوات الضبط الاقتصادي التي تمكنها من التدخل لحماية المصلحة العامة، وفي سياق الردع تبنت الجزائر قانونا لمكافحة ظاهرة المضاربة غير المشروعة التي تعد من أبرز عناصر التهديد للأمن الغذائي خلال أزمة كوفيد-19، حيث يتضمن القانون 21-15 إجراءات ردعية تهدف الى إنهاء مجموعة من الممارسات التي تهدد استقرار السوق.[2]
- الاستهلاك: ويتعلق الأمر بالحفاظ على القدرة الشرائية وقابلية الاستهلاك في ظل فقدان العديد من الأسر لمصدر دخلها نتيجة التبعات الاقتصادية للجائحة، وقد قامت الحكومة بعدد من الإجراءات كزيادة الحد الأدنى للأجور وتقليص الضريبة على الدخل وتأسيس منح اجتماعية وتضامنية مثل منحة التضامن، ومن ثم تم استحداث منحة البطالة سنة 2022 لدعم سياسة التشغيل وتمكين فئة واسعة داخل المجتمع من

[1] مرجع سابق، سليم عبد الله الحاج، تأثير أزمة جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي في الجزائر، ص ص. 900،901

[2] المرجع نفسه، ص. 902

الحصول على دخل محدود يساهم في تأمين استقرارهم الاقتصادي والاجتماعي قبل الولوج الى سوق العمل.[1]

[1] مرجع سابق، سليم عبد الله الحاج، تأثير أزمة جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي في الجزائر، ص. 902

المطلب الثاني: النزاعات الدولية وتأثيرها

1. اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية:

اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية في 24 من فيفري 2022 عندما قام الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" بإعلان عن انطلاق العملية العسكرية الخاصة ضد أوكرانيا، هذه الأخيرة جاءت نتيجة تراكم حاد في التوترات بين موسكو وكييف منذ أواخر سنة 2021. حيث شهدت تلك المرحة تجمع عسكري روسي كبير عند الحدود الأوكرانية، رافقته مناورات مشتركة مع بيلاروسيا، وهذا ما اعتبرته الغرب تحضيرا لتدخل عسكري مباشر، بينما بررته روسيا باعتبارات تتعلق بالدفاع والأمن.[1]

تعود أسباب هذا النزاع الى مجموعة من العوامل التاريخية السياسية والاستراتيجية. فمن الناحية الجيوسياسية، رفضت روسيا بشكل قاطع توسع حلف شمال الأطلسي نحو حدودها الشرقية، اذ تعتبر ان انضمام أوكرانيا الى الحلف يشكل تهديدا مباشرا لأمنها القومي. فحسب روسيا ينبغي على أوكرانيا البقاء محايدة في التصدي لتحدياتها الدولية ولا تتحول الى واجهة لتهديد روسيا. وقد عبر الرئيس بوتين عن هذا الموقف بوضوح في تصريحات رسمية أواخر نوفمبر 2021, معلنا رفضه لتوسيع حلف شمال الأطلسي في أوكرانيا، مطالبا بضمانات أمنية ملزمة تحول دون توسع الحلف شرقا. في المقابل، أكد الحلف أن مسألة انضمام أوكرانيا تظل قرارا سياديا يخص كييف وشركائها، دون أي حق لروسيا في التدخل أو الاعتراض.[2]

كما أنه لا يمكن التغافل عن البعد التاريخي والإيديولوجي في هذا النزاع، حيث تعتبر روسيا أوكرانيا جزءا من مجالها الحيوي والتاريخي، وترفض تقاربها المتزايد مع الغرب سياسيا

[1] سلسبيل بن عبيد، تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي: دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: 2024/2023)، ص ص. 45,46

[2] المرجع نفسه

وعسكريا. في المقابل، تسعى أوكرانيا الى تعزيز سيادتها الوطنية والانفتاح على المؤسسات الأوروبية والأطلسية، ما زاد من الخلافات بينها وبين موسكو.[1]

الى جانب ذلك، تلعب العوامل الاقتصادية دورا مهما في تأجيج الصراع، خصوصا فيما يتعلق بالطاقة. اذ كانت أوكرانيا دولة عبور رئيسية للغاز الروسي نحو أوروبا، ما منحها أهمية استراتيجية ومصدر دخل كبير. غير أن توجه روسيا نحو انشاء خطوط أنابيب بديلة، أدى الى تقليص دور أوكرانيا واضعاف موقعها الاقتصادي، كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية الى استغلال هذه الأوضاع للضغط على الدول الأوروبية من أجل تخفيف اعتمادها على الغاز الروسي، وهو ما زاد من شدة التنافس الدولي في هذا المجال.[2]

في ظل فشل الجهود الدبلوماسية الأوروبية والأمريكية في احتواء الأزمة، رغم تعدد المبادرات والاتصالات، وصلت الأمور الى نقطة الانفجار. رأت روسيا أن الضغوط الغربية واستمرار توسع الناتو يهددان توازنها الاستراتيجي، فاختارت الخيار العسكري لفرض رؤيتها الأمنية، مما أدى الى اندلاع هذا النزاع الدولي، لما له من تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية على المستوى العالمي.[3]

2. تأثير النزاع الروسي الاوكراني على الأمن الغذائي:

تعتبر مسألة تحقيق الأمن الغذائي من المسائل الهامة على المستوى العالمي والدولي، هو مسألة حساسة تتأثر بمختلف العوامل الداخلية والخارجية، لاسيما النزاعات الدولية والأزمات. بينما كان العالم لا يزال يتعافى من جائحة عالمية واجهته الآن عواقب الحرب في

[1] مرجع سابق، سلسبيل بن عبيد، تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي: دراسة حالة الجزائر، ص ص. 45،46

[2] المرجع نفسه

[3] المرجع نفسه

أوكرانيا التي زادت من اختلال أسواق الغذاء والطاقة.[1] حيث أن الأمن الغذائي لا يقتصر فقط على توفر الغذاء والقدرة على الحصول عليه، بل يرتبط أيضا بما يفرضه الواقع الدولي من كوارث وأزمات وحروب، وفي ظل الحرب الروسية الأوكرانية تأثر الأمن الغذائي على المستوى العالمي والدولي.[2]

تمتلك كل من روسيا وأوكرانيا مكانة هامة في الاقتصاد العالمي، خاصة في المجال الزراعي في انتاج الغذاء، حيث أنهما يشكلان معا أكثر من 25% من حجم صادرات الحبوب في العالم، وفي عام 2021، احتل الاتحاد الروسي أو أوكرانيا (أو كلاهما) المرتبة الأولى بين أكبر ثلاثة مصدرين عالميين للقمح والذرة وبذور الشلجم، وأقراص بذور دوار الشمس، وزيت دوار الشمس. كما تحتل روسيا المرتبة الثالثة عالميا كمنتج للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، كما أنها أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم، إضافة الى انها أكبر مصدر للقمح عالميا. كما تتميز أوكرانيا بشروط طبيعية ملائمة وتربة خصبة مما يعزز نمو الزراعة وتطورها في البلاد وهي اكبر منتج لبذور عباد الشمس وتليها روسيا حيث يمثلان معا نسبة 80% و نسبة امدادات الذرة حوالي 19%، الى جانب هذا امتلاك أوكرانيا لموارد وثروات باطنية مهمة خاصة للصناعات الثقيلة كالحديد, وتحتل مكانة هامة في الصناعة الكيميائية والبيتروكيميائية إضافة الى انتاج الأسمدة الكيميائية بما في ذلك الأسمدة الضرورية لتطوير الزراعة في الدولة. [3] بعد اندلاع الحرب في 2022 قفزت أسعار النفط فوق 110 دولار للبرميل الواحد للمرة الأولى منذ

[1] حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023، الفصل الثاني الأمن الغذائي والتغذية في العالم، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

[2] رجاء عبد الله عيسى، رائد عبد فهد السعدون، الأزمة الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الغذائي العربي، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، م 08، ع 01 (2023)، ص . 351

[3] عمر حسيني، الاجتياح الروسي لأوكرانيا وتأثيره على الأمن الغذائي لدول افريقيا: دراسة حالة للأمن الغذائي الجزائري في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية الراهنة، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية (2022)، ص . 191

2014، كما أن أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا قد ارتفعت بنسبة 70% بعد الحرب أدت في زيادة أخرى في تكاليف المعيشة.[1]

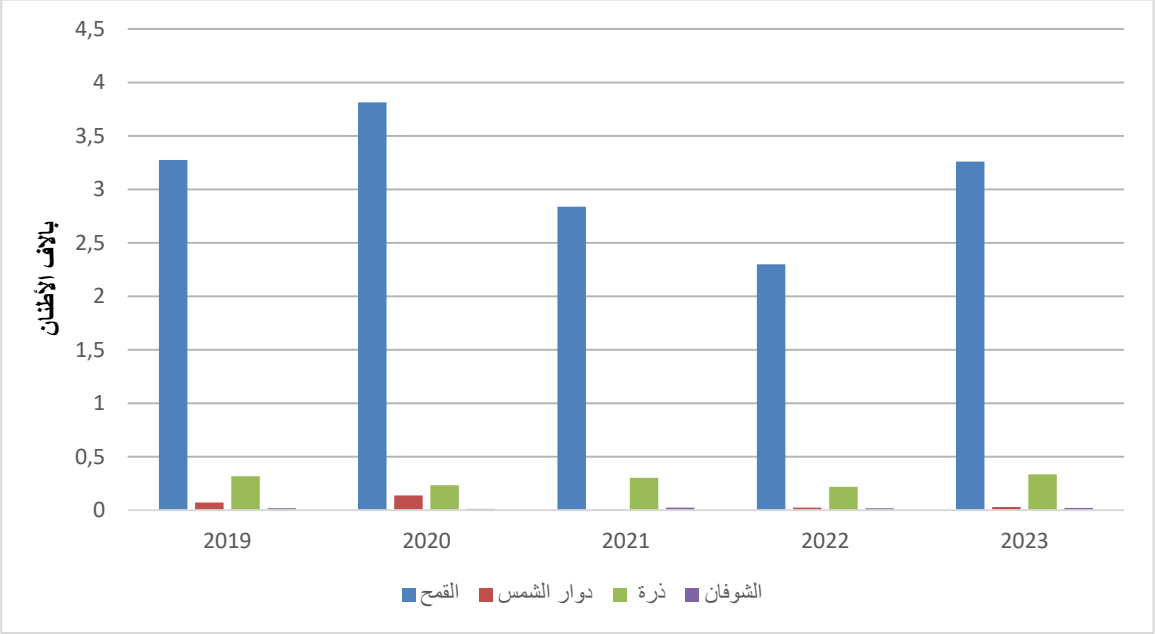

الشكل 2: مخطط بياني لتطور كميات صادرات روسيا من بعض المحاصيل الزراعية الاستراتيجية خلال فترة 2019-2023 بوحدة الطن حسب مؤشرات الجدول أسفله

[1] مرجع سابق، سلسبيل بن عبيد، تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي : دراسة حالة الجزائر، ص ض . 53_59

المحاصيل الزراعية / السنة	القمح	الذرة	دوار الشمس	الشوفان
2019	**32750**	**3165**	**714**	**169**
2020	**38145**	**2334**	**1370**	**128**
2021	**28380**	**3023**	**92**	**235**
2022	**22999**	**2171**	**226**	**173**
2023	**32594**	**3350**	**305**	**207**

جدول1:تطور كميات صادرات روسيا من بعض المحاصيل الزراعية الاستراتيجية خلال فترة 2019– 2023 بوحدة الطن

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات ومؤشرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

يبين المخطط تطور كميات الصادرات الروسية في بعض المحاصيل الزراعية الاستراتيجية خلال الفترة الممتدة بين 2019 و 2023، حيث يتضح تباين في مستويات التصدير بين مختلف السنوات والمحاصيل. كما يلاحظ أن صادرات القمح تمثل الحصة الأكبر مقارنة ببقية المحاصيل، مع تسجيل ارتفاع ملحوظ في بعض السنوات، ما يعكس مكانة روسيا كأحد أبرز المصدرين عالميا لهذا المحصول. كما تبين المؤشرات تذبذبا نسبيا في صادرات الذرة والدوار الشمس والشوفان، وهو ما يمكن تفسيره بتأثرها بالعوامل المناخية، تقلبات الإنتاج إضافة الى القيود التجارية.

من جهة أخرى يلاحظ تأثر الصادرات خلال بعض السنوات بتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية خاصة سنة الحرب 2022، وهذا فيما يتعلق باضطراب سلاسل الامداد وارتفاع تكاليف النقل، وفرض العقوبات الاقتصادية الغربية. لكن رغم هذا استطاعت روسيا الحفاظ على مستويات معتبرة من الصادرات وتعزيزها في بعض الفترات، مستفيدة من الطلب العالمي على الحبوب والزيوت النباتية، ومن إعادة توجيه تجارتها نحو أسواق بديلة خصوصا اسيا والشرق الأوسط.

فقد أدى تراجع المعروض العالمي من القمح خلال سنة 2022، الى جانب اضطراب سلاسل التوريد وارتفاع تكاليف النقل والتأمين، الى ارتفاع الأسعار العالمية للحبوب بشكل ملحوظ وانعكس ذلك على الجزائر من خلال ارتفاع فاتورة استيراد الحبوب والمواد الغذائية الأساسية، مما شكل ضغطا إضافيا على الميزانية العمومية للدولة. كما دفعت هذه التطورات السلطات الجزائرية الى تكثيف جهودها الرامية الى رفع الإنتاج الوطني من الحبوب، وتوسيع المساحات المزروعة والمسقية، وتعزيز قدرات التخزين الاستراتيجي بهدف الحد من آثار التقلبات الخارجية على الأمن الغذائي الوطني.

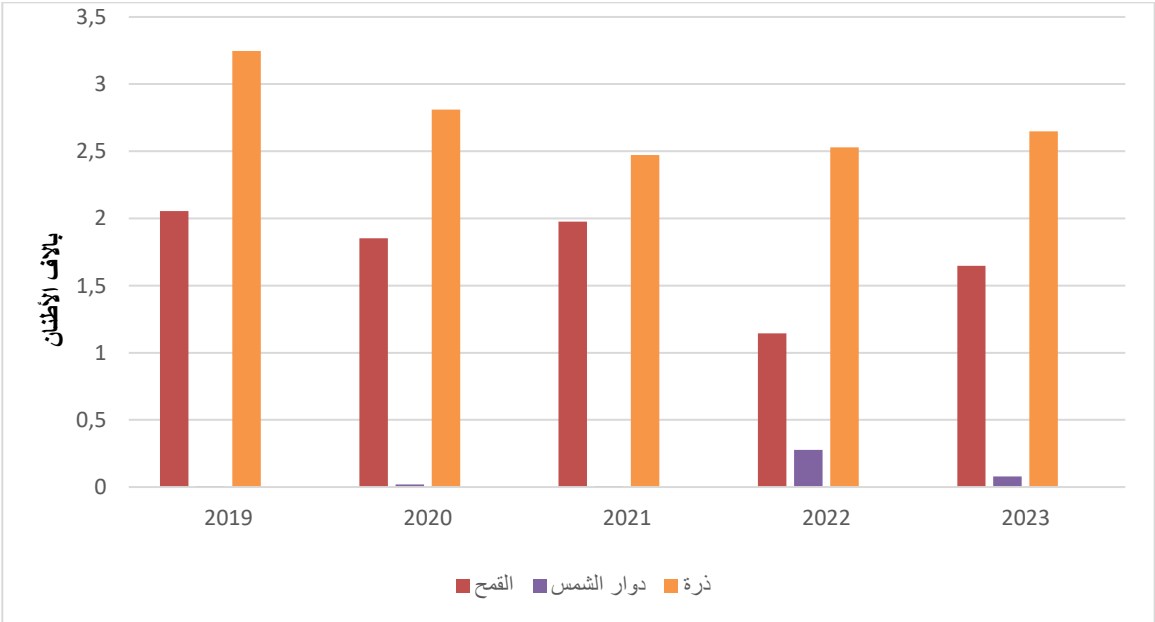

الشكل 3: مخطط بياني تطور كميات صادرات أوكرانيا من بعض المحاصيل الزراعية الاستراتيجية خلال فترة 2019– 2023 بوحدة الطن حسب مؤشرات الجدول أسفله

المحاصيل الزراعية / السنة	القمح	الذرة	دوار الشمس
2019	**20542**	**32469**	**82**
2020	**18529**	**28107**	**188**
2021	**19768**	**24714**	**84**
2022	**11444**	**25292**	**2767**
2023	**16476**	**26479**	**797**

جدول2: تطور كميات صادرات أوكرانيا من بعض المحاصيل الزراعية الاستراتيجية خلال فترة 2019– 2023 بوحدة الطن

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات ومؤشرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

يظهر المخطط تطور كميات الصادرات الأوكرانية من بعض المحاصيل الزراعية الاستراتيجية خلال الفترة 2019 الى 2023، حيث يتضح وجود تذبذب ملحوظ في مستويات التصدير بين السنوات المختلفة. حيث سجلت صادرات الذرة أعلى القيم مقارنة بباقي المحاصيل، بينما عرفت صادرات القمح انخفاضا واضحا خاصة خلال سنة 2022، وهو ما يرتبط بتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على سلاسل الامداد وعمليات النقل عبر الموانئ. كما يظهر المخطط ارتفاع صادرات دوار الشمس خلال سنة 2022 رغم اندلاع الحرب لتصريف المخزونات المتراكمة قبل النزاع، الى جانب ارتفاع الطلب العالمي على الزيوت النباتية، وفتح ممرات تصدير عبر البحر الأسود، فضلا عن اعتماد أوكرانيا على طرق نقل بديلة. هذه الزيادة في الصادرات لا تعكس بالضرورة تحسن في مستويات الإنتاج.

نتيجة لأسعار الأغذية الدولية المرتفعة، ارتفعت كلفة استيراد الأغذية مما أثر بشكل خاص على البلدان المعتمدة اعتمادا كبيرا على واردات الأغذية. وتشير التقديرات إلى أن فاتورة واردات الأغذية في العالم قد بلغت أعلى مستوى لها على الإطلاق في عام 2022، إذ سجلت 2 تريليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 10% (نحو 181 مليار دولار أمريكي) مقارنة بمستويات عام 2021، مدفوعة في الغالب بارتفاع الأسعار.[1]

وقد انعكست هذه التطورات على الأسعار العالمية الغذائية، باعتبار أوكرانيا من أهم الدول المصدرة للحبوب والزيوت النباتية. وأدى انخفاض الصادرات الأوكرانية الى تقلص المعروض العالمي وارتفاع الأسعار، وبالنسبة للجزائر التي تعتمد على الأسواق الخاجية لتغطية جزء من احتياجاتها الغذائية، فقد ساهمت هذه التطورات في ارتفاع فاتورة الاستيراد وزيادة الضغوط على الميزانية العمومية للدولة.

[1] مرجع سابق، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023، الفصل الثاني الأمن الغذائي والتغذية في العالم

المحاصيل الزراعية / السنة	القمح	الذرة	دوار الشمس
2019	**74453**	**14282**	**15379**
2020	**85899**	**13879**	**13314**
2021	**76064**	**15238**	**15656**
2022	**104244**	**15862**	**16362**
2023	**92778**	**15000**	**18100**

جدول3: تطور كمية الإنتاج الروسي لبعض المحاصيل الزراعية خلال فترة 2019-2023 بوحدة الطن

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات ومؤشرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

شهد الإنتاج الزراعي في روسيا تطورا ملحوظا خلال الفترة من 2019 الى 2023، خاصة في المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والذرة ودوار الشمس، وذلك في ظل سعيها لتعزيز مكانتها كقوة زراعية عالمية وضمان أمنها الغذائي.

فيما يخص القمح، سجل الإنتاج الروسي ارتفاعا كبيرا في نسبة القمح سنة 2022، حيث حققت روسيا محصولا قياسيا يعد من الأعلى عالميا، وقد ساهم هذا الفائض في تعزيز صادرات روسيا من القمح، خاصة في ظل تراجع الإمدادات من أوكرانيا بسبب الحرب.

أما بالنسبة للذرة ودوار الشمس شهد انتاجهما استقرار نسبي مع زيادة طفيفة سنة 2022، ما يعكس محدودية التغيرات مقارنة بالقمح، نظرا لاختلاف أولويات الإنتاج الزراعي الروسي الذي يركز بشكل أكبر على الحبوب الاستراتيجية. يعكس تطور الإنتاج الزراعي الروسي

خلال هذه الفترة قدرة روسيا على التكيف مع التحديات الدولية، وتعزيز دورها كمورد رئيسي للغذاء على المستوى العالمي.

تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي الجزائري:

موقف الجزائر الرسمي:

اتخذت الجزائر خلال الحرب الروسية الأوكرانية موقفا يقوم على الحياد الإيجابي وعدم الانحياز في سياستها الخارجية لأي طرف في النزاع، مع التأكيد المستمر على ضرورة الحل السلمي والديبلوماسي للأزمة. كما امتنعت على بعض قرارات الأمم المتحدة التي تدين روسيا، وركزت على توفير الحماية اللازمة لرعاياها في أوكرانيا. قامت الجزائر بالحرص على الحفاظ على علاقاتها وشراكاتها مع كل من روسيا والدول الأوروبية والغربية من جهة وتعزيز استقلالية قراراها الخارجي بما يخدم مصالحها الوطنية، إضافة الى دورها كوسيط لحل النزاعات الدولية. نجحت في تحقيق مكاسب اقتصادية من خلال تصدير الغاز لأوروبا كما استفادت من ارتفاع أسعار الطاقة بسبب الحرب من خلال ارتفاع صادراتها من الغاز، كما نجحت في تحقيق التوازن بين علاقاتها مع كل من روسيا والدول الغربية كونها لعبت دور حيادي ودبلوماسي لحل النزاع في الساحة الدولية.[1]

بعد تحدي الأزمة العالمية كوفيد-19 التي أثرت على الأمن الغذائي في الجزائر كغيرها من الدول، دفع هذا التأثير الحكومة الجزائرية الى اتخاذ تدابير لتعزيز أمنها الغذائي، تمثل في زيادة الدعم للمواد الأساسية، استيراد الحبوب لضمان توفر الغذاء الأساسي للسكان. كما واجهتها بعض التحديات المرتبطة بارتفاع أسعار السلع الغذائية العالمية وضعف سلاسل التوريد ما زاد الضغط على الأمن الغذائي المحلي. إضافة الى هذه

[1] مرجع سابق، سلسبيل بن عبيد، تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي : دراسة حالة الجزائر، ص. 111

الظروف ظهرت الحرب الروسية الأوكرانية التي رفعت سقف التأثير وتعزيز التحدي لتحقيق الأمن الغذائي حيث اثرت بشكل كبير على سلاسل امداد الحبوب العالمية كون روسيا وأوكرانيا من اكبر مصدري القمح في العالم، وكان لهذا النزاع تأثير على الجزائر وزادت من تعقيد الوضع مما يستدعي عليها تعزيز استراتيجياتها لضمان استقرار الإمدادات الغذائية.[1]

[1] مرجع سابق، سلسبيل بن عبيد، تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي : دراسة حالة الجزائر، ص. 104

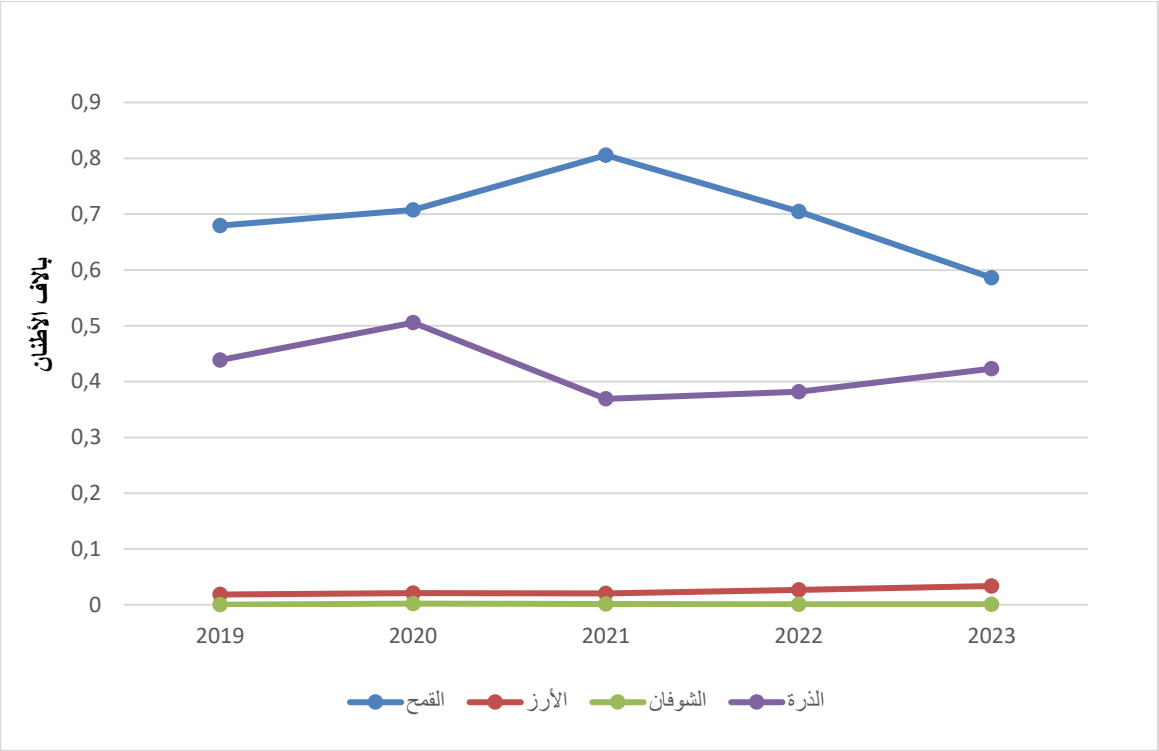

الشكل 4: تطور كمية واردات الجزائر في بعض المحاصيل الزراعية من سنة 2019 الى سنة 2023 بوحدة الطن حسب مؤشرات الجدول أسفله

المحاصيل الزراعية / السنة	القمح	الذرة	الأرز	الشوفان
2019	6795	4383	184	2
2020	7076	5055	212	21
2021	8056	3690	204	16
2022	7046	3817	265	09
2023	5860	4233	336	09

جدول4: تطور كمية واردات الجزائر في بعض المحاصيل الزراعية من سنة 2019 الى سنة 2023 بوحدة الطن

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات ومؤشرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

يبين هذا المخطط وضعية كمية واردات الجزائر في بعض المحاصيل الزراعية خلا فترة 2019-2023، حيث يلاحظ تباين في الاتجاهات حسب نوع المحصول، سجلت واردات القمح ارتفاعا تدريجيا من 2019 الى غاية سنة 2021، حيث انخفضت سنة 2022 الى 2023 وهو ما يفسر بتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع الأسعار العالمية واضطراب سلاسل الإمداد. في المقابل شهدت واردات الأرز منحى تصاعديا تدريجيا، ما يعكس زيادة الطلب المحلي عليه. بصفة عامة، يعكس هذا التباين تأثر الواردات الجزائرية بالظروف الدولية، خاصة الأزمات الجيوسياسية، مما دفع الجزائر الى إعادة تكييف سياساتها الاستيرادية بما يضمن استقرار السوق الداخلية وتعزيز الأمن الغذائي.

السنة	الواردات الغذائية	الصادرات الغذائية	الفجوة الغذائية
2019	**6086473**	**592356**	**5494117**
2020	**6258417**	**952135**	**5306282**
2021	**8930080**	**1598070**	**7332010**
2022	**9792050**	**2250800**	**7541250**

جدول5: تطور الفجوة الغذائية في الجزائر خلال فترة 2019-2022(ألف دولار)

المصدر: إبراهيم عبد الحفيظي، وضعية الأمن الغذائي الجزائري في ظل استمرار تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، دراسات اقتصادية، م 19, ع 01 (2025)، ص. 265

يظهر الجدول تطور كل من الواردات والصادرات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2019-2022، وما نتج عنها من فجوة غذائية تعكس مدى الاعتماد على الخارج لتلبية الاحتياجات الغذائية، وهذا ما يفسر ارتفاع مستوى التبعية الخارجية حيث أصبحت أمام تحدي زيادة الإنتاج المحلي لتقليل التبعية.

نلاحظ أن الواردات الغذائية شهدت منحى تصاعدي، حيث ارتفعت من 6.08 مليون سنة 2019 الى 9.79 مليون سنة 2022، وهو ما يعكس تزايد الطلب المحلي على المواد الغذائية، الى جانب تأثر السوق الوطنية بارتفاع الأسعار العالمية، خاصة خلال فترة الأزمة الدولية المرتبطة بالحرب الروسية الأوكرانية. في المقابل سجلت الصادرات الغذائية نموا ملحوظا من سنة 2019 الى سنة 2022، ما يدل على تحسن نسبي في القدرة التصديرية للقطاع الغذائي، رغم بقائها محدودة مقارنة بحجم الواردات.

أما بالنسبة للفجوة الغذائية شهدت انخفاضا سنة 2020، قبل أن تعود بالارتفاع بشكل كبير خاصة في سنتي 2021 و2022، وهذا الارتفاع يفسر بتأثير العوامل الخارجية، وعلى رأسها اضطراب الأسواق العالمية وارتفاع أسعار الغذاء نتيجة الحرب في أوكرانيا، إضافة الى محدودية الإنتاج المحلي مقارنة بالطلب المتزايد.

الجزائر وان كانت تعاني من فجوة غذائية مقلقة الا أنها لا تعاني أبدا من أوضاع انعدام الأمن الغذائي لأن المعروض الزراعي الوطني يتم دعمه بشكل منتظم وفعال بالواردات من أجل تموين السكان، كما أن الدعم والاعانات الغذائية الممنوحة حاسمة في تغطية الحاجات الغذائية للمواد الأساسية.[1]

[1] إبراهيم عبد الحفيظي، وضعية الأمن الغذائي الجزائري في ظل استمرار تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، دراسات اقتصادية، م 19، ع 01 (2025)، ص. 268

السنة	مرتبة الجزائر عالميا	مرتبة الجزائر افريقيا
2019	السادسة بقيمة 1,642,913 ألف دولار	الثانية
2020	السادسة بقيمة 1,828,931 ألف دولار	الثانية
2021	الرابعة بقيمة 2,558,743 ألف دولار	الثانية
2022	الخامسة بقيمة 3,010,163 ألف دولار	الثانية
2023	السابعة بقيمة 2,107,909 ألف دولار	الثانية

جدول6: مرتبة الجزائر عالميا وافريقيا بين أكبر 10 دول مستوردة للقمح في العالم خلال فترة 2019-2023

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات ومؤشرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

تعتبر الجزائر واحدة من أكبر الدول المستوردة للقمح ما يدل على كثرة الطلب الداخلي للحبوب بشكل عام والقمح بشكل خاص كونه من أهم الحبوب الاستراتيجية، وتعمل الجزائر على ضمان الأمن الغذائي من خلال توفير مختلف الحبوب الأساسية وعدم الوقوع في الندرة نظرا للارتفاع الديموغرافي المتسارع الذي تشهده الدولة. ويبين هذا الجدول من خلال المعطيات ترتيب الجزائر بين الدول المستوردة للقمح من سنة 2019 الى سنة 2023 كونها تحظى بمكانة هامة بين هذه الدول، وتسعى لتحقيق الأمن الغذائي سواء بتحسين الإنتاج المحلي ودعم الفلاحين من خلال جملة من السياسات، أو الاستيراد، على الرغم من

التحديات الجيوسياسية التي تواجهها من أزمات وصراعات تعرقل الإمدادات وارتفاع أسعار السلع أو التبعية الغذائية الخارجية فإن الجزائر تسعى لضمان الأمن الغذائي لسكانها ومقاومة تأثير هذه التحديات.

المبحث الثاني: التحديات الإقليمية والداخلية

المطلب الأول: التغيرات المناخية والبيئية

1. مفهوم التغيرات المناخية:

عرفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغير المناخي أنه تغير في حالة المناخ والذي يمكن معرفته عبر تغيرات في المعدل، وتستمر لعقود من الزمن، عادة لعقود أو أكثر، ويشير الى أي تغير في المناخ على مر الزمن سواء كان ذلك نتيجة التغيرات الطبيعية أو الناجمة عن النشاط البشري.[1]

يشير التغير المناخي الى التغيرات المتوقعة في الظواهر الجوية نتيجة لزيادة ظاهرة الاحتباس الحراري مثل ارتفاع مستويات البحار، وزيادة مساحات التصحر وارتفاع درجة حرارة الأرض وزيادة عدد الأحداث المناخية الخطيرة، كما يشمل أيضا التغيرات في مستويات تساقط الأمطار وارتفاع وتيرة الأعاصير المدارية وتأثر مساحات شاسعة من الأرض بحالات الجفاف.[2] ويقر الخبراء الاقتصاديون المتخصصون في المناخ أن العوامل الأساسية المسببة لانبعاثات الغازات الدفيئة تشمل التغير السكاني، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة الى معدلات التحول في الأنماط التكنولوجية.[3]

هناك عدة عوامل تؤدي الى ظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ، وتنقسم هذه الأسباب عموما إلى فئتين، طبيعية وبشرية. يعتبر النشاط البشري السبب الرئيسي وراء هذا التغيير المفاجئ، حيث تسهم انبعاث الغازات الدفيئة، خاصة ثاني أكسيد الكربون والميثان، في زيادة درجة الحرارة بشكل غير طبيعي. يؤدي إطلاق كميات زائدة وغير محكومة من

[1] موسى بن قاصير، خالد بومنجل، أثر التغير المناخي على الأمن الغذائي العربي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، م 15، ع 2 (2022)، ص. 64

[2] المرجع نفسه

[3] المرجع نفسه

الغازات الى تغيير كامل في نظام المناخ. لقد شهدت تركيز هذه الغازات في الغلاف الجوي ارتفاعا ملحوظا بسبب النمو المتزايد لعدد المصانع على مر القرن ونصف، بالإضافة الى الاستهلاك المفرط للطاقة من قبل الانسان. [1]

2. التغيرات المناخية في الجزائر:

يتميز المناخ في الجزائر بالتنوع نتيجة اتساع مساحة البلاد وموقعها الجغرافي في شمال إفريقيا حيث تتأثر الجزائر بمناطق مختلفة من المناخ، وهي تتراوح بين المناطق الصحراوية الجافة في الجنوب والمناطق الساحلية الرطبة في الشمال المناطق الشمالية الساحلية، ففي المناطق الساحلية الشمالية للجزائر يسود المناخ المتوسطي، حيث يكون الصيف حارا وجافا، والشتاء معتدلا ورطبا، وتتراوح درجات الحرارة صيفا بين 25–35 درجة مئوية، بينما تتراوح في الشتاء بين 10–15 درجة مئوية.

أما المناطق الداخلية والوسطى، تشهد ارتفاعا ملحوظا في درجات الحرارة خلال فصل الصيف وانخفاضا نسبيا خلال فصل الشتاء، حيث تتراوح درجات الحرارة في الصيف بين 30 و40 درجة مئوية وقد تزيد في بعض الأحيان، بينما يكون الشتاء باردا نسبيا، وتتراوح درجات الحرارة فيه بين 5–15 درجة مئوية.

في الجنوب الجزائري تسود مناطق صحراوية ذات المناخ الحار والجاف جدا، حيث يمكن أن تصل درجات الحرارة في فصل الصيف إلى أكثر من 45 درجة مئوية، بينما تنخفض درجات الحرارة ليلا بشكل كبير.[2]

[1] مرجع سابق، محمد طير، سايح بوزيد، علي هواري، تأثير التغير المناخي على الأمن الغذائي في الجزائر، ص. 29

[2] المرجع نفسه، ص. 31

3. العلاقة بين التغيرات المناخية والأمن الغذائي:

تعد التغيرات المناخية والبيئية من أبرز التحديات التي تشكل تهديدا للأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، اذ تؤثر بشكل مباشر على الإنتاج الزراعي والموارد الطبيعية. فالى جانب التحولات الاجتماعية والاقتصادية، تسهم هذه التغيرات في زيادة حدة المشكلات المرتبطة بندرة المياه وتدهور التربة وتآكلها، وهي عوامل أساسية تؤثر على قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية في مناطق مختلفة من العالم. كما تؤدي الظروف المناخية القاسية، مثل الجفاف وموجات الحرارة المرتفعة والهطول الغزير، عن خسائر غير متوقعة في الإنتاج الفلاحي وتقلبات في مردودية المحاصيل الزراعية الأمر الذي ينعكس سلبا على استقرار الإمدادت الغذائية. وتساهم هذه الظروف أيضا في تقلص المساحات الخصبة، خاصة في المناطق الحيوية للإنتاج نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر أو انهيار التربة. بالإضافة إلى ذلك، تشكل الطفيليات والسموم الفطرية التي تنمو على النباتات في الطبيعة تهديدا للأمان الغذائي، حيث يرتبط نموها بشكل كبير بالظروف المناخية، وتهدد سلامة الأطعمة في أماكن التخزين مما يزيد من التهديدات التي تواجه الأمن الغذائي العالمي.[1]

4. آثار التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في الجزائر:

أصبحت أزمة التغيرات المناخية تمثل في الجزائر تمثل خطرا عظيما على الأمن الغذائي، حيث أن القطاع الزراعي يتعرض بوضوح وبشكل مقلق للتأثيرات السلبية، خصوصا مع انخفاض كميات الأمطار، وتدهور جودة التربة، وتآكل السواحل. وتكشف الإحصائيات مدى خطورة هذه التطورات، حيث أن أكثر من 13 مليون هكتار من الأراضي تتعرض للانجراف، كما تخسر الجزائر حوالي 400 ألف هكتار سنويا بسبب هذه الظاهرة، وتعاني

[1] مرجع سابق، موسى بن قاصير، خالد بومنجل، أثر التغير المناخي على الأمن الغذائي العربي، ص. 66

الجزائر منذ السبعينيات من موجات جفاف متكررة أدت إلى تعطل التقويم الزراعي وتقليص إنتاج الحبوب بنسبة تصل إلى 50%.[1]

وتتجلى هذه الأزمة في عام 2023 مع فقدان كميات هائلة من الأمطار، مما ينعكس سلبا على المحاصيل السنوية من القمح والشعير والخضروات وبعض محاصيل البور. كما تتفاقم الآفات والأمراض الزراعية ، ويتوقع المختصون استمرارية تفاقم الحالة بحلول عام 2040، مع توقعات بانخفاض في الإنتاج الزراعي بنسبة 10–20% مقارنةً بالسنوات الماضية. كما تفاقمت ظاهرة التصحر، إذ يمكن لارتفاع درجة الحرارة بمقدار واحدة أن ينقل المناطق الجرداء مسافة 100 كيلومتر شمالا. ويحذر تقرير للبنك الدولي من خطر التصحر الذي يطال أكثر من 17 مليون هكتار في مناطق السهوب بالجزائر، وتشهد الجزائر تحولات مناخية غير مسبوقة، حيث تمثل الفيضانات 60% من الكوارث الطبيعية، مما يؤدي الى أضرار في المحاصيل والثروة الحيوانية. مع تزايد التغيرات المناخية، أصبح البلد يعاني من تغير نمط الفصول حيث أصبحت فصول الصيف والشتاء هي السائدة بشكل أساسي بدلا من الأربعة فصول[2].

كما لا يمكن اغفال تأثير التغيرات المناخية على قطاعات أخرى كقطاع الموارد المائية الذي أصبح أكثر عرضة للتأثر بهذه التغيرات البيئية. فقد أعلنت وزارة الموارد المائية أن الجزائر تعاني من نقص مائي شديد شبيه بالدول المطلة على سواحل البحر الأبيض المتوسط، نتيجة تأثير التغيرات المناخية على معدلات التساقط ودورات الأمطار، ورأت الوزارة أن الأزمة ترجع لانخفاض كبير في منسوب مياه السدود خاصة في المناطق الوسطى والغربية من البلاد، إذ بلغ العجز في احتياطي المياه إلى 25% من سعة السدود. كما صنفت الوزارة في بيان آخر الجزائر ضمن الدول الفقيرة مائيا، نتيجة تكرار فترات الجفاف

[1] مرجع سابق، محمد طير، سايح بوزيد، علي هواري، تأثير التغير المناخي على الأمن الغذائي في الجزائر، ص. 37

[2] المرجع نفسه، ص. 37

الطويلة والمتكررة، وتراجع كميات الأمطار في السنوات الأخيرة، فشهدت سنتا 2020 و2021 أزمة مائية حادة بسبب قلة الأمطار،الأمر الذي أدى إلى انقطاع المياه عن السكان وفرض نظام التوزيع الدوري للمياه عليهم، حيث أصبحت عملية التزويد تتم مرة كل يومين أو ثلاثة أيام حسب المنطقة.[1]

5. جهود الجزائر للحد من آثار التغيرات المناخية وتحقيق الأمن الغذائي:

تسعى الجزائر في ظل التحديات المناخية والبيئية المتزايدة من جفاف وتصحر، وما تفرضه من ضغوط على الموارد الطبيعية والإنتاج الزراعي، الى تبني مجموعة من السياسات والاستراتيجيات الرامية الى الحد من آثار التغيرات المناخية وتعزيز الأمن الغذائي. وقد أصبح تحقيق التوازن بين حماية الموارد المائية وضمان استمرارية الإنتاج الفلاحي من أبرز أولويات الدولة، خاصة مع تزايد فترات الجفاف وتراجع التساقطات المطرية.[2]

- الزراعة الذكية كآلية لمواجهة انعكاسات التغيرات المناخية على الأمن الغذائي: تعد الزراعة الذكية من أبرز الأساليب الحديثة المعتمدة لمواجهة التحديات التي تفرضها التغيرات المناخية على القطاع الفلاحي والأمن الغذائي، وضعتها منظمة الأغذية والزراعة سنة 2010 ولها نتائج إيجابية بالنظر لما تحققه من زراعة مستدامة تساهم في الأمن الغذائي. وتعرف بأنها اعتماد تقنيات وممارسات زراعية حديثة تهدف الى رفع الإنتاجية الزراعية مع ترشيد استغلال الموارد الطبيعية، خاصة المياه والطاقة والحد من التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية.[3]

[1] مرجع سابق، محمد طير، سايح بوزيد، علي هواري، تأثير التغير المناخي على الأمن الغذائي في الجزائر، ص. 37

[2] عبد القادر مختاري، محمد عمران بوليفة، أثر التغير المناخي على الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، م 09، ع 01 (2025)، ص. 195

[3] المرجع نفسه

- الإدارة المستدامة للمياه: من خلال رفع كفاءة الري بالاعتماد على أساليب الري المستدامة، ففي الجزائر تم وضع عدة تقنيات من تقطير وتحلية المياه ومعالجتها واتباع نموذج الساقيات للاستفادة من مياه الوديان والقيام بزراعة أنواع الأشجار لجلب الأمطار.[1]
- إدارة الطاقة: من خلال تعزيز كفاءة استخدام الطاقة وادماج الطاقات المتجددة عبر مختلف مراحل السلسلة الإنتاجية الغذائية بهدف ترشيد استهلاك الطاقة والحد من الانبعاثات الملوثة وتقليل الخسائر، وذلك من خلال اعتماد تقنيات حديثة مثل المضخات التي تعمل بالطاقة الشمسية.[2]
- مشروع السد الأخضر: يعد من أكبر مشاريع مقاومة التصحر في الجزائر، وقد بدأ هذا المشروع سنة 1971 وكان يهدف إلى إنشاء حزام ثانوي يمتد على مساحة مقدارها 03 ملايين هكتار ويمتد من الحدود المغربية إلى الحدود التونسية بطول قدره 1500 كلم وعرض 20 كلم. وأطلقت الجزائر عام 2023 مشروع إعادة تأهيل السد الأخضر وتقوم على غرس مليون هكتار إضافي من الأشجار عبر 13 ولاية جزائرية.[3]

[1] مرجع سابق، عبد القادر مختاري، محمد عمران بوليفة، أثر التغير المناخي على الأمن الغذائي في الجزائر، ص. 196

[2] المرجع نفسه

[3] مرجع سابق، رادية بوشيش، اتراتيجية الجزائر لتحقيق الامن الغذائي افاق 2030, ص. 81

المطلب الثاني: تحديات وعراقيل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

أصبح تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر يكتسي أهمية متزايدة في ظل التحولات الاقتصادية والبيئية التي يشهدها العالم، فتحرص على تعزيزه كأولوية وطنية كونها تدرك أهمية توفير الغذاء والأمن المستدام لمواطنيها. ورغم الجهود المبذولة لتطوير القطاع الفلاحي وتعزيز الإنتاج الوطني، إلا أن الجزائر مازال تواجه مجموعة من التحديات التي تعتبر عوائق أمام تحقيق أهداف ضمان الأمن الغذائي.

1. الاستيراد والإعتماد على الاقتصاد الريعي: تواجه الجزائر مجموعة من التحديات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي ويعد كل من الاعتماد على الاستيراد والارتباط بعائدات النفط من أبرزها.[1]

- الاستيراد: يعد اللجوء الى الاستيراد من السمات الأساسية للسياسات الاقتصادية في الجزائر، حيث اعتمدت الدولة على الأسواق الخارجية لتلبية الطلب المتزايد على المواد الغذائية وتغطية احتياجات المستهلكين، حيث ساهمت عائدات المحروقات في تمويل الواردات الغذائية ذات التكلفة المنخفضة، مما جعل الاستيراد يحتل مكانة محورية ضمن السياسة الغذائية الوطنية.[2]

[1] مرجع سابق، رادية بوشيش، استراتيجية الجزائر لتحقيق الامن الغذائي افاق 2030، ص. 82

[2] المرجع نفسه

السنة	قيمة الواردات الغذائية بالدولار
2019	**6 927 863**
2020	**7 216 170**
2021	**8 909 516**
2022	**11 095 610**
2023	**10 672 698**
2024	**11 142 612**

جدول7: قيمة الواردات الغذائية في الجزائر خلال فترة 2019-2024 (ألف دولار)

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

تشير بيانات الواردات الغذائية في الجزائر خلال فترة 2019-2024 الى تزايد ملحوظ في قيمة الاستيراد، حيث ارتفعت من حوالي 6.927 مليون دولار سنة 2019 الى 11.142 مليون دولار سنة 2024. وقد سجلت الواردات الغذائية ارتفاعا تدريجيا خلال السنوات المدروسة، اذ بلغت 7.216 مليون دولار سنة 2020، ثم 8.909 مليون دولار سنة 2021، قبل أن ترتفع بشكل كبير الى 11.095 مليون دولار سنة 2022، وهو ما يرتبط بتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع أسعار المواد الغذائية عالميا. ورغم تسجيل تراجع طفيف سنة 2023 الى 10.672 مليون دولار عادت الواردات الغذائية الى الارتفاع سنة 2024.

ويجعل هذا الاعتماد الكبير على الاستيراد الأمن الغذائي في الجزائر عرضة لمختلف المخاطر الخارجية، خاصة في حالات الأزمات السياسية أو الاقتصادية أو المناخية والصحية التي قد تؤدي الى اضطراب الإمدادات الغذائية أو ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية. كما يمكن أن يستخدم الغذاء كوسيلة ضغط خلال النزاعات والأزمات الدولية، إضافة

الى تأثير الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية على الإنتاج العالمي للغذاء. وقد أبرزت جائحة كوفيد-19 أهمية تعزيز الاستدامة الغذائية وتنويع مصادر التموين، من أجل تقليص التبعية الغذائية للأسواق الخارجية وضمان استقرار الإمدادات الغذائية.[1]

- النفط: يعد الإعتماد على الاقتصاد الريعي القائم على المحروقات وخاصة النفط، كمصدر حيوي تهديدا فعلبا لضمان واستدامة الأمن الغذائي في الجزائر، حيث ترتبط أسعار المواد الغذائية بشكل غير مباشر وتتأثر بتقلبات أسعار النفط سواء بالانخفاض أو الارتفاع، ويرجع ذلك لكون النفط من أهم مدخلات مختلف الأنشطة الزراعية والصناعات الغذائية بالإضافة إلى استخدامه في وسائل نقل السلع الغذائية، فارتفاعه يؤدي إلى زيادة تكلفة الغذاء والعكس صحيح.[2]

شهدت الجزائر أزمات نفطية حادة، خاصة سنتي 1986 و2014، أدت الى تراجع الإيرادات المالية للدولة ودفعت السلطات الى تبني إجراءات تقشفية أثرت على دعم المواد الغذائية، مما تسبب في ارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين. كما ساهم الاعتماد المفرط على النفط وعدم تنويع مصادر الدخل في زيادة هشاشة الاقتصاد الوطني أمام التقلبات الخارجية، الأمر الذي أثر على استقرار تموين السوق بالمواد الأساسية.[3]

يتضح أن الاعتماد المفرط على النفط كمصدر وحيد للايرادات لا يمكن أن يكون مستداما، حيث يمكن خلق ثروة بديلة من خلال تنويع الاقتصاد، وتنويع الاقتصاد يقوم على أساس التركيز على الفلاحة كمورد حيوي مهم يساهم في تعزيز وتزويد الخزينة العمومية خاصة وأن الجزائر تملك قدرات فلاحية وزراعية ضخمة تؤهلها لتحقيق إستراتيجية وطنية شاملة في هذا المجال. تسعى الحكومة الجزائرية حاليا الى تنويع مصادر دخلها وتعزيز القطاعات الأخرى

[1] مرجع سابق، رادية بوشيش، استراتيجية الجزائر لتحقيق الامن الغذائي افاق 2030، ص. 83

[2] المرجع نفسه

[3] المرجع نفسه

مثل الزراعة والصناعة والصيد البحري وغيرهم لتقوية الاقتصاد المحلي والحد من الاعتماد على صادرات النفط.[1]

2. تحديات طبيعية: تعد من أبرز العوامل التي تؤثر على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، لارتباط القطاع الفلاحي بشكل مباشر بالظروف المناخية والطبيعية مما تؤثر على مردودية الإنتاج.

- نوعية الأراضي الزراعية: ترتبط القدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي بمدى توفر أراض صالحة للزراعة ذات خصائص ملائمة. وتواجه الموارد الأرضية عدة مشاكلات كمية ونوعية ناتجة عن التغيرات التي تصيب التربة وتؤثر على خصوبتها واستدامتها، مثل التعرية والتصحر وتدهور التربة.[2]
- تملح التربة: هي ظاهرة تنجم عن الاستعمال المفرط وغير عقلاني للمياه في عمليات السقي، وتعاني من هذا المشكل نسبة معتبرة من الأراضي المروية وهو ما يؤدي الى تراجع خصوبة التربة وانخفاض مردودية المحاصيل الزراعية مقارنة بالمستويات المطلوبة، إضافة الى ارتفاع تكاليف استصلاحها والعناية بها.[3]
- تناقص الرقعة المزروعة: على الرغم من الجهود المبذولة في استصلاح الأراضي وتأسيس مستثمرات جديدة، إلا أن هناك اتجاه عكسي يؤدي الى تقليص المساحة المخصصة للإنتاج الزراعي واستغلالها. هذا التقلص ناتج عن عدة عوامل منها طبيعية ومنها بشرية والتي من بينها الزحف العمراني الذي يؤثر على بعض المناطق الزراعية، خاصة في المناطق الحضرية والأماكن ذات الكثافة السكانية العالية،

[1] مرجع سابق، رادية بوشيش، استراتيجية الجزائر لتحقيق الامن الغذائي افاق 2030، ص. 83

[2] مرجع سابق، محمد عبد السلام بن أحمد، تحديات الأمن الغذائي في الجزائر، ص. 38

[3] مرجع سابق، فاطمة الزهراء عكاشة، دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر (2019-2021)، ص. 51

بالإضافة الى تآكل المساحات الزراعية وفقدان التربة لخصائصها بحيث يتم التخلي عنها وغيرها من الأسباب.[1]

3. تحديات القطاع الفلاحي: [2]

- نقص العمالة المدربة في الزراعة: بالرغم من وجود الموارد البشرية في المجال الزراعي، يواجه القطاع عجزا في الأيدي العاملة المدربة على استخدام التكنولوجيا الحديثة مما يشكل عقبة رئيسية أمام المشاريع الاستثمارية لتحقيق الكفاءة والإنتاجية المطلوبة.
- مشكلة المعدات الزراعية التي تعاني من الركود: يواجه المزارعون نقصا في المعدات والآلات الضرورية لتعزيز جودة الحياة الزراعية وزيادة الإنتاج مثل الجرارات والحراثات وآلات الزراعة الأخرى، بسبب ارتفاع تكلفتها الذي يجعل من الصعب الحصول عليها.
- مشكلة التموين والتمويل: إن عملية التموين بالآلات الضرورية والمواد اللازمة لعملية الإنتاج الفلاحي كانت غالبا ما تصل متأخرة، نتيجة تعقيد البنية الإدراية البيروقراطية المسؤولة عن توفير المواد اللازمة بشكل ذاتي وهذا الأمر له تأثير سلبي على المحاصيل الفلاحية وعلى الإنتاج بشكل عام.
- مشكلة الهجرة وتراجع العمالة الزراعية: نتيجة التركيز الكبير الذي أولته الدولة والمؤسسات الرسمية على التنمية الصناعية مقارنة بالزراعة، ويعود هذا التراجع إلى ارتفاع الرواتب في المجال الصناعي والمزايا التي يتمتع بها العاملون في الصناعة بالإضافة الى توفر الخدمات اجتماعية في المدن الصناعية.

[1] مرجع سابق، فاطمة الزهراء عكاشة، دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر (2019-2021)، ص. 52

[2] مرجع سابق، رادية بوشيش، استراتيجية الجزائر لتحقيق الامن الغذائي افاق 2030، ص. 84

- تحديات القطاع السمكي: يواجه القطاع عدة تحديات تعيق تطوره ومساهمته في تعزيز الأمن الغذائي، رغم الجهود المبذولة للنهوض به. وتتمثل هذه التحديات في ضعف الوسائل التقنية وارتفاع تكاليف الإنتاج وصعوبة الحصول على التمويل، إضافة الى بعض المشاكل التنظيمية المرتبطة بعدم احترام قوانين ومواسم الصيد واستعمال أساليب صيد غير قانونية تؤثر على استدامة الثروة السمكية. كما يعاني القطاع من التلوث البحري ونقص الرقابة البيئية، الى جانب قلة اليد العاملة المؤهلة والخبرات التقنية، وهو ما يحد من تحسين جودة الإنتاج وتلبية الطلب المتزايد على المنتجات السمكية.[1]
- تشتت الخيارات الزراعية، جراء حقوق إلارث والتملك التي تحرم القطاع الزراعي من مزايا الإنتاج الكبير ومن مزايا التجميع الزراعي.[2]
- تأثير الاضطرابات والتوترات السياسية على موضوع الأمن الغذائي في الجزائر، الذي قد تستخدمه بعض الدول كورقة رابحة للضغط على دول اخرى، مثل ما هو حاصل الآن في الحرب الروسية الأوكرانية ومساله تأمين القمح وارتفاع أسعاره بسببها.[3]

[1] مرجع سابق، رادية بوشيش، استراتيجية الجزائر لتحقيق الامن الغذائي افاق 2030، ص ص. 84،85

[2] مرجع سابق، عمر حسيني، الاجتياح الروسي لأوكرانيا وتأثيره على الأمن الغذائي لدول افريقيا : دراسة حالة للأمن الغذائي الجزائري في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية الراهنة، ص. 190

[3] المرجع نفسه

ملخص الفصل الثاني:

تأثر الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2019–2024 بجملة من التحديات الجيوسياسية الدولية والإقليمية والداخلية، التي انعكست بشكل مباشر على أسعار المواد الأساسية واستقرار الإمدادات الغذائية، فقد أبرزت الأزمات العالمية لا سيما جائحة كوفيد–19 والحرب الروسية الأوكرانية، هشاشة سلاسل التوريد العالمية وارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة والأسمدة، وهو ما أثر على الدول المستوردة للغذاء ومن بينها الجزائر، خاصة فيما يتعلق بالحبوب والزيوت والمواد الأساسية واسعة الاستهلاك.

كما بينت الدراسة أن النزاعات الدولية والتوترات الجيوسياسية أصبحت عاملا مؤثرا في الأمن الغذائي العالمي، بعدما تحول الغذاء الى أداة ضغط ضمن العلاقات الدولية، الأمر الذي دفع الجزائر الى إعادة النظر في سياساتها الغذائية وتعزيز توجهها نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص التبعية للخارج.

ومن جهة أخرى واجهت الجزائر تحديات داخلية وإقليمية مرتبطة بالتغيرات المناخية والبيئية، وهي عوامل أثرت سلبا على الإنتاج الزراعي والاستقرار الغذائي. وعليه يتضح أن تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر لم يعد مرتبطا بالإنتاج الزراعي بل أصبح رهينا بقدرة الدولة على مواجهة التحولات الجيوسياسية والمناخية والاقتصادية، وبمدى نجاحها في بناء منظومة غذائية وطنية أكثر مرونة واستدامة، قادرة على التكيف وضمان السيادة الغذائية على المدى الطويل.

الفصل الثالث:

السياسات الوطنية وتقييم فعاليتها

2024-2019

مقدمة الفصل الثالث:

جعلت الجزائر من الأمن الغذائي أولوية وطنية ضمن مختلف برامجها التنموية، من خلال تبني سياسات واستراتيجيات تهدف الى تعزيز الإنتاج الوطني، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الأساسية وتقليص التبعية للخارج. كما حرصت على تطوير الإطار المؤسسي المنظم لهذا المجال، وتعزيز التنسيق بين مختلف القطاعات والفاعلين المتدخلين في تحقيق الأمن الغذائي، بما يضمن تجسيد الأهداف المسطرة وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، يهدف هذا الفصل الى تسليط الضوء على أهم السياسات الوطنية والاستراتيجيات المعتمدة لتعزيز الأمن الغذائي خلال الفترة 2019-2024، مع الوقوف على واقع تطبيقها والنتائج المحققة ميدانيا، إضافة الى تقييم مدى فعاليتها في مواجهة التحديات المطروحة والآفاق المستقبلية الكفيلة بتعزيز الأمن الغذائي والسيادة الغذائية في الجزائر.

الفصل الثالث: السياسات الوطنية وتقييم فعاليتها(2019–2024)

المبحث الأول: الاستراتيجيات الوطنية والإطار المؤسسي للأمن الغذائي

المطلب الأول: السياسات الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي

تبذل الحكومة الجزائرية جهودا حثيثة خلال السنوات الأخيرة لتعزيز الأمن الغذائي في البلاد، والذي يشكل أحد الأبعاد الأساسية التي تدخل ضمن التوجهات الكبرى والرؤى الاستراتيجية للسياسة العامة الوطنية. فلم يسبق أن شكلت رهانات توفير شروط الأمن الغذائي أولوية ملحة لدى السلطات الجزائرية مثلما أصبحت تشكله منذ نحو أربع سنوات، وهذا ضمن خطة إستراتيجية قوامها خطط وبرامج وضعها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون قصد انهاء علاقة التبعية مع الخارج وتخفيف عبء فاتورة الاستيراد وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.[1]

وبناءا على ذلك تقوم الحكومة بتعبئة جميع الوسائل المتاحة من خلال سياسة متسقة تسمح بتعزيز الأمن الغذائي للبلاد وترقية فلاحة عصرية وعالية الأداء وخلاقة للثروة ومناصب الشغل التي من شأنها أن تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني، وعليه تم وضع سياسة متكاملة تهدف إلى تطوير القطاع الفلاحي والريفي من خلال مسعى منظم قائم على بنية متناسقة مع السياسات القطاعية الأخرى مما يسمح بتطوير الفلاحة بما يجعلها رافدا من روافد التنوع والنمو الاقتصاديين.[2]

1. مرتكزات السياسة الحكومية في تطوير القطاع الفلاحي والريفي:

يرتكز المخطط الخماسي 2020–2024 لبرنامج عمل الحكومة على مرتكزات استراتيجية تمثلت في:

[1] مرجع سابق، رادية بوشيش، استراتيجية الجزائر لتحقيق الامن الغذائي افاق 2030، ص. 97
[2] المرجع نفسه

- تطوير الشعب الاستراتيجية: باعتبارها أساس تحقيق الأمن الغذائي خاصة الحبوب والبذور والزيوت، التي تمثل الجزء الأكبر من واردات الجزائر الغذائية مقارنة بالمواد الغذائية الأخرى، كما أنها تمتلك توجه نحو تحقيق إكتفاء ذاتي تدريجي.
- إحلال الواردات: وهي سياسة تقوم على تقليل الاعتماد على استيراد السلع من الخارج من خلال انتاجها محليا داخل الدولة، كالذرة وفول الصويا. وذلك لتعزيز دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني.
- ترشيد الانفاق العمومي: عبر اشراك المتعاملين والمهنيين في تمويل وتسيير المشاريع وتحفيز وترقية الاستثمارات الخاصة، إضافة الى بعث ديناميكية التنمية في المناطق الريفية والفضاءات الغابية والصحراوية والجبلية والهضاب العليا، من خلال جملة الإصلاحات المؤسساتية والعقارية قصد الاستجابة لأهداف سياسة تطوير القطاع.[1]

2. المحاور التنفيذية لورقة الطريق القطاعية 2020-2024:

تمثل ورقة الطريق القطاعية الاطار الاستراتيجي الذي يحدد أولويات القطاع، حيث تركز على تعزيز الأمن الغذائي من خلال تطوير الإنتاج المحلي وتقليص التبعية للواردات، ودعم الشعب الزراعية الاستراتيجية، إضافة الى عصرنة القطاع وتحسين تسيير الموارد المائية. تضم برنامج قصير المدى واخر على المدى المتوسط وأبرز ما ورد فيها:[2]

- تطوير الزراعية الصحراوية والصناعية كهدف استراتيجي: تزخر مناطق الصحراء بموارد وإمكانات كبيرة قادرة على تلبية الاحتياجات الخاصة بها من حيث فرص العمل والاحتياجات الغذائية للسكان وتلعب دورا مهما في تحسين الأمن الغذائي. ويقصد بها استغلال الأراضي الصحراوية في الإنتاج الفلاحي باستخدام تقنيات حديثة للري والتكيف مع المناخ الجاف. من خلال استغلال الإمكانيات القائمة، وتوسيع المساحات ذات الإمكانيات المثبتة وتطوير زراعة الصناعات في الجنوب كالذرة، فول

[1] مرجع سابق، ابراهيم الخليل طاهر حسان، السياسات الزراعية في الجزائر وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي: تحديات ورهانات، ص. 44
[2] المرجع نفسه

الصويا، الشمندر السكري... وإنشاء وتفعيل الديوان الوطني لتطوير الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية (ODAS).[1]

وضعت الحكومة الجزائرية استراتيجية مبتكرة تهدف الى توسيع المساحات الزراعية المستغلة عن طريق تطوير ملايين الهكتارات من الأراضي الصحراوية، في المناطق حيث تتوفر فيها الشروط الطبيعية من تربة وماء مواتية. وتركز هذه السياسة على تطوير بشكل رئيسي الأنواع النباتية التالية: القمح، الفول السوداني، فول الصويا، عباد الشمس، الكانولا، الشمندر السكري، الذرة العلفية، الذرة الحبوب، التريتيكال، البرسيم، الفاصوليا الفولية، السورغم، البرسيم، وهي إنتاجات مخصصة لتغذية الحيوانات.[2]

السنة / الولايات الجنوبية	2019	2020	2021	2022	2023
أدرار	732 514	808 093	933 711	700 298	824 848
بسكرة	1 096 958	1 096 083	1 031 270	821 643	796 936
بشار	57 123	67 651	40 165	3159	3904
تمنراست	16 984	17 547	20 159	11 236	3550
ورقلة	96 915	94 811	89 641	103 727	136 470
الوادي	302 440	232 720	282 140	134 323	255 738
غرداية	256 474	330 288	425 454	382 15	42 647

جدول8: كمية الإنتاج الزراعي في الحبوب في بعض ولايات الجنوب خلال فترة 2019-2023 بالقنطار

[1] مرجع سابق، رادية بوشيش، استراتيجية الجزائر لتحقيق الامن الغذائي افاق 2030، ص. 98

[2] مرجع سابق، رادية بوشيش، استراتيجية الجزائر لتحقيق الامن الغذائي افاق 2030، ص. 99

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

تظهر بيانات الولايات الجنوبية تطورا ملحوظا في الإنتاج الزراعي خلا الفترة 2019-2023 ما يعكس تزايد أهمية الزراعة الصحراوية ضمن الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الشعب الاستراتيجية.

تصدرت ولاية بسكرة قائمة الولايات الجنوبية من حيث الإنتاج، حيث تجاوز انتاجها مليون قنطار خلال السنوات 2019، 2020، 2021 ما يعكس تطور الزراعات المسقية واعتماد التقنيات الحديثة في الإنتاج الزراعي.

كما عرفت ولاية أدرار مستويات انتاج معتبرة وهو ما يؤكد توجه الدولة نحو استغلال الإمكانيات الزراعية في الجنوب، خاصة توسيع المساحات المزروعة ودعم الاستثمار الفلاحي الصحراوي. في المقابل بقي الإنتاج ضعيفا نوعا ما في ولايتي بشار وتمنراست ربما نتيجة الظروف الطبيعية الصحراوية القاسية ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة.

إضافة الى تطوير الزراعات الصناعية لتقليص الاستيراد والتغطية الشاملة أو الجزئية للحاجات من الزيوت والسكر وأغذية الأنعام من خلال ترقية زراعة السلجم والذرة والشمندر السكري.[1]

- استصلاح الأراضي الزراعية وتفعيل استغلالها: استغلال الأراضي الزراعية من خلال تنمية الأراضي وتطهير العقار واستعادة الأراضي غير المستغلة وتأمين أصحاب المستثمرات والمزارعين من خلال تسوية وضعيتهم بتسهيل الحصول على العقار والقضاء على البريوقراطية التي تعيق النشاط الاقتصادي.[2]

[1] مرجع سابق، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2021, ص. 38

[2] مرجع سابق، ابراهيم الخليل طاهر حسان، السياسات الزراعية في الجزائر وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي: تحديات ورهانات، ص. 45

- تنمية الشعب النباتية والحيوانية: شملت هذه السياسة دعم انتاج الحبوب والبقول الجافة والزراعات الزيتية إضافة الى توسيع المساحات المزروعة والاهتمام بالتشجير وزراعة الأشجار المثمرة، الى جانب تطوير تربية المواشي وإنتاج الحليب واللحوم.[1]
- عصرنة الفلاحة ودعم الرقمنة: من خلال تعزيز النظم المعلوماتية لمنح العقار الفلاحي ومكافحة البيروقراطية لتسهيل الإجراءات.[2]

- تنمية مناطق الظل: من خلال استحداث أقطاب زراعية مندجمة باعتبارها أحد المرتكزات التوجيهية لاستراتيجيات التطور الفلاحي والريفي،[3] إضافة الى توفير مشاريع صغيرة مربحة للشباب في المناطق الريفية بتأسيس شراكات بين الحاضنات الفلاحية والمؤسسات الناشئة لدعم الابتكار الريفي.[4]
- تعمل الدولة على توفير السلع الغذائية على مدار السنة لذوي المداخيل الضعيفة بالتأثير على أسعار السلع أو دعمها بصفة مباشرة وهذا من خلال وضع أسعار مسقفة، كما تعمل الدولة على استقرار أسعار الغذاء من خلال تكوين مخزون استراتيجي من الغذاء حيث تتطلب هذه الطريقة من الدولة تحديد الحجم الأمثل للمخزون الاستراتيجي.[5]

3. مخرجات بيان السياسة العامة للحكومة 2023:

في إطار بيان السياسة العامة لسنة 2023، أولت الجزائر اهتماما بالغا بقطاعي الفلاحة والصيد البحري، بالنظر الى مكانتهما الاستراتيجية ودورهما المحوري في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز الأمن الغذائي.

---

[1] المرجع نفسه

[2] المرجع نفسه، ص. 46

[3] مرجع سابق، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2021, ص. 37

[4] مرجع سابق، ابراهيم الخليل طاهر حسان، السياسات الزراعية في الجزائر وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي: تحديات ورهانات، ص. 46

[5] مرجع سابق، زين الدين بن نورين، بوعبد الله ودان، الأمن الغذائي المستدام وسبل تحقيقه في الجزائر، 214

في هذا السياق، واصلت الحكومة تنفيذ برنامج عملها الهادف الى تأطير هذين القطاعين وتطوير مختلف الشعب بما يسهم في رفع مستويات الإنتاج، اعتمدت الحكومة على حزمة من الإجراءات والتدابير العملية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة ضمن مخطط عملها، والتي انعكست في جملة من النتائج الملموسة، من بينها رفع المساحة المسقية الإجمالية من 1.47 مليون هكتار سنة 2022 إلى 1.49 مليون هكتار سنة 2023 في حين ارتفعت المساحة المسقية من الحبوب إلى 344.000 هكتار،217 ألف منها بواسطة الري المتكامل ويعكس هذا الارتفاع في المساحات المسقية توجه الدولة نحو تقليص الاعتماد على الأمطار وتعزيز الاستقرار الإنتاجي في ظل التغيرات المناخية، تم إطلاق الإحصاء العام للفلاحة، حيث رصدت له الحكومة مبلغ 900 مليون دينار، مما سيسمح بالحصول على مؤشرات ذات مصداقية وموثوقية من شأنها المساعدة في اتخاذ القرار وبناء سياسة عمومية وتوجيه الحكومة في سبيل تسريع وتيرة تطوير وعصرنة القطاع وترقية الإنتاج في جميع الشعب الفلاحية، كما تم تعزيز دعم الدولة للفلاحين لاسيما من خلال رفع الأسعار المرجعية للأسمدة التي تستفيد من نسبة الدعم المحدد من طرف الدولة، مع العلم أن هذه النسبة قد تم كذلك رفعها ابتداء من 9 أكتوبر 2022 من 20% إلى 50%، مواصلة ربط المستثمرات الفلاحية بالكهرباء حيث بلغ العدد 32.161 مستثمرة تم ربطها منذ 2020 بمبلغ قدره 79.7 مليار دينار، مواصلة عمليات استرجاع العقار الفلاحي غير المستغل، في هذا الصدد تم استرجاع ما يقارب 864 ألف هكتار، حولت منها 300.000 إلى ديوان تطوير الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية (ODAS) والباقي للديوان الوطني للأراضي الفلاحية (ONTA) وهو ما يساهم في رفع الإنتاج الوطني خاصة من الحبوب، وبالتالي تقليص الفجوة الغذائية.

يعد السد الأخضر أحد أبرز المشاريع الاستراتيجية الرائدة في الجزائر، يهدف لتوسيع وإعادة تأهيل 4.7 مليون هكتار موزعة على 13 ولاية تضم 183 بلدية وتم بعثه من خلال مقاربة اقتصادية جديدة، يتم إنجازها في الفترة الممتدة بين 2023-2030 بإشراك سكان المناطق المعنية لمواجهة ظاهرة التصحر بأبعادها المختلفة الي تزداد بسبب التغيرات

المناخية المهددة للأنظمة البيئية من جهة، وبعث حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية من جهة أخرى.

تم إنشاء الشركة الجزائرية لضبط المنتجات الفلاحية، كما واصلت الحكومة تنفيذ برنامج الرفع من قدرات التخزين من أجل مضاعفتها إلى 9 مليون طن، في هذا الشأن تم إطلاق برنامج لإنجاز منشآت جديدة للتخزين موزعة على 44 ولاية، منها 350 مركز جواري و30 صومعة جديدة وإعادة بعث مشروع إنجاز 16 صومعة معدنية. قدرات التخزين هذه تضاف إلى الإنجاز الجاري ل 30 منشأة للتخزين المبرد والمنصات اللوجستية للتبريد بسعة إجمالية قدرها 380.000 ألف مرت مكعب، أستلم منها 5 مستودعات بطاقة 150.000 مرت مكعب.

أما بخصوص قطاع الصيد البحري والمنتجات الصيادية فقد عرفت منتجاته ارتفاعا محسوسا إذ سجلت إنتاج 120 ألف طن بنسبة نمو تقدر 23%، مقارنة بسنة 2022 كما ارتفعت القيمة الإجمالية من صادرات المنتجات الصيادية بنسبة 35% حيث انتقلت من 22,5 مليون دولار سنة 2022 إلى 30.4 مليون دولار 2023. ومن أجل تطوير وعصرنة القطاع والرفع من قدراته الإنتاجية، قامت الحكومة بمواصلة تعزيز الأسطول برفع عدد السفن الكبيرة التي يفوق طولها 24 متر إلى 109 سفينة، مع إقامة 6 ورشات جديدة لبناء وصيانة السفن بالإضافة إلى الترخيص باستيراد السفن الكبيرة التي يقل عمرها عن 5 سنوات والموجهة للصيد في أعالي البحار .

كما تم اتخاذ العديد من الإجراءات التحفيزية، لاسيما إعفاء الصيادين من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) على غرار التعاونيات الفلاحية وكذا تخفيض نسبة 9% على الرسم على القيمة المضافة خاصة بعمليات استيراد المدخلات[1] .

وبذلك تعكس هذه الإجراءات توجها واضحا لدى الجزائر نحو تعزيز الأمن الغذائي من خلال دعم الإنتاج وتطوير البنية التحتية. غير أن تحقيق هذا الهدف يظل مرتبطا بمدى

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان السياسة العامة للحكومة، أكتوبر 2023، https://premier-ministre.gov.dz

استمرارية هذه السياسات ونجاعتها على المدى الطويل ومدى مساهمتها في تحقيق الاكتفاء الذاتي.

المطلب الثاني: الحوكمة والتنسيق المؤسسي بين الفواعل

يعتمد تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر على فعالية الحوكمة والتنسيق المؤسسي بين الفواعل، من وزارات وهيئات عمومية ومؤسسات اقتصادية حيث يساهم هذا التنسيق في ضمان تنفيذ السياسات الزراعية وتحسين الخدمات الفلاحية وتعزيز آليات الرقمنة والمتابعة.

توفر الحوكمة هيكلا حيويا لتعزيز الحوار وتبادل المعرفة والابتكار واعتماد التكنولوجيا وتسهيل دمج ومشاركة جميع أصحاب المصلحة في أنظمة الأغذية الزراعية. ومن خلال خلق بيئة تمكينية من خلال الحوكمة، يمكننا تشجيع التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المزارعين والباحثين والشركات وصانعي السياسات، للتصدي بشكل جماعي للتحديات متعددة الأوجه التي تواجه قطاع الأغذية الزراعية.[1]

وفي مواجهة التحديات العالمية المتزايدة مثل انعدام الأمن الغذائي وأزمة المناخ ونضوب الموارد والنمو السكاني، تعتبر آليات الحوكمة الفعالة ضرورية لتوجيه التحول المنشود نحو نظم زراعية غذائية أكثر فعالية واستدامة وشمولية. ومن الضروري بذل جهود منسقة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية لوضع وتنفيذ السياسات التي تعزز تقنيات الزراعة الصديقة للبيئة والإدارة المسؤولة للموارد واستخدامها وتوزيع أكثر إنصافا للمنافع.[2]

❖ **جهود الجزائر في تعزيز التنسيق المؤسسي بين مختلف الفواعل:**

- تعاون مع وزارة الطاقة: تم توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الطاقة تهدف الى تعزيز استخدام الطاقات المتجددة في القطاع الزراعي، بما في ذلك توفير الطاقة اللازمة للري والتخزين والتجهيزات الزراعية بما يدعم تحقيق الأمن الغذائي.[3] حيث أن استعمال الطاقات المتجددة، لاسيما الطاقة الشمسية في

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بوابة دعم السياسات والحوكمة، في: https://www.fao.org/policy-support/governance/ar. تاريخ الاضطلاع: (19 ماي 2026)، على الساعة (30:16)

[2] المرجع نفسه

[3] مرجع سابق، رادية بوشيش، استراتيجية الجزائر لتحقيق الامن الغذائي افاق 2030، ص. 150

القطاع الفلاحي، من شأنه تحسين الإنتاج وتقليص تكاليف المنتجات الفلاحية، إلى جانب خفض فاتورة الطاقة بالمستثمرات.[1]

- تعاون مع وزارة الصناعة: تم توقيع اتفاقية بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الصناعة بهدف تعزيز التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي، بما في ذلك تطوير صناعة المواد الأغذية والمنتجات الزراعية.[2]
- تعاون مع وزارة البيئة: تم ابرام اتفاقية بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة البيئة بهدف تعزيز حماية البيئة والتنمية المستدامة في القطاع الزراعي، بما في ذلك تطوير الزراعة العضوية والاستدامة البيئية في الإنتاج الزراعي. كما تم توقيع اتفاقية بين وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية ووزارة البيئة لتحسين وتعزيز مراقبة جودة المياه وحالتها البيئية الجيدة، للحفاظ على النظم الإيكولوجية المائية البحرية والساحلية واستغلال مواردها البيولوجية بشكل مستدام.[3]
- تعاون مع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: تم توقيع اتفاقية بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي لتعزيز التنمية الاجتماعية في المناطق الريفية، تشمل هذه المبادرة توفير فرص العمل والتدريب والتأهيل للشباب والنساء في القطاع الزراعي،[4] إضافة الى التأمين الفلاحي والحماية الاجتماعية من خلال استحداث القرض التعاوني الريفي ووضع ترتيبات للتأمين على الكوارث الزراعية والتغطية الاجتماعية للفلاحين من أجل تأمين الفاعلين في هذا القطاع وحماية الإيرادات.[5]

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، الطاقات المتجددة عامل استراتيجي لعصرنة القطاع الفلاحي، الأربعاء 29 أفريل 2026 على الساعة 19:54 (تاريخ الاضطلاع يوم 19 ماي 2026 على الساعة 17:00)

[2] مرجع سابق، رادية بوشيش، استراتيجية الجزائر لتحقيق الامن الغذائي افاق 2030, ص. 151

[3] المرجع نفسه

[4] المرجع نفسه

[5] مرجع سابق، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2021, ص. 38

- تعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: في إطار خدمة الأمن والسيادة الغذائية تم تأسيس منذ الاستقلال المعهد الوطني الجزائري للبحث الزراعي، الذي لا زال يقدم إنجازات نوعية لدعم القطاع الفلاحي، إضافة الى الدور المهم الذي يلعبه المعهد في تطوير المجال الزراعي، لا سيما في ظل الظروف الراهنة والتحديات الكبرى التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر، في مقدمتها التغيرات المناخية وشح الأمطار، بالإضافة إلى ضرورة تحسين الإنتاجية، وتثمين الموروث الجيني الزراعي الوطني والحفاظ عليه، وغيرها من الأهداف التي لا بد من تحقيقها بالاعتماد على البحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار. كما أشار وزير التعليم العالي والبحث العلمي السيد كمال بداري إلى التكامل الاستراتيجي بين القطاعين من أجل بناء اقتصاد المعرفة في المجال الفلاحي، القائم على مخرجات البحث العلمي، لا سيما من الجيل الرابع، المتمثل في استخدام الذكاء الاصطناعي والتنقيب في البيانات بهدف تحسين الإنتاج والإنتاجية بتكاليف أقل، مؤكدا على أهمية مرافقة القطاع الفلاحي بالبحث الأكاديمي والتطبيقي لكسب رهان الأمن الغذائي.[1]

- التعاون مع المؤسسات الاقتصادية: من خلال المساهمة في إنجاز حاضنات الأعمال وتطوير وتهيئة مناطق للنشاط وإعادة تأهيل المواقع الاقتصادية، وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص ووكالات دعم المشاريع الصغيرة، كما شجع هذا التعاون الاستثمار في الصناعات الزراعية الغذائية بهدف تثمين الإنتاج المحلي وتنويع الاقتصاد الجزائري.[2] وفي هذا الاطار، تم تعزيز التعاون مع مجمع "أغروديف" حيث قامت شركة المكننة الفلاحية "أغرودرايف"، فرع من المجمع "أغروديف"، بتسخير إمكانيات مادية وتقنية معتبرة عبر مختلف ولايات الوطن من أجل إنجاح حملة الحصاد والدرس لموسم 2025-2026، التي انطلقت بولايات الجنوب. وقد سخر

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، السيد الوزير يشرف رفقة وزير التعليم العالي والبحث العلمي على فعاليات الاحتفاء بالذكرى الستين لتأسيس المعهد الوطني الجزائري للبحث الزراعي (تاريخ الاضطلاع يوم 19 ماي 2026 على الساعة 20:42)

[2] مرجع سابق، رادية بوشيش، استراتيجية الجزائر لتحقيق الامن الغذائي افاق 2030، ص. 152

قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري لهذه العملية 332 حصادة مدعمة بإمكانيات القطاع الخاص تم تجنيدها حاليا على مستوى ولايات الجنوب، بالإضافة إلى 765 شاحنة لنقل المحاصيل نحو مراكز التجميع، ما مكن من دعم الفلاحين في عمليات الحصاد وتحسين ظروف العمل، الأمر الذي لقي استحسانا واسعا لدى المهنيين. بالإضافة إلى ذلك، جندت شركة أغرودرايف فرق تقنية متنقلة للتدخل الميداني لصيانة العتاد وضمان استمرارية العمل دون توقف طيلة فترة حملة الحصاد.[1]

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، شركة اغروديف تسخر إمكانيات معتبرة لدعم الحصاد والدرس 2025-2026 (تاريخ الاضطلاع يوم 21 ماي 2026 على الساعة 14:54)

المبحث الثاني: الواقع التطبيقي وتقييم السياسات(2019–2024)

المطلب الأول: واقع الأمن الغذائي في الجزائر

يعد الأمن الغذائي من أبرز التحديات التي تواجه الجزائر في ظل التحولات الإقتصادية والتغيرات المناخية والتقلبات الجيوسياسية العالمية، الأمر الذي جعل تحقيقه من الأولويات الاستراتيجية للدولة. عملت الجزائر على إعداد مخطط لإعادة تنظيم قطاع الفلاحة ضمن عدة مبادرات تستهدف تكثيف جهودها لضمان الأمن الغذائي، خاصة في مجال الحبوب، وتوسيع الأراضي الزراعية لإنتاج الأعلاف مع اعتماد استخدام الوسائل التقنية الحديثة والأسمدة، لزيادة المساحات الزراعية، وتساهم الفلاحة بنسبة 12.3% من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عام 2021 بحسب البنك الدولي.[1]

تطور مؤشرات الإنتاج الغذائي:

بالنسبة لتطور الإنتاج حسب بيان السياسة العامة لعمل الحكومة سنة 2022، فقد بلغت القيمة التقديرية للإنتاج خلال سنة 2022، 4500 مليار دينار مقابل 3500 مليار دينار في2021، أي بزيادة 31% ويشغل القطاع الفلاحي 2.7 مليون شخص أي ما يعادل 20% من اليد العاملة الوطنية.[2] كما بلغ الإنتاج الوطني من الحبوب 41 مليون قنطار خلال سنة 2022 مقابل 27.6 مليون قنطار خلال سنة 2021.[3]

في جانفي 2022 قامت الحكومة برفع أسعار شراء الحبوب، لتحفيز الفلاحين على زيادة الإنتاج الوطني. ومست هذه الزيادة القمح الصلب (من 4.500 دج الى 6.000 دج

[1] ابتسام خطاف، فايزة محلب، مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة ابن خلدون للابداع والتنمية، م 6، ع 2 (2024)، ص. 88

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان السياسة العامة للحكومة، أكتوبر2022، https://premier-ministre.gov.dz/

[3] المرجع نفسه

) القمح اللين (من 3.500 دج الى 5.000 دج) الشعير (من 2.000 دج الى 3.400 دج) والشوفان (من 1.800 دج الى 3.400 دج).[1]

فيما يخص الحبوب الجافة انتقل الإنتاج الوطني من 0.9 مليون قنطار خلال سنة 2021 إلى 1.18 مليون قنطار خلال سنة 2022 بقيمة قدرها 17.1 مليار دينار أي زيادة بنسبة 19%+، ومن أجل ضبط الاستيراد الفوضوي للحبوب الجافة، وحماية الإنتاج الوطني، أوكلت الحكومة عملية استيرادها حصريا إلى الديوان الجزائري المهني للحبوب.[2]

أما شعبة البطاطس، قدر الإنتاج في سنة 2021 بـ 31 مليون قنطار ثم ارتفع إلى 44.2 مليون قنطار خلال 2022، بقيمة قدرها 287 مليار دينار أي زيادة بنسبة 43+ %. فيما يخص الطماطم الصناعية، قدر إنتاج السنتين 2021 و2022 بـ 23.3 مليون قنطار مقابل 19.3 مليون قنطار في سنة 2020 بتسجيل فائض في الإنتاج، بقيمة قدرها 104 مليار دينار. أما بالنسبة لشعبة تربية الحيوانات سجل إرتفاع إنتاج اللحوم البيضاء سنة 2022 إلى 4.7 مليون قنطار بعد أن كان 4.3 مليون قنطار في سنة 2021، وإنتاج اللحوم الحمراء سنة 2022 وصل إلى 5.7 مليون قنطار بعد أن كان 5.4 مليون قنطار سنة 2021.[3] فيما يتعلق بشعبة الحليب، تسعى الحكومة إلى زيادة الإنتاج الوطني من الحليب الطازج وتقليص استيراد مسحوق الحليب، بهدف إنتاج 3.4 مليار لتر من الحليب سنويا. أما مجال الصيد البحري سجل إنتاج الأسماك في سنة 2021 ما يعادل 97.508 طنا. وارتفع بذلك معدل الاستهلاك من 2.74 كلغ لكل فرد في 2019 إلى 2.93 كلغ لكل فرد في سنة 2021. [4]

تعكس هذه المؤشرات التحسن الملحوظ الذي شهده القطاع الفلاحي سنة 2022، سواء من حيث القيمة الاجمالية للإنتاج أو من حيث تطور إنتاج مختلف الشعب الزراعية

[1] مرجع سابق، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان السياسة العامة للحكومة، أكتوبر 2022، https://premier-ministre.gov.dz/

[2] المرجع نفسه

[3] المرجع نفسه

[4] المرجع نفسه

والحيوانية. ويرجع هذا الأداء الى جملة من التدابير الحكومية الرامية الى دعم الإنتاج الوطني، وفي مقدمتها مراجعة أسعار شراء الحبوب وتوفير آليات الدعم للفلاحين وتشجيع الاستثمار الفلاحي. كما ساهمت هذه الإجراءات في تحفيز المنتجين على توسيع المساحات المزروعة ورفع مستويات الإنتاج، خاصة في شعبة الحبوب التي تعد من أهم ركائز الأمن الغذائي.

كما تكشف الزيادة المسجلة في انتاج الحبوب والبقول الجافة والبطاطس والطماطم الصناعية عن توجه واضح نحو تعزيز الإنتاج المحلي وتقليص الاعتماد على الواردات الغذائي، وهو ما ينسجم مع سياسة إحلال الواردات التي تبنتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة. كما أن إسناد مهمة استيراد البقول الجافة الى الديوان الجزائري المهني للحبوب يندرج ضمن جهود الدولة لتنظيم السوق الوطنية وحماية المنتج المحلي من المنافسة الخارجية غير المتحكم فيها. ويكتسي هذا التوجه أهمية خاصة في ظل الاضطرابات التي عرفتها الأسواق العالمية نتيجة تداعيات جائحة كوفيد-19 والحرب الروسية الأوكرانية، والتي أبرزت هشاشة الاعتماد المفرط على الخارج في توفير المواد الغذائية الأساسية.

تطور مؤشرات الاستهلاك الغذائي:

سجل مؤشر أسعار الاستهلاك، معدل 7.2%+ في نهاية سنة 2021، مقابل 2.4%+ في نهاية سنة 2020، وقد كان هذا التضخم مرتبطا أساسا بالمنتجات الغذائية (10.1%+) ومنتجات الصناعة التحويلية (6.3%+)، مع الإشارة إلى استمرار المنحى التصاعدي سنة 2022، حيث بلغ مؤشر أسعار الاستهلاك على أساس سنوي معدل 9.5% خلال شهر أوت 2022.[1]

تؤثر هذه الزيادات بشكل مباشر على القدرة الشرائية للمواطن مما قد يحد من إمكانية حصول بعض الفئات على احتياجاتها الغذائية بالكميات والنوعية المناسبة، وهو ما يمثل أحد

[1] مرجع سابق، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان السياسة العامة للحكومة، أكتوبر 2022، https://premier-ministre.gov.dz/

التحديات الرئيسية للأمن الغذائي. وفي إطار مساعيها لرفع القدرة الشرائية، قامت الحكومة بأمر من السيد رئيس الجمهورية، بإعفاء جميع الأشخاص الذين يتقاضون أجورا ل تتجاوز 30.000 دينار في الشهر من الضريبة على الدخل الإجمالي، حيث مس هذا الإجراء أكثر من 5 ملايين شخص منهم 2.6 مليون متقاعد، بإنفاق ضريبي فاق 84 مليار دينار في السنة.[1]

قياس الأمن الغذائي وفق مؤشر الأمن الغذائي العالمي GFSI :

يمثل مؤشر الأمن الغذائي العالمي GFSI (Global Food Security Index)، الصادر عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية لمجلة "The Economist"، أداة تحليلية تهدف الى تقييم حالة الأمن الغذائي عبر مجموعة من الدول من خلال أربعة مرتكزات رئيسية هي القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، توفر الغذاء، جودته وسلامته، ثم الاستدامة والتكيف.[2]

في تقرير مؤشر الامن الغذائي العالمي لسنة 2022، شمل المؤشر 113 دولة واحتلت الجزائر المرتبة 68 عالميا بين هذه الدول، بمجموع بلغ 58.9 من 100، وبلغت نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية 2.5%، ومؤشر التنمية البشرية 0.75.[3]

بالنسبة لمؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء تحتل الجزائر المركز 64 من أصل 113 دولة بنسبة 66.8 من مائة، أما مؤشر توفر الغذاء فهي في المرتبة 63 بنسبة 57.3 من مائة، وبالنسبة لمؤشر الجودة والسلامة ترتكز في المرتبة 82 بنسبة 54.7 من مائة، أما المؤشر الرابع الاستدامة والتكيف فتحتل المرتبة 56 بنسبة 54.2 من مائة.[4]

---

[1] مرجع سابق، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان السياسة العامة للحكومة، أكتوبر 2022، https://premier-ministre.gov.dz/

[2] مرجع سابق، ابراهيم الخليل طاهر حسان، السياسات الزراعية في الجزائر وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي: تحديات ورهانات، ص. 59

[3] Economist Impact, Global Food Security Index 2022, Exploring challenges and developing solutions for food security across 113 countries, https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index (May 23, 2026 at 18:47)

[4] المرجع نفسه

المطلب الثاني: تقييم السياسات الوطنية وآفاق تعزيز الأمن الغذائي

من خلال تحليل مختلف السياسات والإجراءات المعتمدة خلال الفترة 2019–2024، يتضح أن الجزائر جعلت من أمن الغذائي أولوية استراتيجية ضمن مسارها التنموي، باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز السيادة الوطنية. فقد سعت الدولة الى تطوير الإنتاج الزراعي والصيدي، وتوسيع المساحات المستصلحة والمسقية، ودعم الشعب الاستراتيجية وتعزيز قدرات التخزين، بهدف رفع مستويات الاكتفاء الذاتي وتقليص التبعية الغذائية للخارج. ولا تقتصر أهمية هذه السياسات على الجانب الاقتصادي فحسب بل تمتد الى البعد السياسي، اذ أن تحقيق مستويات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي يمنح الدولة هامشا أكبر من الاستقلالية في اتخاذ قراراتها ويحد من تعرضها للضغوط الخارجية المرتبطة بتأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية.

كما أن تعزيز الأمن الغذائي يساهم في ترسيخ مكانة الجزائر كشريك اقتصادي فاعل قادر على بناء علاقات تعاون وشراكات متوازنة قائمة على المصالح المشتركة، بدل الارتهان للأسواق الخارجية في توفير المواد الغذائية الاستراتيجية. وفي المقابل يظل نجاح هذه السياسات مرتبط بقدرة الدولة على ضمان استقرار الأسعار وتوفير المواد الغذائية بأسعار تتناسب مع القدرة الشرائية للمواطنين، باعتبار أن الأمن الغذائي لا يعني توفر الغذاء فقط وإنما يشمل أيضا إمكانية الوصول اليه من قبل مختلف فئات المجتمع.

ويؤكد هذا التوجه ما صرح به رئيس الجمهورية في نوفمبر 2024 عندما اعتبر الأمن الغذائي رهانا استراتيجيا في ظل تزايد استخدام الغذاء كأداة ضغط عالمية، وهو ما يعكس إدراك السلطات العمومية للأبعاد الاقتصادية والسياسية المرتبطة بهذا الملف. فيما يخص الاكتفاء الذاتي أكد الأمين الوطني للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، أن الجمع بين زيادة الإنتاجية وتوسيع المساحات يجعل بلوغ 3 ملايين هكتار أو أكثر هدفا قابلا للتحقيق، ما

يدعم الاكتفاء الذاتي في المواد واسعة الاستهلاك، لافتا إلى أن الجزائر حققت اكتفاء في الخضروات والفواكه وبدأت تصدير بعضها. كما أن الزراعة تحتل موقعا مركزيا في مخرجات مجلس الوزراء منذ 2021، باعتبارها قاطرة الاقتصاد وضامن الأمن الغذائي. وأن الجزائر تغطي نحو 75% من احتياجاتها من الخضروات والفواكه واللحوم البيضاء والبقوليات، لكنها تواجه تحديات على تصعيد المواد الاستراتيجية مثل الحبوب وبودرة الحليب والزيوت والسكر واللحوم الحمراء، التي تستنزف الخزينة بنحو 10 مليارات دولار سنويا.

ورغم النتائج الإيجابية المسجلة، لا تزال الجزائر تواجه جملة من التحديات التي قد تحد من فعالية هذه السياسات، من أبرزها التقلبات المناخية واستمرارية الاعتماد على استيراد بعض المنتجات الاستراتيجية، إضافة الى ظاهرة المضاربة والاحتكار التي تؤدي الى ارتفاع الأسعار بشكل غير مبرر وتؤثر سلبا على استقرار الأسواق. كما أن فعالية برامج الأمن الغذائي تبقى مرتبطة بمدى استمرارية السياسات العمومية واستقرار التسيير الإداري والمؤسساتي، وفي هذا الاطار يتضح أن الدولة الجزائرية تبنت رؤية استراتيجية متواصلة لتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز السيادة الغذائية، رغم تعاقب عدة وزراء على رأس قطاع الفلاحة والتنمية الريفية.وقد ساهم ذلك في ضمان استمرارية البرامج المشاريع الكبرى المرتبطة بالإنتاج الزراعي والزراعة الصحراوية وتطوير الشعب الاستراتيجية. غير أن هذا الواقع يثير تساؤلا جوهريا حول طبيعة العلاقة بين استقرار السياسات العمومية واستقرار القيادات القطاعية، وهو ما يدفع الى التساؤل: هل تكمن فعالية السياسات الزراعية وتحقيق أهداف الأمن الغذائي في استمرارية الرؤية الاستراتيجية للدولة وبرنامج عمل الحكومة، أم أن استقرار القيادة الوزارية يعد عاملا حاسما في ضمان نجاح هذه السياسات وتجسيدها ميدانيا؟

وعليه يمكن القول أن السياسات المنتهجو خلال الفترة 2019–2024 أسهمت في تعزيز مقومات الأمن الغذائي الوطني وتحسين عدد من المؤشرات الإنتاجية، غير أن تحقيق

السيادة بشكل كامل يظل هدفا مستقبليا يتطلب استمرارية الإصلاحات وتعزيز الحوكمة ومواصلة الاستثمار في القطاعات الداعمة للإنتاج الغذائي.

ملخص الفصل الثالث:

أبرز هذا الفصل أن الأمن الغذائي في الجزائر يشكل قضية استراتيجية ترتبط بقدرة الدولة على مواجهة مختلف التحديات الداخلية والخارجية وضمان توفير الغذاء للسكان بشكل مستدام. وفي هذا الإطار بين الفصل أن الجزائر سعت خلال هذه الفترة الى تعزيز أمنها الغذائي من خلال تبني سياسات زراعية وتنموية متعددة، مدعومة بإطار مؤسسي قائم على التنسيق بين مختلف الفاعلين.

كما أظهرت النتائج تحسنا في عدد من المؤشرات المرتبطة بالإنتاج الزراعي وتطوير بعض الشعب الاستراتيجية، غير أن تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل لا يزال يواجه تحديات مرتبطة بالتغيرات المناخية واستمرار التبعية لبعض الواردات الغذائية. وعليه فإن تعزيز الأمن الغذائي والسيادة الغذائية يظل رهينا بمواصلة الإصلاحات ودعم الاستثمار وتحسين فعالية السياسات العمومية في هذا المجال.

الخاتمة

الخاتمة:

يعد الأمن الغذائي من القضايا الاستراتيجية التي اكتسبت أهمية متزايدة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، خاصة في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي شهدها العالم خلال فترة 2019-2024. وقد سعت هذه الدراسة الى تحليل واقع الأمن الغذائي في الجزائر من خلال الوقوف على أهم الأولويات الوطنية المعتمدة لتعزيزه، ودراسة ابرز التحديات الجيوسياسية التي أثرت على تحقيقه، إضافة الى تقييم السياسات العمومية المنتهجة في هذا المجال.

وقد أظهرت الدراسة أن الجزائر أولت اهتماما متزايدا بملف الأمن الغذائي من خلال تبني مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج الرامية الى دعم وتطوير الإنتاج الزراعي والصيدي، بما يساهم في تقليص التبعية الغذائية للخارج وتحقيق مستويات أعلى من الاكتفاء الذاتي.

نتائج الدراسة:

وبعد نهاية عرض الدراسة بعنوان :"الأمن الغذائي بين الأولويات الوطنية والتحديات الجيوسياسية في الجزائر خلال الفترة 2019-2024"، ومن خلال طرح الإشكالية "الى أي مدى أسهمت السياسات الوطنية في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2019-2024 في ظل التحديات الجيوسياسية الدولية والوطنية؟" تم التوصل الى مجموعة من النتائج خلال هذا البحث وهي ما يلي:

- يعد الأمن الغذائي أحد المكونات الأساسية للأمن الوطني والسيادة الوطنية.
- أثرت الأزمات العالمية وخاصة أزمة كوفيد-19 والحرب الروسية الأوكرانية، على سلاسل الإمداد والتوريد وأسعار المواد الغذائية مما أثر على الامن الغذائي في الجزائر.

- حققت الجزائر تطورا ملحوظا في بعض الشعب الزراعية، كالحبوب الاستراتيجية والزيوت النباتية.
- ساهمت بعض البرامج الزراعية في تنمية الإنتاج الزراعي كالزراعة الصحراوية وتوسيع المساحات الزراعية والمسقية.
- يشكل التغير المناخي وندرة الموارد المائية والمضاربة في الأسواق أبرز التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي.
- يرتبط نجاح سياسات الأمن الغذائي بفعالية الحوكمة والتنسيق بين مختلف القطاعات والفاعلين المتدخلين في هذا المجال.

قائمة المراجع والمصادر

1. المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية

1. المراجع:

أولا: الوثائق الرسمية

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون رقم 08-16، المؤرخ في 3 أوت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي، العدد 46، الصادر في 10 أوت 2008.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون رقم 21-15، المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 المتضمن مكافحة المضاربة غير المشروعة، العدد 99، الصادر في 29 ديسمبر 2021.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2021، https://premier-ministre.gov.dz.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان السياسة العامة للحكومة، أكتوبر 2023، https://premier-ministre.gov.dz.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان السياسة العامة للحكومة، أكتوبر 2022، https://premier-ministre.gov.dz/.

ثانيا: الكتب

- غربي، فوزية. **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2010.

ثالثا: المجلات العلمية

- قويسي، مبروك. بن موسى، كمال. تحديات الأمن الغذائي في الجزائر وسبل تحقيقه، **مجلة اقتصاد المال والاعمال**، م. 7، ع. 2 (جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي: سبتمبر 2022)، ص ص. 429-446.
- بن نورين، زين الدين. ودان، بوعبد الله. الأمن الغذائي المستدام وسبل تحقيقه في الجزائر، **مجلة دفاتر بوادكس**، م. 10، ع. 2 (2021)، ص ص. 206-229.
- حفناوي، امال. دراسة واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر من خلال مؤشرات الأمن الغذائي واستدامة الغذاء، **مجلة اضافات اقتصادية**، م. 7، ع. 2 (2023)، ص ص. 11-30.
- ساري، حورية. بودربالة، سارة حدة. العلاقة بين الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة: قراءة تحليلية لتقرير منظمة FAO لعام 2021، **مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة**، م. 06، ع. 01 (2022)، ص ص. 163-180.
- حجاج، عبد الحكيم. اشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر – قراءة في المؤشرات العالمية للأمن الغذائي –، **مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة**، م. 10، ع. 1 (2025)، ص ص. 65-80.
- طير، محمد. بوزيد، سايح. هواري، علي. تأثير التغير المناخي على الأمن الغذائي في الجزائر، **مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية**، م. 10، ع. 1 (2024)، ص ص. 27-38.
- ربيعي، حسين. واقع الأمن الغذائي في الجزائر في ظل الاستراتيجيات والاليات القانونية المستحدثة، **مجلة جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية**، م. 36، ع. 3 (2022)، ص ص. 261-275.

- قنفود، ايمان. حمو، محمد. تحديات الأمن الغذائي العالمي متطلبات استدامته في ظل تداعيات الأزمات العالمية، **مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال**، م. 11، ع. 1 (جانفي 2025)، ص ص. 100-114.
- الحاج، سليم عبد الله. تأثير أزمة جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي في الجزائر، **مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية**، م. 08، ع. 01 (جامعة الجزائر 3 : جوان 2024)، ص ص. 887-905.
- رجاء عبد الله عيسى، رائد عبد فهد السعدون، الأزمة الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الغذائي العربي، **مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة**، م. 08، ع. 01 (2023)، ص ص. 347-356.
- بن قاصير، موسى. بومنجل، خالد. أثر التغير المناخي على الأمن الغذائي العربي، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، م 15، ع 2 (2022)، ص ص. 62-83.
- حسيني، عمر. الاجتياح الروسي لأوكرانيا وتأثيره على الأمن الغذائي لدول افريقيا: دراسة حالة للأمن الغذائي الجزائري في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية الراهنة، **إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية** (2022)، ص ص. 185-191.
- عبد الحفيظي، إبراهيم. وضعية الأمن الغذائي الجزائري في ظل استمرار تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، **دراسات اقتصادية**، م. 19، ع. 01 (2025)، ص ص. 257-269.
- معزوزي، إدريس. واقع وتحديات الأمن الغذائي ظل جائحة COVID-19 دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجا، الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب، **إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية السياسية والإقتصادية**، برلين، ص ص. 130-143.

- خطاف، ابتسام. محلب، فايزة. مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر، **مجلة ابن خلدون للابداع والتنمية**، م. 6، ع. 2 (2024)، ص ص. 85-97.
- حفياني، شوقي. كيبش، عبد الكريم. دور الأمن الغذائي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة باتنة 1، م. 23، ع. 01 (جوان 2022)، ص ص. 665-682.
- مختاري، عبد القادر. بوليفة، محمد عمران. أثر التغير المناخي على الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، م. 09، ع. 01 (2025)، ص ص. 189-198.

رابعا: الدراسات الجامعية

1. الأطروحات

- مقراني، جمال. الأمن الغذائي الجزائري بين تحدي الوفرة واشكالية الجودة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: 2025/2024.

2. مذكرات الماستر

- بوشيش، رادية. استراتيجية الجزائر لتحقيق الامن الغذائي افاق 2030، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر. المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: 2024/2023.
- بوخامة، رميساء. عبداوي، خلود. استراتيجية الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي والتحديات التي تواجهها، مذكرة لنيل شهادة الماستر. جامعة 8 ماي 1945: كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2021-2022.

- بوعموش، مصطفى. الصناعات الغذائية لمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية. المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: 2023/2022.
- بولبينة، نريمان فاطمة. سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر (الصناعات التحويلية الغذائية)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية. المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: 2024/2023.
- بن أحمد، محمد عبد السلام. تحديات الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر. المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: 2022/2021.
- بن عبيد، سلسبيل. تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي: دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر. المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: 2024/2023.
- حسان، ابراهيم الخليل طاهر. السياسات الزراعية في الجزائر وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي: تحديات ورهانات، مذكرة لنيل شهادة ماستر. المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: 2025/2024.
- عكاشة، فاطمة الزهراء. دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر (2019-2021)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية. المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: 2023/2022.
- مدحي، صفاء. مشكلة الأمن الغذائي في ظل الاقتصاد الريعي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر. المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: 2024/2023

3. الملتقيات

- دغمان، بوبكر الصديق. الملتقى الوطني حول: ثقافة ريادة الأعمال لدى الشباب ومساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي من الفكرة إلى المائدة: ريادة الأعمال كقوة فاعلة

لاستدامة الأمن الغذائي. جامعة باتنة 1: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع والديموغرافيا: نوفمبر 2025.

4. المنشورات الصادرة عن المنظمات والهيئات الدولية

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، الصندوق الوطني للتنمية الزراعية، 2021.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بوابة دعم السياسات والحوكمة، في: https://www.fao.org/policy-support/governance/ar. تاريخ الاضطلاع: (19 ماي 2026)، على الساعة (30:16).
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية2021، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم2021، تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذايئي وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة للجميع، روما.
- حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023، الفصل الثاني الأمن الغذائي والتغذية في العالم، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

5. المواقع الالكترونية

- الأمن الغذائي – ما يعنيه ولماذا هو مهم، شرح موجز لمفهوم "الأمن الغذائي" ودوره في توجيه عمل برنامج الأغذية العالمي، 26 مارس 2025, في: https://ar.wfp.org/stories/food-security-what-it-means-and-why-it-matters. تاريخ الإطلاع (15 مارس 2026)، على الساعة (20:15).

- وكالة الأنباء الجزائرية، الطاقات المتجددة عامل استراتيجي لعصرنة القطاع الفلاحي، الأربعاء 29 أفريل 2026 على الساعة 54:19. تاريخ الاضطلاع (19 ماي 2026)، على الساعة (00:17).
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، السيد الوزير يشرف رفقة وزير التعليم العالي والبحث العلمي على فعاليات الاحتفاء بالذكرى الستين لتأسيس المعهد الوطني الجزائري للبحث الزراعي. تاريخ الاضطلاع (19 ماي 2026) على الساعة (20:42).
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، شركة اغروديف تسخر إمكانيات معتبرة لدعم الحصاد والدرس 2025-2026. تاريخ الاضطلاع (21 ماي 2026)، على الساعة (14:54).

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية

❖ Economist Impact, Global Food Security Index 2022, Exploring challenges and developing solutions for food security across 113 countries, https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index (May 23, 2026 at 18:47)

2. المصادر

- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

قائمة الملاحق

1. الملحق رقم(01): دليل المقابلة

دليل مقابلة مع السيد تواتي صابر المدير الفرعي لمديرية الاحصائيات والرقمنة والاستشراف في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر العاصمة

- ✓ ما أبرز التحديات الخارجية التي تواجه الأمن الغذائي في الجزائر؟
- ✓ كيف تساهم الزراعة الصحراوية في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر؟
- ✓ كيف أثر ارتفاع الأسعار على فاتورة الاستيراد؟
- ✓ ما أبرز العراقيل التي ما تزال تحد من تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟
- ✓ هل توجد استراتيجية لتقليص فاتورة استيراد الغذاء؟
- ✓ ما أهم الإجراءات المتخذة لرفع انتاج الحبوب؟
- ✓ كيف يتم تشجيع الفلاحين على توسيع الإنتاج الفلاحي

Abstract:

This study examines food security in Algeria during the period 2019–2024, with a focus on the national policies adopted to enhance food security in the context of geopolitical challenges. It aims to analyze the impact of international and regional developments, particularly global crises and international conflicts, on food security in Algeria, while highlighting the main domestic challenges related to climate change and water resources. The study also explores the role of the Algerian government in strengthening the agricultural sector and promoting food sovereignty. To achieve these objectives, the study adopts a descriptive and analytical approach, relying on official documents, legal texts, statistical data, and relevant reports.

Keywords**: Food Security, Food Sovereignty, Geopolitical Challenges, National Policies, Algeria.**